إجراء البحوث الاجتماعية القانونية في العالَم العربي حول تيسُّر العدالة: دليل للباحثين المتخصصين في القانون

برونو براك، وسليمان إبراهيم، وجان ميخائيل أوتو

مركز دراسات القانون والمجتمع، جامعة بنغازي

مؤسّسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع، جامعة ليدن

Van Vollenhoven Institute
for Law, Governance & Society

مركز دراسات القانون والمجتمع

Universiteit Leiden

فهرس المحتويات

تقديم 1

1 مشروع «تيسُّر العدالة في ليبيا» بوصفه نموذجًا 2
2 البحث الاجتماعي القانوني 6
3 البحث في العلوم الاجتماعية حول السعي إلى العدالة: النظرية والمناهج 8
4 البحث في العلوم الاجتماعية حول مؤسّسات العدالة: العوامل المؤسّسية، وعوامل الفئة المستهدفة، والعوامل السياقية 15
5 ماذا؟ أسئلة بحثك 24
6 كيف؟ المقابلات 26
7 تنظيم مواد بحثك: أربع خطوات أساسية 36
8 أخلاقيات البحث والأمان 39
9 تحليل البيانات الكيفية 42
10 كتابة فصل دراسة حالة 46
11 البحث المسحي حول تيسُّر العدالة 58

الملحق 1: قصة صالحة 65
الملحق 2: نموذج لتقييم الأخطار 67
الملحق 3: نموذج استمارة موافقة 68
الملحق 4: نموذج سجل المقابلات 70
الملحق 5: نموذج تنسيق التفريغ 71
الملحق 6: الرموز الاستنباطية 74
الملحق 7: مخطط دراسة خديجة حول السعي إلى العدالة 75

المراجع 77

فهرس الأشكال

الشكل 1 ظاهرة الجبل الجليدي 8
الشكل 2 إطار رولاكس (ROLAX) لِبدنر وڤِل 9
الشكل 3 رحلة العدالة: عشر خطوات نمطية نموذجية 11
الشكل 4 الإطار المفهومي لتحليل تنفيذ المؤسّسة لسياستها (الأهداف والمهام) 16
الشكل 5 العوامل المؤسّسية 16
الشكل 6 عوامل الفئة المستهدفة 17

فهرس الجداول

جدول 1 البحوث الكمية في مقابل البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية 13
جدول 2 أنواع المقابلات بحسب مدى تحكُّم الباحث 27
جدول 3 مهارات أساسية لإجراء مقابلات معمقة (بتصرُّف عن (Mack et al 2005: 38-39)) 35
جدول 4 تقييم الأخطار 41
جدول 5 نموذج تفريغ مقابلة 1أ 44
جدول 6 نموذج لدليل الترميز 45
جدول 7 تقييم الأخطار 67
جدول 8 سجل المقابلات 70
جدول 9 نموذج بيانات المقابلة 71
جدول 10 نموذج جدول التفريغ 72
جدول 11 نموذج لتفريغ الملاحظات المكتوبة 73
جدول 12 الرموز الاستنباطية 74

تقديم

مرحبًا بكم في هذا الدليل العملي لإجراء البحوث الاجتماعية القانونية!

بادئ ذي بدء علينا أن نوضح كيف نشأ هذا الدليل. فقد كتبناه في أول الأمر للباحثين الذين انضموا إلى مشروعنا البحثي «تيسُّر العدالة في ليبيا» (انظر القسم 1). وهم باحثون لهم سير ذاتية متميزة في مجال القانون؛ فمنهم باحثون قانونيون، وقضاة، ومحامون، وأعضاء نيابة عامة سابقون، غير أنهم كانوا أقل إلمامًا بإجراء البحوث الاجتماعية القانونية أو بحوث العلوم الاجتماعية. ولا لومَ عليهم في هذا، فتعليم القانون في ليبيا –كما هو الحال في معظم أنحاء العالم– لا يتضمن مقررات في منهجيات البحث في العلوم الاجتماعية. وقد راقت لزملائنا فكرة دراسة القانون في ممارسته الواقعية دراسةً إمبيريقية، لكنهم لم يكونوا قد استكملوا بعدُ الأدوات اللازمة لذلك. وبينما يقضي دارسو العلوم الاجتماعية بضع سنوات، بل عقودًا، في تعلم كيفية إجراء البحوث بدراسة كتب منهجية شاملة، ومقررات دراسية، وبتدريب عملي– كان على زملائنا أن يتقنوا أساسيات مناهج البحث الاجتماعي في غضون أسابيع قليلة.

وقد وجدنا -مع توافر كثير من الأدلة الجيدة في مناهج البحث- نقصًا في الأدلة الموجزة لكيفية إجراء البحوث الاجتماعية القانونية، لا سيما باللغة العربية. من أجل ذلك ألَّفنا هذا الدليل الأساسي، وأعددنا برنامجًا تدريبيًا حضوريًا لمدة أسبوع. وقد سُررنا بالنتيجة؛ إذ تعلّم زملاؤنا بسرعة كيفية تصميم دراسات حالة اجتماعية قانونية خاصة بهم وتنفيذها، جامعِين على نحو مثمر بين معارفهم وخبراتهم السابقة القيّمة وبين منظور جديد أكثر إمبيريقية وتحليلية وحسٍّ بحثي مختلف.

وقمنا بتطوير وتنقيح هذا الدليل البحثي طيلة فترة قيامنا بشروعنا البحثي في ليبيا (2021–2025). وقد صَمّم المشروع سليمان إبراهيم وجان ميخائيل أوتو، وتُعد أفكارهما الأساس الذي يقوم عليه الدليل كله. ألّف جان ميخائيل أوتو القسمين 2 و4، وأجزاءً من القسمين 1 و3. وأسهم نجيب الحصادي في كتابة القسم 10-2 الخاص بالكتابة الأكاديمية باللغة العربية. وكتبت خينيكا تيوين القسم 11 حول بحوث المسوح المتعلقة بتيسُّر العدالة. أما بقية هذا الدليل، فقد ألّفه برونو براك وسليمان إبراهيم.

ننشر هذا الدليل للباحثين والطلبة الذين يرغبون في إجراء بحوث اجتماعية قانونية مماثلة في العالم العربي وفي غيره. ونأمل يكون مفيدًا لكم، ويسعدنا أن تتواصلوا معنا لمشاركتنا تجاربكم في الاستعانة بهذا الدليل أو تقديم مقترحات لتحسينه وتهذيبه.

وتفضلوا بقبول خالص التحية،
برونو براك، سليمان إبراهيم، وجان ميخائيل أوتو
ليدن وبنغازي، فبراير 2026

1 مشروع «تيسُّر العدالة في ليبيا» بوصفه نموذجًا

1-1 خلفية مشروع "تيسُّر العدالة في ليبيا"

قبل تناوُل البحث الاجتماعي القانوني والجوانب العملية التفصيلية لإجراء بحوث دراسات الحالة، يجدر بنا أن نقدّم إلى القارئ مشروع «تيسُّر العدالة في ليبيا»؛ إذ إنه المشروع الذي انبثق عنه هذا الدليل.

كان هذا المشروع جزءًا من تعاون بين جامعة بنغازي (ليبيا) وجامعة ليدن (هولندا). وقد شغل قائد المشروع، الأستاذ الدكتور سليمان إبراهيم، موقعًا في كلٍّ من فريقي بنغازي وليدن. كان للمشروع في ليبيا ثلاثة مستشارين كبار: الأستاذ الدكتور زاهي المغيربي، والأستاذ الدكتور الكوني أعبودة، والأستاذ الدكتور نجيب الحصادي. وضمّ أربعة باحثين رئيسين: الدكتورة جازية شعيتير، والدكتورة هالة الأطرش، والدكتور طارق الجملي، والمستشار علي أبو راس. وقد انضم باحثون مختلفون من أنحاء ليبيا إلى المشروع خلال مراحله البحثية الثلاث. أما فريق المشروع في جامعة ليدن، فقد تكوّن من الباحث ما بعد الدكتوراه الدكتور برونو براك، ومنسقة المشروع الدكتورة هاجر طه، ومسؤولة المشروع ميغان فيراندوا، والباحثة الكمية خينيكا تيوين، ومستشار المشروع الأستاذ الدكتور جان ميخائيل أوتو.

بدأ التعاون الأكاديمي بين بنغازي وليدن في الدراسة الإمبيريقية للقانون عام 2012. ومنذ ذلك الحين، شارك في المشاريع المشتركة باحثون وممارسون قانونيون ليبيون من مختلف أنحاء البلاد، ما أسفر عن إنتاج رصيد معتبر من الدراسات حول تيسُّر العدالة، وتطوير المؤسّسات، وصناعة القوانين والدساتير، ونزاعات الملكية، ودور القانون في المصالحة الوطنية (انظر قائمة المراجع).

وقد خاطبت هذه المشاريع صانعي السياسات في ليبيا بتقديمها توصيات قائمة على البحث العلمي. كما وجّهت دراساتنا خطابها إلى «المجتمع الدولي» المعني بسيادة القانون وتيسُّر العدالة في ليبيا. ولذلك، لم يقتصر تمويل هذه المشاريع البحثية على الجامعتين فحسب، بل جاء أيضًا بقدر كبير من وزارة الخارجية الهولندية[1]. وقد دعم مشروعنا الجهود المحلية والدولية الرامية إلى تحسين تيسُّر العدالة بما وفّره من معرفة متعمقة بالقوانين ذات الصلة، والمؤسّسات، والسياق الاجتماعي-السياسي، واحتياجات الساعين إلى العدالة وسياقاتهم. كما هدف المشروع إلى تعزيز مجتمع الممارسين القانونيين والباحثين في ليبيا، وتقوية الروابط بينهم. وناقشنا طوال مدة عملنا في المشروع نتائجَنا وتطويرها باللغتين العربية والإنجليزية مع أصحاب المصلحة الليبيين (وأحيانًا الدوليين) في اجتماعات وورش عمل ومؤتمرات عُقدت في ليبيا وتونس ومصر وهولندا.

1 إن تعزيز تيسُّر العدالة في ليبيا يندرج ضمن استراتيجية وزارة خارجية هولندا الرامية إلى تحقيق "استقرارٍ شرعي وسلامٍ مستدام في الدول المتأثرة بالنزاعات، بمعالجة دوافع عدم الاستقرار وانعدام الأمن في ثلاثة مجالات: الأمن الإنساني، وسيادة القانون، والحوكمة السياسية". وفي ليبيا على وجه الخصوص، دعمت هولندا عملية برلين للسلام التي هدفت إلى إقامة روابط بين المصالحة، والديمقراطية، والعدالة، وحقوق الإنسان. ومع أننا نُعرب عن امتناننا لتمويل وزارة الخارجية الهولندية، فإننا نؤكد أننا حافظنا دائمًا على استقلالنا الكامل؛ إذ إن مشروعات البحث قد بادر بها الباحثون الأكاديميون وصاغوها ونفّذوها بأنفسهم. وقد قدّم المموّلون بعض المقترحات العامة في مرحلة تصميم البحث، لكنهم لم يطلبوا قط تعديل مجال تركيزنا أو أسئلتنا البحثية أو مناهجنا، فضلًا عن تغيير نتائجنا أو توصياتنا.

2-1 مشروع "تيسُّر العدالة في ليبيا": تصميمه وبؤرة اهتمامه

ركّز بحثنا -كما يشير عنوانه- على "تيسُّر العدالة" في ليبيا. وقد رأينا أن العدالة تتيسّر عندما يكون "الساعون إلى العدالة" (وخاصة الفقراء أو المحرومون أو الفئات الضعيفة والهشة) الذين يواجهون مشكلة قابلة للتقاضي أو «ذات طابع قانوني محتمل» - قادرين على عرض مظالمهم على مؤسّسات العدالة (سواء في إطار قانون الدولة، أو الشريعة الإسلامية، أو الأعراف المجتمعية)، وأن يحصلوا بذلك على معاملة عادلة وجبر مناسب بما يتفق مع سيادة القانون.

وتستدعي كثير من المصطلحات الواردة في هذا التعريف مزيدًا من التدقيق والدراسة الإمبيريقية[2]. فعلى سبيل المثل، أظهرت الدراسات السابقة الاجتماعية القانونية أنه في معظم المجتمعات، لا يسعى غالبية الأفراد الذين يواجهون «مشكلات ذات طابع قانوني محتمل» إلى طلب العدالة فعليًا (Felstiner et al, 1980) وأن القضايا التي تصل إلى المحامين والنيابة العامة والقضاة لا تمثل إلا قمة جبل الجليد (Sandefur 2019; World Justice Project 2019)؛ فكثير من المظالم لا تتحول أصلًا إلى نزاعات، ومن أسباب ذلك إحجام الأفراد بسبب ما يتوقعونه من عقبات أو عوائق مختلفة. كذلك فإن مفهوم «سيادة القانون» محل جدل بين أنصار التعريفات "الضيقة" و"الواسعة" (Bedner 2018) وفي إطار مشروع تيسُّر العدالة في ليبيا ميّزنا بين ثلاثة مستويات متكاملة بعض التكامل لتحليل سيادة القانون:

1. الإطار القانوني في ليبيا (ويشمل قانون الدولة، والشريعة، والأعراف)؛
2. المعاهدات الدولية التي صادقت عليها ليبيا، والتي تُعد (وفقًا للمحكمة العليا الليبية) جزءًا من الإطار القانوني الوطني وتتمتع بمرتبة أعلى من التشريع الليبي؛
3. المبادئ الأساسية للعدالة.

وقد تناول هذا المشروع منظومة العدالة في ليبيا كلها، وقد فهمناها بوصفها تشمل: مؤسّسات العدالة في البلاد (الرسمية وغير الرسمية)، والقواعد (قانون الدولة وغيره من القواعد ذات الصلة)، والتفاعلات داخل مؤسّسات العدالة وكذلك بين هذه المؤسّسات والساعين إلى العدالة.

ومنذ الانقسام السياسي في ليبيا عام 2014، ظهرت سلطتان تشريعيتان وتنفيذيتان متوازيتان ومتنافستان، إلى جانب تشريعات متباينة. وعلى النقيض من ذلك، ظلّ القضاء الليبي موحّدًا، وشهدت البلاد بعد عام 2020 تقدمًا ملحوظًا نحو إعادة التوحيد وقت كتابة هذا الدليل. ومع ذلك، استمرت آثار الانقسام (مثل التشريعات المتعارضة) خلال فترة بحثنا (2021–2025)، وظلّت عدة خطوات مهمة نحو الوحدة (ومنها الانتخابات) قيد الانتظار.

2 لقد استخدمنا مصطلحات "الظلم" و"مشكلة قد تكون قانونية" و"المظالم" على نحوٍ يكاد يكون تبادليًا، غير أنها تحمل دلالات مختلفة. فالظلم ينطوي على إحساس بوجود خطأ أخلاقي، في حين قد تدور المظلَمة ببساطة حول عدم التوافق بين ما يعتقده شخصٌ ما أنه حقٌّ له، وبين إنكار شخصٍ آخر لهذا الاعتقاد بحسب (Ladinsky and Susmilch, 1980) أمَّا "المشكلة التي قد تكون قانونية"، فتفترض وجود قواعد قانونية يمكن بها متابعة «المظلَمة» أو «الظلم» داخل الأطر أو الهيئات القانونية.

ولفهم مسألة تيسُّر العدالة في ليبيا على نحو أدق، تناول المشروع خمسة مجالات رئيسة:

1. **اهتمامات «ذوي المظالم» و«الساعين إلى العدالة» وأفعالهم.** وقد عرّفنا الفئة الأولى بأنها مَن تعرضوا لـ«مشكلة ذات طابع قانوني محتمل»، والفئة الثانية بأنها مَن يسعون إلى حل أو جبر لتلك المشكلة. وقد أولينا هنا اهتمامًا خاصًا للفئات الفقيرة والمحرومة والمهمّشة، ومنها النساء، والأقليات الإثنية، والمهاجرون، والنازحون داخليًا.
2. **البُنى المؤسّسية والخدمات التي يقدِّمها "مقدّمو العدالة"** سواء أكانوا تابعين للدولة أو غير تابعين لها.
3. **نتائج عمليات السعي إلى العدالة.**
4. **السياقات المختلفة** (مثل: القانونية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتاريخية) التي تؤثر في تيسُّر العدالة.
5. **العوائق التي تحول دون تيسُّر العدالة والمبادرات التي قد تخفف منها.**

وقد انبثقت أسئلة البحث الخمسة للمشروع من المجالات الخمسة المذكورة أعلاه:

1. عند تعرضهم لمظالم عدالة عادية أو انتقالية، كيف، ولماذا وإلى أي مدى يتعامل الأشخاص في ليبيا -خصوصاً أولئك المنتمين إلى فئات هشة مثل النساء، والجماعات العرقية، والمهاجرين والنازحين- مع مقدمي العدالة -من مؤسّسات رسمية وغير رسمية- بغية رفع مظالمهم وجبر ضررهم؟
2. كيف، ولماذا وإلى أي مدى يستجيب مقدمو العدالة في ليبيا -من مؤسّسات رسمية وغير رسمية- لمساعي وطلبات الساعين للعدالة؟
3. إلى أي مدى تعد استجابات مقدمي العدالة ملائمة، من منظور الساعين للعدالة ومن منظور سيادة القانون؟
4. ما أهم فرص (أو "العناصر التي قد تعمل") وعوائق تيسّر العدالة في ليبيا، وكيف تتأثر هذه الفرص والعوائق بالسياقات المختلفة، خصوصاً السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية-الثقافية، القانونية، التاريخية، والجغرافية؟
5. ما المبادرات – المحلية، الوطنية أو الدولية - ذات الحظوظ الأكبر في التقليل من العوائق وتعظيم الفرص؟

ودرسنا طوال هذا المشروع فئتين رئيستين من المظالم:

1. **مظالم "انتقالية"** مرتبطة بإرث القذافي الخلافي وبالسنوات المضطربة منذ عام 2011، وهذه تستدعي نوعًا من "العدالة الانتقالية".
2. **مظالم "عادية"** تشمل هذه الفئة المشكلات "الشائعة" المتعلقة بالعنف والجريمة، والأراضي والإسكان، والأسرة، والعمل، وهذه تستدعي تدخل نظام العدالة العادي.

وقد تعلمنا سريعًا أن مشكلات العدالة في الواقع العملي كثيرًا ما تتجاوز التصنيفات والحدود القانونية (مثل «انتقالي» مقابل «عادي»، وكذلك «مدني» مقابل «جنائي»). فعلى سبيل المثل، قد تكون النزاعات التي تبدو في ظاهرها متعلقة بالعنف الأسري أو بالأراضي مرتبطة أيضًا بمظالم انتقالية أوسع نطاقًا أو بالنزاع والنزوح. وقد أمكننا استيعاب هذا التعقيد استيعابًا جيدًا في دراسات الحالة الكيفية؛ فضمّنّا «حالات» مطوّلة (أوصافًا لأشخاص ومشكلاتهم ضمن جميع السياقات ذات الصلة). أما دراسة متعددة المستويات لمشكلات العدالة وتحليلها في المرحلة الكمية فقد كان أصعب (انظر القسم 11).

3-1 مراحل البحث

امتد مشروع تيسُّر العدالة في ليبيا خمس سنوات، وتكوّن من ثلاث مراحل بحثية. وقد استخدمت المرحلتان الأولى والثانية في الغالب مناهج كيفية، وركّزتا على جمع دراسات حالة تتعلق "بالساعين إلى العدالة" ثم "مقدّمي العدالة" على التوالي. أما المرحلة الثالثة فقد استخدمت منهجًا كميًا، تمثّل في مسح وطني حول تيسُّر العدالة. ويُعرف الجمع بين المناهج الكيفية والكمية في مشروعنا باسم "بالمنهج المختلط" (Russell Bernard 2006, 298). وقد أتاح لنا هذا المنهج المختلط أن نتناول مسألة "تيسُّر العدالة" و"السعي إلى العدالة"، و"تقديم العدالة" في ليبيا بعمق وقدرٍ من إمكان التعميم.

في المرحلة الأولى (1 سبتمبر 2021 – 31 أكتوبر 2022)، أجرينا بحوثًا معظمها كيفي، أسفرت عن 12 دراسة حالة أبرزت منظور ذوي المظالم والساعين إلى العدالة. وقد انصبّ اهتمامنا هنا على تحليل العملية على المستوى الجزئي التي يمر بها الأفراد بعد تعرضهم لـ«مشكلة ذات طابع قانوني محتمل»، ومحاولتهم التوصل إلى حل لها. فعلى سبيل المثل، قد يحاول شخص سُلبت أرضه في البداية التحدث مع الشاغل، ثم إشراك آخرين قد يساعدونه، قبل أن يلجأ في نهاية المطاف إلى القضاء. وقد يلجأ آخرون حتى إلى استخدام القوة لفرض مطالبهم. والمقصود من ذلك أننا نظرنا إلى «السعي إلى العدالة» و«مسار العدالة» بأوسع معانيهما؛ إذ اعتبرنا أنهما قد ينطويان على مختلف فئات الأشخاص وبمختلف الأدوار، وقد يشملان أو لا يشملان محامين عموميون[3] أو خواص والجهاز القضائي للدولة، وقد يتضمنان أيضًا ممارسات غير مشروعة.

وفي المرحلة الأولى من البحث، أجرينا كذلك مقابلات مع «مقدّمي العدالة» (مثل القضاة والمحامين وأعضاء النيابة العامة)، ولكن لم يكن ذلك إلا لمساعدتنا على فهم تصورات الساعين إلى العدالة وسلوكهم. وعند تناولنا في هذه المرحلة لسؤال البحث الثالث («إلى أي مدى تعد استجابات مقدمي العدالة ملائمة، سواء من منظور الساعين إلى العدالة أم من منظور سيادة القانون؟»)، ركّزنا في الغالب على منظور الساعين إلى العدالة. وقد أعددنا تقريرًا موجزًا يتضمن النتائج الرئيسة لهذه المرحلة البحثية الأولى (Ibrahim et al 2022).

في المرحلة الثانية من البحث (1 نوفمبر 2022 – 31 ديسمبر 2023)، أجرينا بحوثًا معظمها كيفي، أسفرت عن 12 دراسة حالة تناولت مؤسّسات العدالة. وقد وجّهت نتائج المرحلة الأولى اختيارنا لمؤسّسات العدالة ذات الصلة، وإن لم نبحث دائمًا المشكلات ذاتها. ومع الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية، غيّرنا أيضًا مستوى التحليل؛ فانتقلنا من المستوى الجزئي الخاص بالساعين إلى العدالة الأفراد ومشكلاتهم إلى مستوى وسيط يركّز على المؤسّسة (مثل: النيابة العامة في سبها، والمحكمة الابتدائية في إجدابيا). وفي هذه المرحلة الثانية، أدرجنا كذلك «حالات سعي للعدالة»، لكنها خُصِّصت في الغالب لفهم استجابات مؤسّسات العدالة. كما أجرينا مقابلات مع «ساعين إلى العدالة»، ولكن ما أجريناها في هذه المرحلة إلا لفهم تجاربهم مع هذه المؤسّسات. وقد أعددنا تقريرًا يتضمن النتائج الرئيسة لهذه المرحلة البحثية الثانية (Ibrahim and Otto 2026).

في المرحلة الثالثة (1 يناير 2024 – 31 ديسمبر 2024)، انتقلنا إلى المستوى الكلي بمسح وطني شامل. وقد استُلهم هذا المسح من النموذج الذي طوّرته هَزِل جِن في المملكة المتحدة، وهو منشور في كتاب (Paths to Justice: what people do and think about going to law) (Genn 1999). ركّز مسح جِن (شأنه شأن معظم مسوح «الاحتياجات القانونية» أو «مسارات العدالة») على المشكلات القابلة للتقاضي ذات الطابع المدني، أمَّا مسحنا، فتناول كذلك المشكلات القانونية الجنائية. وفي هذا استلهمنا من مسوح ضحايا الجريمة الوطنية التي يجريها مكتب إحصاءات العدالة في الولايات المتحدة. وفي عام 2024، نُفّذ مسح «تيسُّر العدالة في ليبيا»، من قبل فريق مكوّن من 140 باحثًا ميدانيًا، وشمل 3998 مستجيبًا في مختلف أنحاء ليبيا. وقد نُشرت نتائج هذا المسح في عام 2025 (Teeuwen et al 2025). ولمزيد من التفصيل حول هذا المسح، انظر القسم 11.

وهكذا استعنّا على مدار السنوات بمناهج كيفية وكمية، وانتقل مستوى التحليل لدينا من الفرد إلى المؤسّسات ثم إلى مستوى الدولة كلها.

---

3 في ليبيا، يقدم "المحامون العموميون" المساعدة القانونية مجانًا لجميع الليبيين.

2 البحث الاجتماعي القانوني[4]

2-1 سمات البحث القانوني

في المؤسّسات القانونية حول العالم، ومنها كليات القانون، تُعد القواعد القانونية محورًا أساسيًا. إذ ينبغي للباحثين القانونيين أن يعرفوا هذه القواعد، وأن يفهموا كيفية ارتباطها بعضها ببعض، وكيف يمكن تطبيقها لتنظيم قطاعات المجتمع ومستوياته، ولحل النزاعات. وقد أطلق رضا بناكار على هذا المنظور اسم "النموذج القائم على القواعد" (Banakar and Travers 2005). وتتمثل المهمة الجوهرية للباحث القانوني في الإلمام بالتشريعات والأحكام القانونية، وتقديم تعليق علمي رصين على جودتها في تحقيق العدالة، واليقين القانوني، وأهداف السياسة العامة، مع الحفاظ على الاتساق مع الإطار القانوني العام. ومنظور الباحث القانوني منظور داخلي؛ أي إنه ينظر إلى الأمور من داخل قواعد نظامه القانوني. ولذلك، فإن رجال القانون يتبادلون في الغالب مع غيرهم من رجال القانون المعرفة بالقواعد وكيفية تطبيقها.

أما معظم العلوم الأخرى (سواء أكانت علومًا طبيعية، أم علومًا اجتماعية وإنسانية)، فتركّز على ملاحظة الظواهر ووصفها، ثم تفسيرها من خلال نظرية تسعى في صورتها المثلى إلى إقامة علاقات سببية. وتبدأ المشروعات العلمية في العادة بتحديد دقيق لمشكلة البحث وأسئلته. فهل يمكن للبحث القانوني أن يسلك هو أيضًا هذا الدرب؟

2-2 نشأة الدراسات الاجتماعية القانونية ومصادرها

خلال العقود الأخيرة، بدأ غير قليل من الباحثين القانونيين يتجاوزون البحث القانوني التقليدي الفقهي القائم على دراسة النصوص والقواعد القانونية وتفسيرها، ليتجهوا أيضًا إلى إجراء بحوث اجتماعية قانونية إمبيريقية (قائمة على الملاحظة والمقابلات). وقد انتقلوا من «النموذج القائم على القواعد» الذي يركّز على "القانونية"، إلى الاهتمام بـ«ما يفعله الناس بالقواعد» (على حدّ تعبير ويليام توينج)، وانتقلوا بصورة أعمّ إلى وصف وتحليل لكيفية سلوك الأفراد في علاقتهم بالقانون.

وتتعدد السياقات التاريخية والجغرافية لهذا التحول. فمن المنظور الأكاديمي الأمريكي المعاصر -وهو منظور ذو حضور قوي- يمكن النظر إلى هذا التحول نحو البحث الاجتماعي القانوني الإمبيريقي بوصفه نتيجة لتوسع العلوم الاجتماعية والسلوكية. فمع الصعود السريع لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس منذ ستينيات القرن العشرين، ظهرت تخصصات فرعية مثل علم اجتماع القانون، وأنثروبولوجيا القانون، وعلم النفس القانوني، وأسهمت هذه التخصصات في تقديم رؤى جديدة لدراسة القانون.

وقبل ذلك بعقود في أوروبا، بدأ علماء مثل إميل دوركايم، وأويجن إرليش، وماكس فيبر في دراسة دور القانون في المجتمعات الأوروبية، وسعى باحثون قانونيون مثل هنري مين وكورنيليس فان فولينهوفين إلى فهم دور القانون في المجتمعات المستعمَرة في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا. ودرسوا التفاعل بين القانون المفروض من الدولة الاستعمارية والأعراف والمؤسّسات المحلية السابقة، وهو ما أدى في كثير من الأحيان إلى نشوء أنظمة "اختصاصات مختلطة" أو "تعددية قانونية استعمارية" (Mamdani 2004). وكثيرًا ما كانت الدولة الاستعمارية تُقِرّ أحكامًا من القانون العرفي والفقه الديني. غير أن هذه الأحكام أو القواعد كانت في الغالب غير مدوّنة وتختلف من منطقة إلى أخرى، فدفع هذا الحكومات الاستعمارية إلى تنفيذ مشروعات بحث ميداني محلية لتحديد مضمون هذه الأعراف المجتمعية أو الأحكام الدينية. وقد اضطلع فان فولينهوفين، على وجه الخصوص، بمشروع بحث ميداني ضخم لرسم خريطة لما أسماه "قوانين العادات" في جميع مناطق الأرخبيل الإندونيسي؛ وهو ما يُعد مثلا مبكرًا على البحث الاجتماعي القانوني قبل أن يُصاغ مصطلحه (Otto and Pompe 1989; Holleman 1981).

4 كتب هذا الفصل جان ميخائيل أوتو.

ومنذ خمسينيات القرن العشرين، أطلقت حكومات في أنحاء العالم سياسات تنموية طموحة تهدف إلى رفع المستويات الاجتماعية والاقتصادية وتحويل مجتمعاتها، وغالبًا ما استخدمت القانون بوصفه إحدى أدواتها الأساسية. وفي ذلك الوقت، لم يكن سوى قليل من الأكاديميين يدرسون فعالية القانون في إحداث التنمية والتغيير الاجتماعي. ومنذ تسعينيات القرن العشرين، ركّزت المنظمات الدولية وجهات تمويل التنمية على برامج سيادة القانون بوصفها عنصرًا أساسيًا في التنمية (Carothers 2003) وازدادت تكليفاتها بإجراء بحوث إمبيريقية تهدف إلى "تعزيز سيادة القانون في العالم".

أثار صعود الدراسات الاجتماعية القانونية تساؤلات حول فرص البحث البيني (متعدد التخصصات) وتحدياته (Banakar and Travers 2005) فهل يستطيع الباحثون القانونيون وغيرهم من العلماء سدّ الفجوات المفهومية والمنهجية بين تخصصاتهم؟ وإلى أي مدى ينبغي للقانوني أن يكون ملمًّا بالعلوم الاجتماعية، أو لعالم الاجتماع أن يكون ملمًّا بالقانون، قبل أن يتمكنا من إجراء بحث قانوني اجتماعي ناجح ونشره؟ ثم أيّ من فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية ينبغي للباحث القانوني أن يسعى إلى إتقانه أولًا: الأنثروبولوجيا؟ أم علم الاجتماع؟ أم علم السياسة؟ جميع هذه أسئلة مشروعة، وتختلف الإجابات عنها باختلاف موضوع الدراسة الاجتماعية القانونية ونوعها ومستوى التحليل فيها، غير أن أهم سمة للبحث الاجتماعي القانوني البيني هي الاستعداد لأخذ التخصصات الأخرى على محمل الجد والإفادة منها، والرغبة الصادقة في تعلّم مفاهيمها ونظرياتها ومناهجها.

3 البحث في العلوم الاجتماعية حول السعي إلى العدالة: النظرية والمناهج

1-3 لماذا لا نكتفي بالبحث القانوني؟ جبال الجليد ومسارات العدالة

أُجريت في أوروبا أول دراسة دولية مقارنة في "تيسُّر العدالة" (Accès à la Justice) وهو المصطلح الفرنسي الدال على هذا المفهوم. وقادها أستاذ القانون موريس كابيلّيتي، وركّزت على القواعد الإجرائية. ومن ثم، قد لا يكون من الواضح للوهلة الأولى علة عدم التركيز عند بحث تيسُّر العدالة أساسًا على المسائل القانونية والتحليلات والحلول القانونية المتعلقة بإمكانية تيسُّرها. في هذا القسم، نوضح لماذا وسّعنا نطاق النظر ليشمل فاعلين يتجاوزون الجهاز القضائي، ومراحل تسبق التقاضي الرسمي وتليه.

إن البحث في تيسُّر العدالة معنيٌّ في جوهره بـ "أهداف" القانون التي تشمل عادةً تحقيق العدالة، واليقين القانوني، وتنفيذ سياسات الدولة على أساس قانوني. وفي مشروع «تيسُّر العدالة في ليبيا»، سعينا إلى معرفة مدى فعالية القانون في ليبيا، وإلى أي حد تتحقق أهدافه، وما حدوده. وكنا مهتمين بتجارب الأفراد مع المشكلات ذات الطابع القانوني المحتمل، وبمحاولاتهم حلّها. ولتحقيق ذلك، كان لزامًا علينا أيضًا دراسة ما يحدث قبل تدخل النظام القانوني في حياة الناس وبعد تدخله. ففي نهاية المطاف "يعمل القضاة والمحامون عند قمة جبل جليدي ضخم من نشاط العدالة المدنية، يكون معظمُه غير مرئي لهم ويُدار دون تدخلهم" (Sandefur 2019: 50) حتى في الولايات المتحدة التي تُعَدُّ بحسب معظم التقديرات دولة ذات نظام قانوني متطور. وقد أظهرت الدراسات الأمر نفسه مرارًا في المملكة المتحدة (Genn 1999; Pleasance and Balmer 2014). وقد قدّر مشروع العدالة العالمي أنه على المستوى العالمي:

> أقل من ثلث (29%) مَن يواجهون مشكلة قانونية يسعون إلى أي شكل من أشكال المشورة لمساعدتهم على فهم مشكلتهم أو حلّها، ومن يلتمس المساعدة منهم يفضّل غالبًا اللجوء إلى أفراد الأسرة أو الأصدقاء، بل إن نسبة أقل (17%) تلجأ إلى جهة رسمية أو طرف ثالث للتوسط أو الفصل في النزاع، ويفضّل معظمهم التفاوض المباشر مع الطرف الآخر. (7 : 2019)

الشكل 1 ظاهرة الجبل الجليدي

(Felstiner et al 1981)

وبناءً على ذلك، فإن دراسة ممارسات التنازع في مجتمعٍ ما بالاقتصار على النظر في قضايا المحاكم وحدها تُشبه دراسة قمة جبل جليدي (انظر الشكل 1). ولهذا درس الباحثون الاجتماعيون القانونيون في مجتمعات مختلفة مكوّنات الأجزاء الظاهرة فوق سطح الماء وتلك المغمورة تحته من هذا «الجبل الجليدي»، كما بحثوا في العوامل التي تفسّر لماذا تجد بعض الفئات وبعض المشكلات طريقها إلى عالم الشرطة والمحاكم، في حين لا تجدها فئات ومشكلات أخرى.

ولتحليل ما يحدث "قبل" تدُّخل النظام القانوني، نرجع إلى دراسة مرجعية لفلستينير وزملائه بعنوان: "نشوء النزاعات وتحولها: التسمية، واللوم، والمطالبة" (The Emergence and Transformation of Disputes: Naming, blaming, claiming) (Felstiner et al 1981)، وقد اقترح هؤلاء الباحثون أن الأفراد يمرّون بثلاث مراحل حاسمة: التسمية، واللوم، والمطالبة، وذلك بين تعرّضهم لـ"تجربة ضارّة"، أي تجربة يراها مَن يتعرض لها غير مرغوب فيها (Felstiner at al 1981: 634) وبين تشكّل نزاع مكتمل الأركان.

الخطوة الأولى في تحوّل النزاعات -وهي التسمية- تتطلب أن يرى الشخص أنَّ ما يحدث له مشكلة. فقد يفتقر من يواجهون مشكلة إلى المعرفة القانونية التي تمكّنهم من إدراك أن حقوقهم قد انتُهكت، ومن ثمّ قد لا «يُسمّون» ما يواجهونه مشكلة. ولتوضيح ذلك، نعرض مثلا من بحثنا في ليبيا: ففي إحدى الواحات، استيقظ راعٍ للإبل ذات صباح ليجد أن جمله قد نفق. وكان بإمكانه أن يتقبل موت الجمل على أنه أمر طبيعي أو مصادفة أو «قضاء وقدر»، غير أن الجمل كان لا يزال صغيرًا، ولذلك «سمّى» الراعي موته مشكلة تستحق التحقيق. أما الخطوة الثانية -وهي اللوم- فتقتضي أن «ينسب الشخص الضرر إلى خطأ طرف آخر». وهذا يعني أن الشخص يشعر بأنه قد تعرّض لظلم، ويعتقد كذلك أن هناك ما يمكن أن يعالج هذا الظلم. وقد اشتبه راعي الإبل في أن جمله مات بسبب تلوث التربة والمياه الناجم عن شركة نفط قريبة. أما الخطوة الثالثة -وهي المطالبة- فتتطلب أن يتوجه الشخص بمظلمته إلى الفرد أو الجهة التي يحمِّلها المسؤولية، مطالبًا بجبر الضرر. وقد تختلف المطالب التي يطرحها الأفراد، بل قد تتغير مع مرور الوقت. ففي البداية، طالب راعي الإبل بالحصول على جمل آخر وبوضع حد لتلوث النفط، لكنه انتهى في نهاية المطاف إلى القبول بوظيفة لدى شركة النفط. وأخيرًا، «تتحول المطالبة إلى نزاع عندما تُرفض كُلًا أو جزءًا (Felstiner et al 1981: 636).

وقد تناولت أعمال لاحقة لكلٍّ من بِدنر وڤِل هذا المسار بمنهج إجرائي مماثل لتحليل الخطوات المرتبطة بتيسُّر العدالة (انظر الشكل 2، نقلًا عن (Bedner and Vel 2010: 10):

الشكل 2 إطار رولاكس (ROLAX) لبِدنر وڤِل

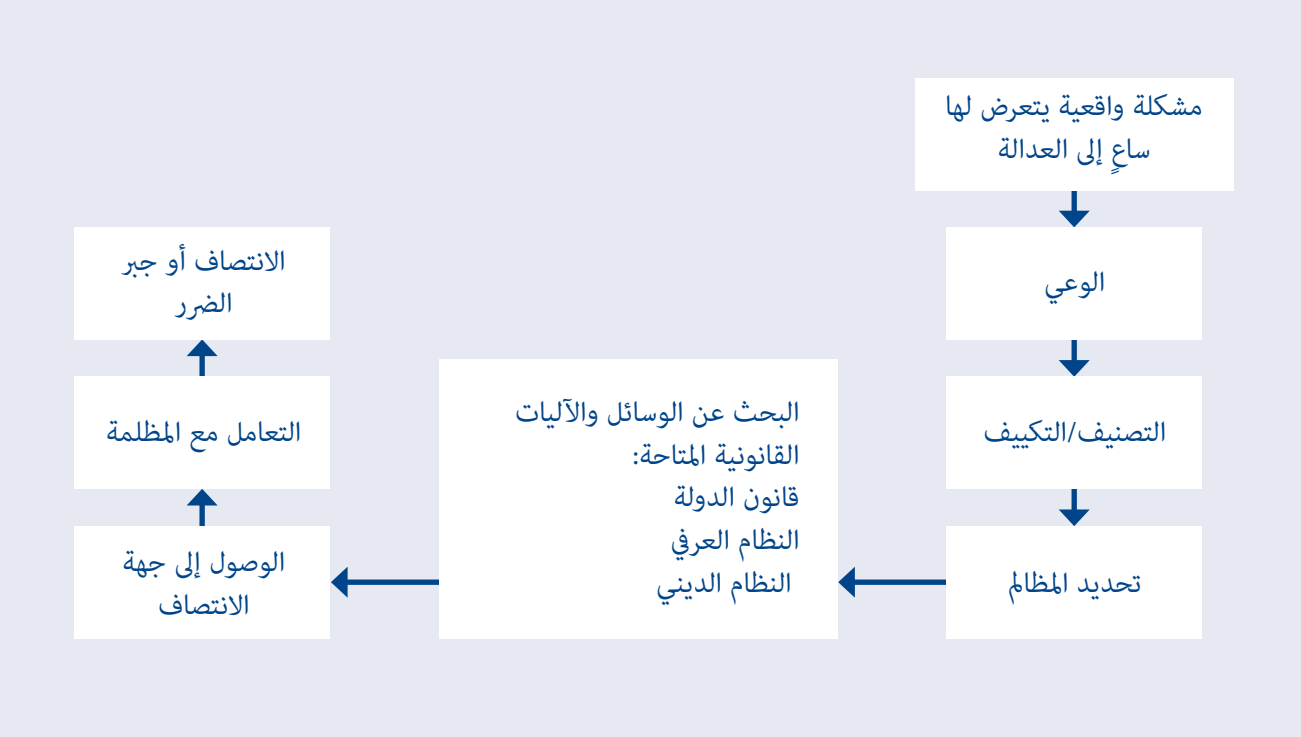

لاحظ أن بِدنر وڤِل قد ميّزا ثلاث خطوات تتداخل مع مفهوم "التسمية" لدى فلستينر وزملائه، وهي: تجربة «المشكلة الواقعية»، والوعي بها، وتصنيفها (تكييفها). أما ما يسمّياه "تحديد المظالم" فيقابل مفهوم "اللوم" لدى فلستينر وزملائه. وإن لم تفلح مرحلة "المطالبة" لدى فلستينر، قد يبدأ الشخص في "البحث عن الآليات والوسائل القانونية" المتاحة. ويحثّ بِدنر وڤِل الباحثين على الانتباه إلى التعدد القانوني أو تعدد الأنظمة التي يُحتكم إليها[5]، وكذلك إلى ظاهرة "المفاضلة بين المحافل المختلفة (forum shopping) إذ قد يلجأ الأفراد إلى سلطات الدولة، لكنهم قد يحتكمون أيضًا إلى الأنظمة المعيارية العرفية أو الدينية وسلطاتها (مثل شيوخ القبائل أو شيوخ الدين ذوي المكانة والقبول)، وأحيانًا يجمعون بين الوسيلتين في آن واحد. ويرتبط هذا بالدراسات الاجتماعية القانونية الكلاسيكية التي أظهرت أن الناس يميلون إلى اللجوء إلى القانون والآليات الرسمية للضبط الاجتماعي في الحالات التي يكون فيها الضبط غير الرسمي غير مُجدٍ (Merry 1979; Schwartz 1954). يتحدد اختيار الأفراد لآلية تسوية النزاع غالبًا تبعًا لـ«مسافة العلاقة» بين الأطراف (Black 1976). فعلى سبيل المثل، إذا كان لرجل نزاع مالي مع أخيه، فقد يسعى إلى حله داخل نطاق الأسرة، أما إذا كان النزاع نفسه مع شخص غريب، فقد يلجأ إلى الشرطة.

وتمثّل خطوة «الوصول إلى جهة الانتصاف» لدى بِدنر وڤِل محورًا رئيسا في أدبيات تيسُّر العدالة. ففي هذه المرحلة قد يواجه الشخص عوائق عديدة مثل البعد الجغرافي، أو التكلفة، أو انعدام الثقة، فضلًا عن عوائق ثقافية ونفسية ومعرفية. فعلى سبيل المثل، وجدنا في ليبيا أن المهاجرين غير النظاميين («غير الشرعيين») يتجنبون اللجوء إلى الشرطة أو المحاكم خوفًا من الاعتقال والترحيل. كما وجدنا أن امرأة تعرّضت للضرب من زوجها لم تتوجه إلى الشرطة بسبب الوصمة الاجتماعية المرتبطة بذلك. أما خطوة «رفع المظلمة أو معالجة الشكوى»، فتركّز على ما يحدث داخل جهة الانتصاف، وقد تشمل مسائل العدالة الإجرائية، والتأخيرات، والإثبات، وجودة التقاضي، وغير ذلك.

وفي الخطوة الحاسمة الأخيرة، وهي "الانتصاف" أو جبر المظلمة، يرى بِدنر وڤِل أن الجبر المرضي يتطلب صدور قرار لمصلحة صاحب الحق، وتنفيذ هذا القرار أو إنفاذه. وهذه الخطوة الأخيرة تدعونا إلى النظر فيما يحدث "بعد" أن يفصل النظام القانوني في مشكلات الناس. ويرتبط ذلك بعملنا السابق حول «اليقين القانوني الحقيقي»، ولا سيما بُعده الخامس، أي «احتمالية التنفيذ» أو شرط الإنفاذ (Bedner and Oomen 2018: 8-9). قد نجد أن بعض مَن يكسبون قضية أمام المحكمة يواجهون تداعيات سلبية في الواقع. وعلى سبيل المثل، وجدنا في جنوب السودان أن بعض النساء حصلن على اعتراف بحقوقهن في الأراضي من أعلى محكمة في الدولة، غير أن الطرف الخاسر تجاهل الحكم وأقام مباني خرسانية على الأرض محل النزاع (Braak 2023). ورغم أن هذه الأفعال غير قانونية، فإنها أجبرت النساء عمليًا على الانتقال إلى مكان آخر (Braak 2016). ولو ركزنا على ما جرى "قانونيًا" فقط، لاعتبرنا هؤلاء النساء «رابحات» في النزاع، لكن من خلال منظور أوسع، يتضح أن الإنسان قد يكسب القضية ويخسر الأرض.

وتكمن القيمة الكبرى لإسهام كلٍّ من فلستينر وزملائه، وبِدنر وڤِل في أنهم بيّنوا أن النزاع "عملية" ممتدة، وأن النزاعات لا «تولد» في مراكز الشرطة أو المحاكم ولا «تموت» فيها، بل إن النزاعات «تتخذ أشكالًا متعددة وتسلك مسارات معالجة معينة» (Felstiner et al 1981: 632). وقد ذهب فلستينر وزملاؤه إلى أن معظم الباحثين القانونيين يغفلون ما يحدث قبل وصول النزاع إلى جهة الفصل، ولهذا ركّز إسهامهم على تلك المراحل المبكرة.

ويشير الإسهامان معًا إلى أن كثيرًا ممن يمرّون بتجارب ضارّة خطيرة نسبيًا "ينسحبون" (يتسربون) في إحدى مراحل تحوّل النزاع. فهذه المشكلات موجودة في حياة الناس، لكنها ربما لا تصل إلى المختصين القانونيين (إذا «انسحب» أصحابها خلال مراحل التسمية أو اللوم أو المطالبة)، ومن ثمّ تصبح جزءًا من القسم المغمور من «الجبل الجليدي». وعلى خلاف ذلك قد تبدو بعض النزاعات «محلولة» في نظر الدولة، وتستمر مشكلاتها الخطيرة في مرحلة «الانتصاف» أو التنفيذ.

---

5 عرّفت ماري التعددية القانونية بأنها "حالة يتعايش فيها نظامان قانونيان أو أكثر في نفس المجال الاجتماعي" (1988: 870). ويفضل علماء آخرون مصطلح "التعددية المعيارية"، لأنهم يحتفظون بمصطلح "القانون" أو "القانوني" لتلك القواعد الصادرة عن الدولة.

وفي مشروع «تيسُّر العدالة في ليبيا»، عدَّلنا هذه الرؤى النظرية ضمن إطار موحّد لـ«رحلة العدالة» يتكوّن من عشر خطوات نموذجية مثالية (انظر الشكل 3). ومن خلال نقاشات فريقنا الهولندي-الليبي، وبالتحاور مع معطياتنا الإمبيريقية، عدَّلنا ونقَّحنّا إطار «رحلة العدالة» حتى جعلناه مناسبًا لتحليل النزاعات والسعي إلى العدالة في ليبيا، ونأمل أن يكون كذلك في مجال دراستك أيضًا.

الشكل 3 رحلة العدالة: عشر خطوات نمطية نموذجية

(Bedner and Vel 2010), (Felstiner, Abel, and Sarat 1981), (Braak and Ibrahim 2022).
(بِدنر وفِل 2010)، (فلستينر، أبيل وسارات 1981)، (براك وإبراهيم 2022).

تبدأ الدراسات المشار إليها آنفًا من «التجربة الضارّة (Felstiner et al 1981: 634) أو «مشكلة من الحياة الواقعية (Bedner and Vel 2011) أو «مشكلة قابلة للتقاضي غير تافهة (Genn 1999)، غير أننا في بحثنا وجدنا أن المستجيبين يخصّصون وقتًا كبيرًا للحديث عن أصل المشكلة أو بداية القصة، فعلى سبيل المثل، كانت النساء اللاتي يعانين حاليًا من العنف الأسري من أزواجهن يبدأن رواياتهن غالبًا بوصف سنوات الزواج الأولى الفضلى، وكيف تدهورت العلاقة شيئا فشيئا. وقد روت إحدى النساء أن زواجها لم يكن حسنا ولا سيئًا، وأن جيرانها حجموا إساءة معاملة زوجها، لكن عندما أدت الحرب إلى نزوح أسرتها، ابتعدوا عن أولئك الجيران، وفقد زوجها عمله، وأصبحت الأسرة تعيش في غرفة واحدة. وفي هذا السياق، تصاعد العنف الأسري القائم بالفعل إلى حدّ أن الزوج ضرب زوجته حتى فقدت الوعي، ومن ثمّ بدأت «رحلة العدالة» الخاصة بها فعليا. ولمواكبة هذه الحساسية تجاه البدايات في تحليلنا، أضفنا «أصل المشكلة/القصة» بوصفها خطوة مستقلة (الخطوة 1) تسبق «التجربة الضارّة» (الخطوة 2)، حتى إن كان الجزء النشط من الرحلة لا يبدأ فعليًا إلا عند الخطوة الثالثة: «التسمية، والوعي، والتصنيف».

وقد ساعدنا تحليل تجارب الناس في ضوء هذا «المسار النمطي النموذجي لرحلة العدالة» في بحثنا المتعلق بليبيا على رؤية خطوات سعيهم إلى العدالة ووصفها، على أن تكون لكل خطوة عوائقها واحتمالات «التسرّب» (الانسحاب)، غير أن بحثنا أظهر أيضًا ثلاثة قيود لهذه المقاربة الإجرائية القائمة على «رحلة العدالة». أولًا: إن الخطية المفترضة في هذه الأطر (إطارنا، وإطار فلستينر وزملائه، وإطار بِدنر وفِل) لا توافق الواقع. فنادرًا ما تُتَّبع هذه الخطوات بهذا الترتيب، بل يُتجاوز تماما بعضها أحيانًا. فضلًا عن ذلك ينخرط أطراف النزاع غالبًا في عدة «مسارات» أو «رحلات» في الوقت نفسه أو بصورة متكررة. واستجابةً للتجارب الضارّة، يخصّص الناس كثيرًا من الوقت للسعي في حلها مع الأسرة والجيران والأصدقاء وغيرهم من المقرَّبين، وقد تُحلّ النزاعات أحيانًا بطرق غير رسمية. ويرتبط هذا بما تسميه آنِلين بُولاند "عمل القرابة" (kin work) الذي تضطلع به النساء على وجه الخصوص قبل أن يقبل منهن عرض النزاع على سلطات خارجية (حكومية) (Bouland 2022).

ثانيًا: تفترض بعض أدبيات تيسُّر العدالة (ولا سيما «الأدبيات الرمادية» (grey literature)) أن أكثر الفئات هشاشةً ممن يعانون الظلم ترغب في أن تتولى سلطات الدولة حل مشكلاتها. وتتحدث هذه الأدبيات عن «الاحتياجات العدلية» و«فجوة العدالة» (Gramatikov et al 2021; World Justice Project 2021) غير أننا وجدنا في بحثنا في ليبيا أن بعضًا من أكثر الفئات هشاشةً تتجنب سلطات الدولة، ولا تظهر في نظر نظام العدالة إلا بوصفها مدعى عليها لا مدعية. فخذ مثلًا النساء المهاجرات غير النظاميات في بنغازي، اللواتي لا يبلغن عن المظالم خوفًا من أن تعتقلهن الشرطة وتقوم بترحيلهن، أو النساء اللاتي يعانين من العنف الأسري ثم يتهمهن أزواجهن بـ«سلوك غير أخلاقي». وتعكس هذه النتائج ما ذهبت إليه دراسات اجتماعية قانونية سابقة بشأن موقع الأفراد «في مواجهة القانون» (Ewick and Silbey 1998).

ثالثًا: تختلف «رحلة العدالة» من شخص إلى آخر. فما يُسمّى في أدبيات الهجرة «العوامل الشخصية» (مثل: التعليم، والعمر، والنوع الاجتماعي، والانتماء الإثني، والتوجه السياسي) يؤثر في العوائق والفرص التي يواجهها الأفراد، وفي الخيارات التي يتخذونها. وقد يُصنَّف بعض الأشخاص في ليبيا بوصفهم «هشّين» على نحو دائم (مثل: النساء المهاجرات غير النظاميات)، غير أن «الهشاشة» في كثير من الحالات ترتبط أيضًا بتقلبات سياسية واقتصادية؛ فقد يصبح حكّام اليوم مهمّشين أو مضطهدين في الغد.

فعلى سبيل المثل، في ظل نظام القذافي، قُتل نحو 1,270 معتقلًا في سجن "أبو سليم". وكان على أهليهم أن يتحركوا بحذر للمطالبة بالعدالة في ظل ذلك النظام، ثم اكتسبوا نفوذًا بعد ثورة 2011، ثم عادوا إلى وضع أكثر هشاشة بعد عام 2014 حين استعاد بعض رموز النظام السابق قدرًا من السلطة (أبو راس 2026). وقد حدث العكس أيضًا: فبعد الثورة، خشي أنصار النظام السابق من اللجوء إلى سلطات الدولة للاستفسار عن مصير أزواجهم وآبائهم المفقودين، خوفًا من الأذى أو السجن أو النزوح أو القتل (ضو 2026). وفي بعض الحالات، يكون أشخاص في مواقع تبدو قوية عرضةً لأنواع معينة من الظلم؛ كما حدث عندما اختُطف أبناء أسرة تاجر ثري في سبها طلبًا للفدية (فراوي 2026). وتُظهر هذه الوقائع أن العوامل الشخصية تؤثر بعمق في شكل «رحلة العدالة». ومن ثم، فإن تحليل موقع الأفراد بعضهم بالنسبة إلى بعض، وبالنسبة إلى السلطات المعنية يُعد خطوة حاسمة في تحليل تيسُّر العدالة.

وأثناء الانتقال من دراسة (سيادة) القانون إلى تحليل دور القانون في الحكم والمجتمع، لا يكفي أن نفهم كيف وإلى أي مدى يؤدي القانون وظائفه، بل يجب أيضًا أن نفهم لماذا يحدث ذلك ولمصلحة من. ولهذا نسعى إلى فهم الفاعلين والعوامل المؤثرة في السياقات المختلفة المحيطة بالنظام القانوني والتي تؤثر في أدائه. فقرارات واضعي القوانين، والساعين إلى العدالة، والقائمين على تفسير القانون وتطبيقه، قد لا تستند إلى القانون وحده، بل تتأثر أيضًا بعوامل اقتصادية (مثل ندرة الموارد أو عدم القدرة على تحمل أتعاب محامٍ)، وسياسية (مثل تفاوت موازين القوة بين أطراف النزاع)، ومؤسّسية (مثل الثقافة البيروقراطية أو الفساد)، وأمنية (مثل الخوف من أعمال انتقامية عنيفة)، وثقافية (مثل الأعراف المتعلقة بدور المرأة). ومرجَّح أن تؤثر هذه السياقات في تيسُّر العدالة على نحو غير متكافئ، فيتمتع بعض الأفراد بنوع من الإفلات النسبي من المساءلة، في حين يشعر آخرون بأن النظام القانوني للدولة لن يوفر لهم الحماية. ومثل هذه الموضوعات تُعدّ دراستها دراسة إمبيريقية أنسب.

2-3 البحث الإمبيريقي: الكمي مقابل الكيفي

تهدف الدراسات الاجتماعية القانونية إلى معرفة ما يقوله القانون بشأن موضوع معين، ولكن أيضًا إلى معرفة ما يفعله الناس في الواقع العملي. ولتحقيق هذا الجانب الثاني، يتعين جمع بيانات عن تجارب الأفراد وتصوراتهم وسلوكياتهم وتحليلها. وقد صممت العلوم الاجتماعية أدوات منهجية ملائمة لهذا النوع من البحث الإمبيريقي (Cotton 2014). وقد استخدم مشروعنا في ليبيا الأساليب أو «المناهج المختلطة»؛ إذ اشتمل على مرحلتين كيفيتين ومرحلة كمية. وعلى الرغم من وجود تباينات كبيرة داخل كلٍّ من هذين المنهجين البحثيين بل تداخل بينهما أحيانًا، فإن هناك عمومًا بعض الفروق المهمة بينهما (انظر الجدول 1).

جدول 1 البحوث الكمية في مقابل البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية

	البحوث الكمية	البحوث الكيفية
الفلسفة	الوضعية: هناك واقع في الخارج يمكن أن يعرفه العلم المتحرر من القيم.	البنائية، التفسيرية: قد يكون الواقع موجودا، ولكن المعرفة (العلمية) عنه هي بناء بشري. لدينا هنا اهتمام بالانتقائية والتذاوت (الذاتية المشتركة)، والقوة.
الهدف	قياس مدى الاختلاف.	فهم عميق لـ "حالة" واحدة (مثل المكان والتنظيم والثقافة الفرعية).
الأسئلة البحثية	ثابتة ومركزة: ماذا؟ وكم؟ وإلى أي مدى؟	مرنة وسياقية: كيف؟ ولماذا؟
أساليب البحث	مقابلات مُنظَّمة، دراسات استقصائية (مسحية)، أبحاث أرشيفية.	مقابلات مفتوحة أو شبه منظمة، ملاحظة (المشارك)، مناقشات مجموعات التركيز، أبحاث أرشيفية.
نوع البيانات	نصوص مُرَمَّزة، وقواعد بيانات (مثل سجلات السجون أو المحاكم).	محاضر المقابلة، تدوين رؤوس أقلام من الملاحظة العلمية، مذكرات يومية.
حجم العَينة	كبير	صغير
مستوى التحليل	كليّ	وسيط، جزئي
التحليل	برمجيات للقيام بالتحاليل الإحصائية (مثل Stata، SPSS).	تفسيري، مع الاستعانة ببرامج مثل Evernote، Atlas.ti.

يقدّم الباحثون الكيفيون والباحثون الكميون رؤى مختلفة. فقد يكتب الباحثون الكيفيون بتفصيل غني حول قضية محددة ومحصورة جغرافيًا (مثل: محكمة الأسرة في بنغازي، أو تجارب سكان الواحات مع التلوث النفطي). وهؤلاء يكونون خبراء حقيقيين في تلك القضية بعينها، لكنهم قد يواجهون صعوبة في تعميم استنتاجاتهم على أماكن أو فئات مشابهة أخرى. فهم يرون «شجرتهم» بوضوح كبير يصعِّب عليهم وصف «الغابة». أما الباحثون الكميون، فعلى نقيض ذلك، قد لا يهتمون بالقصة الخاصة بمحكمة واحدة أو واحة واحدة، بل يطمحون إلى الكتابة عن جميع المحاكم في ليبيا. وهم قادرون على رسم صورة «الغابة» اعتمادًا على مسوح واسعة النطاق، لكنهم يتحفظون في إصدار أحكام بشأن «الأشجار» المكوِّنة أو حتى بشأن مجموعات فرعية صغيرة لا تتوافر لديهم بيانات كافية عنها تسمح بتعميم النتائج.

وفضلًا عن ذلك، يحتاج الباحثون الكميون إلى معرفة جيدة بموضوع بحثهم في مرحلة تصميم الدراسة؛ لأنه بمجرد تصميم أداة المسح وبدء جمع البيانات، لا يسهل إدخال تعديلات استنادًا إلى معطيات جديدة. ولذلك، يعتمد البحث الكمي في كثير من الأحيان على بحوث سابقة (كيفية). وفي المقابل، قد تسفر المسوح أحيانًا عن نتائج لافتة تثير بدورها أسئلة كيفية جديدة: لماذا تظهر هذه الأنماط؟ وكيف يفسر القضاة في هذه المحاكم نتائجنا؟ ومن ثمّ، فإن الجمع بين المنهجين الكيفي والكمي غالبًا ما يفضي إلى نتائج قيّمة.

3-3 بحث دراسات الحالة

في البحث الاجتماعي القانوني عمومًا، وفي مشروعنا في ليبيا على وجه الخصوص، تحتل «دراسات الحالة» مكانة بارزة، غير أن مصطلح «دراسة الحالة» محل نقاش كبير؛ إذ يصفه بعض الباحثين بأنه «ورطة تعريفية» (Gerring 2004: 342) ويستخدم القانونيون مصطلح (case) حالة/قضية لدلالة على أمور متعددة: نزاع قانوني مفرد؛ أو مجموعة من الحجج المؤيدة لأحد الأطراف؛ أو ملخص للوقائع المتعلقة بقضية قانونية؛ أو واقعة تحقّق فيها الشرطة (Kabira: 2021). أما في بحوث العلوم الاجتماعية، فيمكن تعريف دراسة الحالة بأنها «بحث إمبيريقي يدرس ظاهرة معاصرة بعمق وفي سياقها الواقعي (Yin, 2009: 18). وقد عرّف أحد علماء السياسة دراسة الحالة تعريفًا مؤثرًا بأنها «دراسة معمّقة لوحدة واحدة (ظاهرة محددة نسبيًا)، يكون الهدف النهائي للباحث فيها توضيح سمات فئة أوسع من الظواهر المشابهة» (Gerring 2004: 341). وفي المرحلة الأولى من مشروعنا في ليبيا، عرّفنا دراسة الحالة بأنها: «بحث إمبيريقي معمّق في مسألة عدلية ضمن سياقها الواقعي، بهدف إيضاح سمات المشهد العام للوصول إلى العدالة في ليبيا المعاصرة».

وإذا بدت هذه التعريفات مجردة أكثر من اللازم، فقد يفيد التفكير في الناتج النهائي. ففي نهاية المرحلة الأولى، كنا نهدف إلى إعداد دراسات حالة تصف كلٌّ منها بالتفصيل مسألة عدلية محددة في ليبيا المعاصرة، كما يعيشها أشخاص حقيقيون، أجرى أعضاء فريقنا مقابلات معهم، مع وضع هذه المسألة في سياقاتها القانونية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والمؤسّسية والثقافية. ولتقريب الفكرة إلى الباحثين الميدانيين، استخدمنا «قصة صالحة (Shehada 2004)، وانظر أيضًا الملحق 1، فقد عرضت الكاتبة بالتفصيل المشكلات التي واجهتها الأرملة صالحة في سعيها للحصول على حضانة أطفالها ونفقتهم، والخطوات التي اتخذتها لمحاولة حل هذه المشكلة. كما قدّمت الكاتبة مقدمة وخاتمة عامتين تربطان هذه الحالة الواحدة بالأدبيات الأوسع حول السعي إلى العدالة في فلسطين وخارجها. وفي المرحلة الأولى من مشروعنا في ليبيا، اشتملت بعض دراسات الحالة على حالة واحدة («صالحة» واحدة)، في حين تناولت دراسات أخرى حالتين أو ثلاث حالات («صالحات» متعددة).

فما جدوى هذا النوع من البحث؟ تُعد دراسات الحالة مناسبة خصوصًا للبحوث الاستكشافية المعمّقة في موضوعات لا يتوافر عنها قدر كبير من المعرفة الأكاديمية. إذ تتيح دراسة الحالة الواحدة إنتاج رؤى عميقة ودقيقة، وقد تفضي إلى أسئلة جديدة يمكن لبحوث أخرى (كمية) استكشافها. وفي السياق القانوني، تُعد دراسة الحالة أداة مفيدة خاصةً لوصف التفاعلات بين القانون والمجتمع وتحليلها. فهي تُظهر كيف يعمل القانون، والأنظمة القانونية، وفاعلو نظام العدالة، وأطراف النزاع في الواقع العملي. وكثيرًا ما تكشف دراسات الحالة الاجتماعية القانونية عن فجوات بين «القانون في الكتب» أو ما يُعرف أحيانًا بـ«النص القانوني الجامد» و«القانون في الواقع العملي». وتقدّم تحليلات تفسّر كيف نشأت هذه الفجوات ولماذا. فعلى سبيل المثل: قد ينص القانون على أن موافقة الزوج شرط لمنح الزوجة طلاق الخلع، لكننا قد نلاحظ عمليًا أن القضاة يمنحون هذا الطلاق حتى دون موافقة الزوج. وهنا تقوم دراسات الحالة الاجتماعية القانونية بوصف هذه الفجوة وتفسيرها.

وفي بحثنا في ليبيا، كان لكل دراسة حالة فردية قيمتها الخاصة، لكنها مجتمعة أسهمت في إلقاء الضوء على الموضوع الأوسع المتعلق بتيسُّر العدالة في ليبيا. وإذا شبّهنا هذا الموضوع بلُغز (أحجية) معقّد، فقد اعتمدنا على دراسات حالة متينة لتقديم «قطع» دقيقة من هذا اللغز. ومع ذلك، لم تكن هذه القطع الكيفية كافية لتعميم النتائج أو إكمال الصورة الكلية؛ لأن دراسات الحالة لم تكن شاملة ولا ممثِّلة، أي إن دراسة بعض «الأشجار» لا تمكّننا من إصدار أحكام عامة عن «الغابة» كلها، لكن من خلال دراسة عشرات «الأشجار» بعمق، أمكننا تحديد موضوعات وأسئلة وفرضيات مهمة تتعلق ببقية «الغابة». وللتوصل إلى نتائج قابلة للتعميم بدرجة أكبر، استكملنا المراحل الكيفية بمرحلة ثالثة كمية شملت عينة ممثِّلة على مستوى ليبيا كلها (انظر القسم 11).

4 البحث في العلوم الاجتماعية حول مؤسّسات العدالة: العوامل المؤسّسية، وعوامل الفئة المستهدفة، والعوامل السياقية[6]

في القسم الثالث تناولنا نظريات تفسّر «رحلة الساعي إلى العدالة»، وذلك لتوجيه المرحلة الأولى من مشروعنا البحثي. أما هذا القسم، فيركّز على «مؤسّسات العدالة» التي يُفترض أن تؤدي دورًا في تقديم العدالة أو تيسير الوصول إليها لمن يسعون إليها. ومن هذه المؤسّسات: المحامون العموميون، والمحاكم، والنيابة العامة، و«مجالس الحكماء»، وغيرها. وقد كانت هذه المؤسّسات محور اهتمامنا خلال المرحلة الثانية من مشروع "تيسُّر العدالة في ليبيا".

ومن بين التخصصات التي أسهمت إسهامًا كبيرًا في دراسة المؤسّسات العامة- علم الإدارة العامة. فمنذ خمسينيات القرن العشرين، حين استخدمت الحكومات في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية المؤسّسات بوصفها أدوات لتحقيق «التنمية»، تعاون كثير من الباحثين حول العالم ضمن تخصص فرعي يُعرف باسم «إدارة التنمية»، وكانت مجلتهم الرائدة هي (Public Administration and Development).

يقدّم هذا القسم بعض المفاهيم لتحليل «مؤسّسي» مستند إلى أعمال أحد أبرز الباحثين في إدارة التنمية، وهو ميلتون إسمان من جامعة كورنيل. وقد أسّس إسمان، بالتعاون مع زملائه في جامعات أخرى نحو عام 1960، اتحادًا علميًا لدراسة «بناء المؤسّسات»، وشهدت العقود اللاحقة صدور مئات الدراسات حول بناء المؤسّسات للتنمية، وقد جُمِع كثير منها ونُظِّم في كتاب مرجعي حول بناء المؤسّسات أعدّه مِلْفين بليز (1986)، وهو متاح على الإنترنت.

ومن أكثر الدراسات التي يُشار إليها في هذا المجال ورقة مبكرة لإسمان بعنوان «عالَم بناء المؤسّسات» (The Institution-Building Universe) (Blase 1986) اقترح فيها أن تنفيذ أهداف المؤسّسة يتأثر ببعض «المتغيرات المؤسّسية» و«روابطها» مع بيئتها. وقد ناقش هذا النموذج كثير من الباحثين، كما جرى تكييفه -مثلًا-لدراسة مؤسّسات التنمية الريفية المحلية في مصر وتفاعلها مع المواطنين (Otto 1993) ثم استُخدم لاحقًا في دراسة المؤسّسات القانونية في إندونيسيا، مثل المحاكم، لدى (Bedner 2001)، كما استُخدمت مفاهيم «بناء المؤسّسات» في دراسة مؤسّسات العدالة في ليبيا. ومع أننا نخاطب هذا السياق ونستخدم أمثلة من ليبيا، فإن مثل هذا التحليل المؤسّسي يمكن تطبيقه في سياقات أخرى كذلك.

وبحسب إطارنا المفهومي، هناك ثلاث مجموعات من العوامل تفسّر عملية التنفيذ التي تنتقل بها أي مؤسّسة (بدرجات متفاوتة من النجاح) من الأهداف والمهام إلى النتائج والأثر الفعلي. وهذه المجموعات الثلاث هي: العوامل المؤسّسية، وعوامل الفئة المستهدفة، والعوامل السياقية.

وتوضح الملاحظات والأشكال التالية هذا الإطار التحليلي للمؤسّسات (انظر الأشكال 4 و5 و6). وقد يرغب القارئ في الرجوع إلى هذه الأشكال أثناء القراءة.

---

6 كتب هذا الفصل جان ميخائيل أوتو.

الشكل 4 الإطار المفهومي لتحليل تنفيذ المؤسّسة لسياستها (الأهداف والمهام)

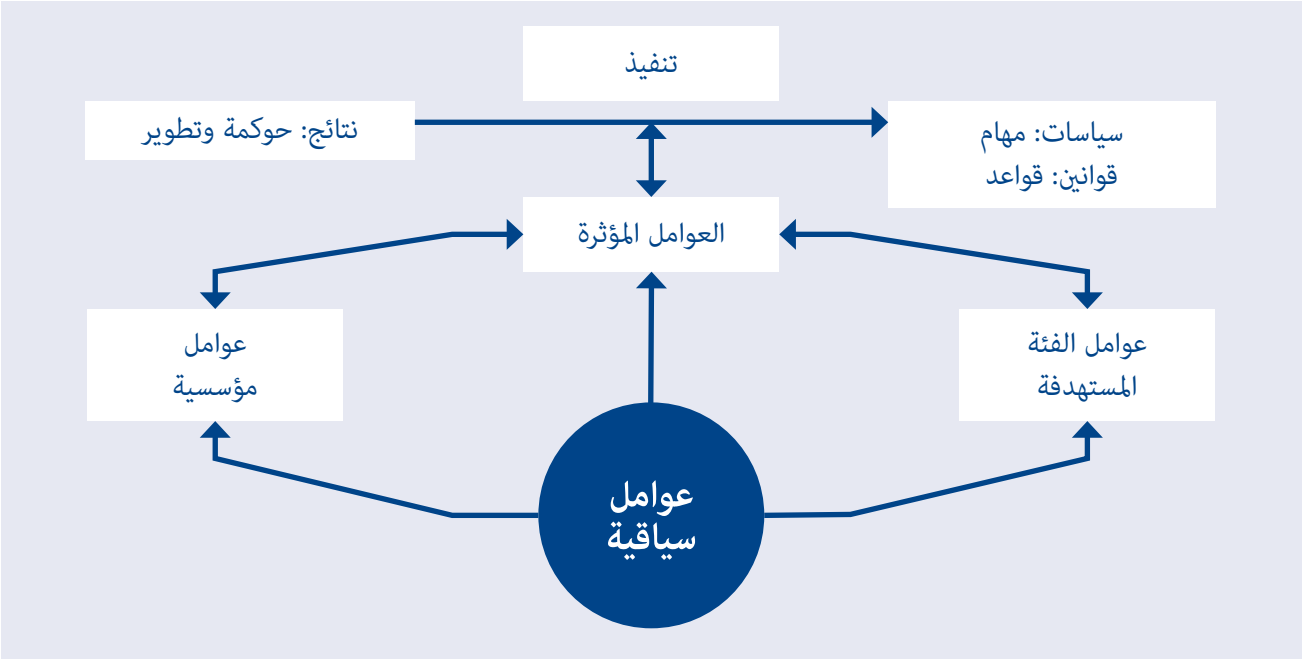

الشكل 5 العوامل المؤسّسية

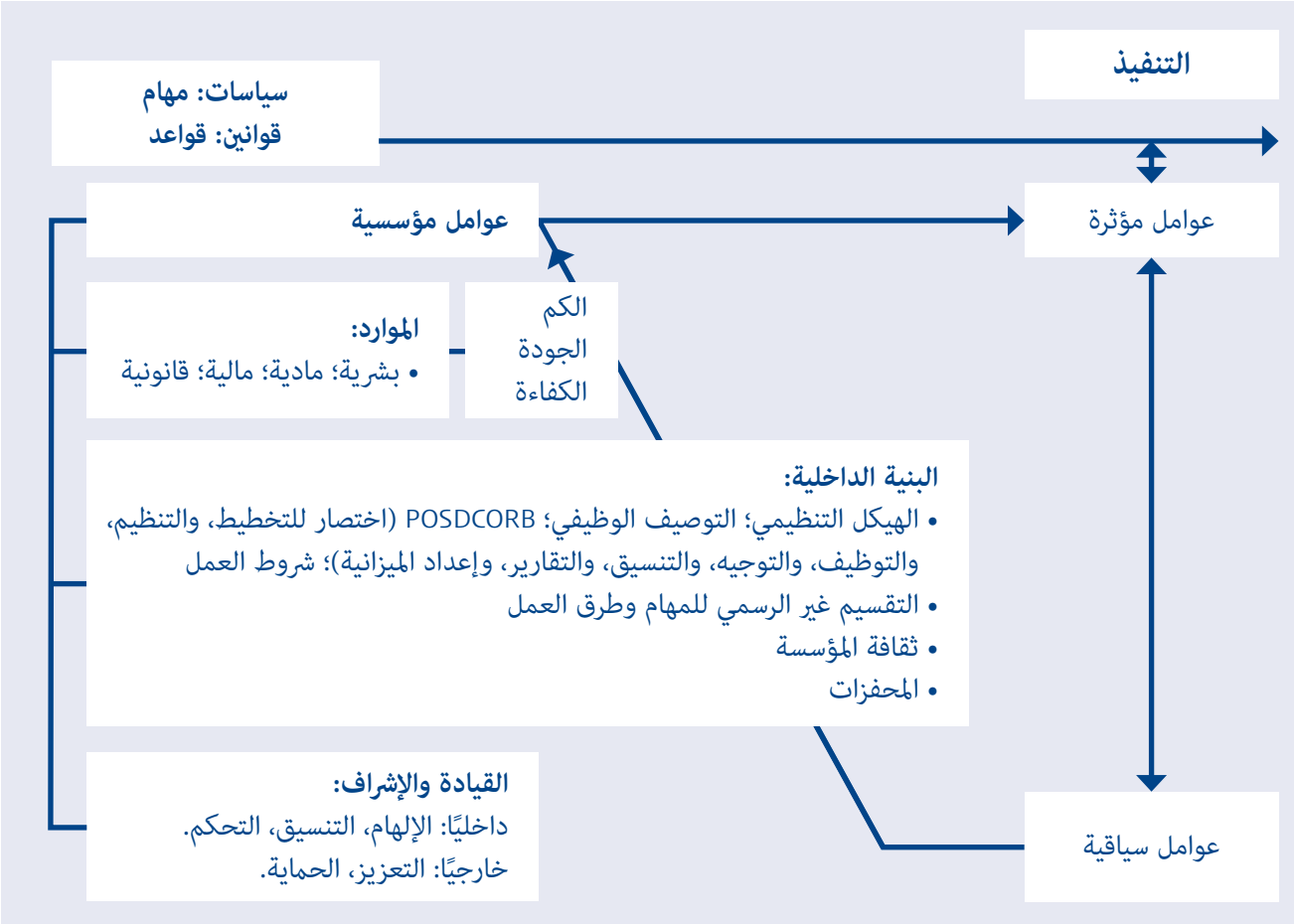

الشكل 6 عوامل الفئة المستهدفة

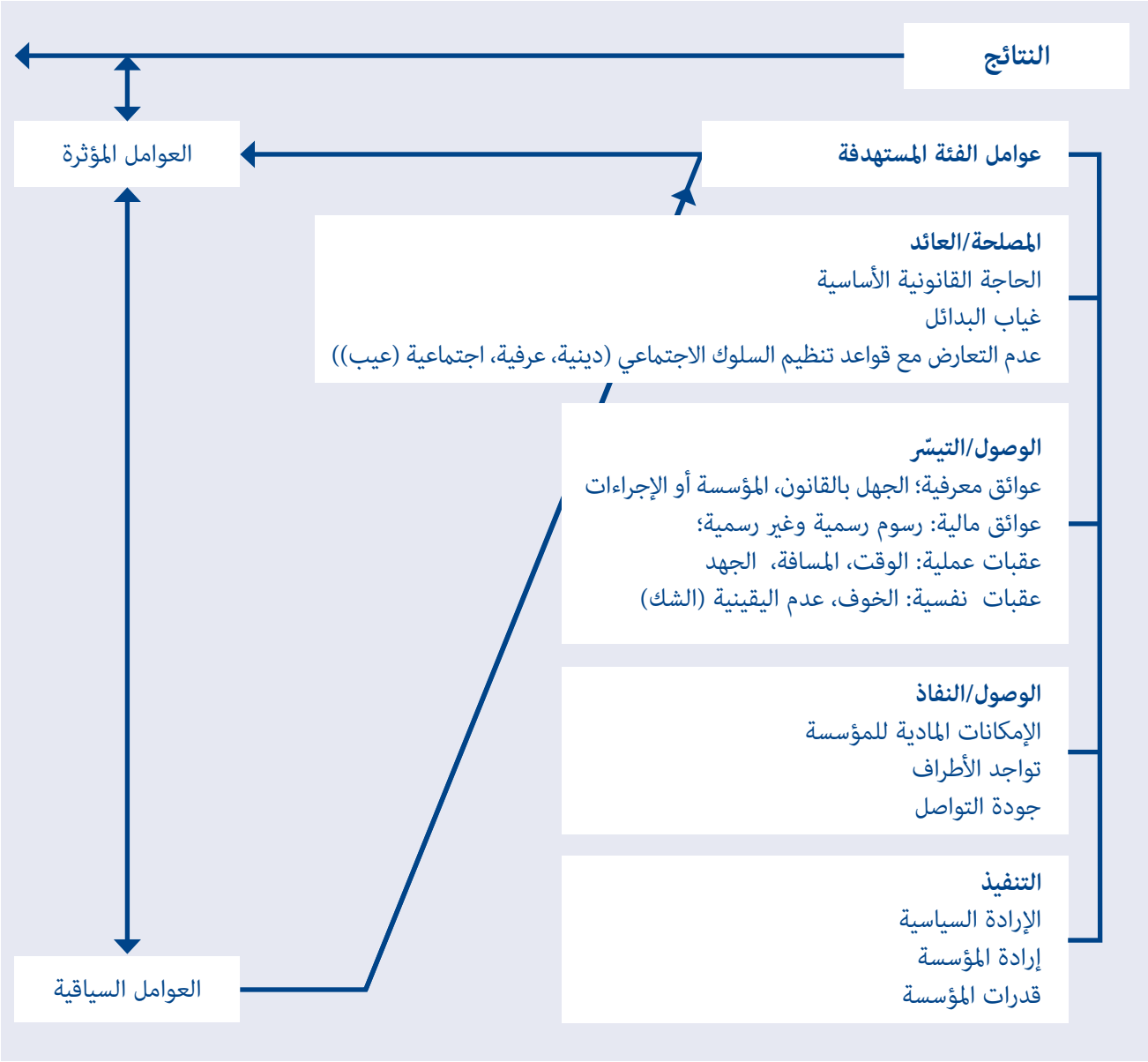

1-4 المؤسّسة المختارة: حول مستويات التحليل

في القسم الخامس من هذا الدليل «ماذا؟ أسئلة بحثك» سنناقش أهمية تحديد «وحدة تحليل» واضحة. وغالبًا ما لا يكون اختيار مؤسّسة عدلية بعينها للتركيز عليها أمرًا بديهيًا. فعلى سبيل المثل، عندما يقرر الباحث التركيز على «النيابة العامة في الدولة (أ)»، فإنه لم يحدد بعد ما «المؤسّسة» التي ستكون محل الدراسة الاجتماعية القانونية. فهل المقصود مكتب نيابة عامة صغير على مستوى محكمة جزئية، ربما في منطقة ريفية؟ أم كيان أكبر على مستوى محكمة ابتدائية في مدينة متوسطة الحجم؟ أم مكتب نيابة عامة أكبر على مستوى محكمة استئناف يغطي إقليمًا كاملًا؟ ويمكن طرح أسئلة مماثلة عند دراسة محكمة، أو إدارة المحاماة العامة، أو مجلس قبلي، وغير ذلك.

ينبغي أن نضع في الاعتبار أن هدف التحليل المؤسّسي هو التوصل إلى رؤى جديدة لكيفية عمل مؤسّسات مثل «النيابة العامة»، أو «المحكمة»، أو «المحاماة العامة»، أو «اللجنة العرفية». ومع ذلك، فإننا لا نسعى في هذه المرحلة إلى دراسة قطاع كامل أو نظام شامل، بل نهدف إلى إجراء دراسة حالة لمؤسّسة واحدة أو لجزء مهم منها. ومع ذلك، فإن هذه الدراسة المعمّقة لمؤسّسة واحدة قد تقدّم رؤى يمكن تعميمها إلى حدٍّ ما على القطاع كله. وبعبارة أخرى: ستروي «قصة كبيرة» من خلال «قصة صغيرة».

2-4 مهام مؤسّسات العدالة ونتائجها

في المرحلة الأولى من مشروعنا، ركّزنا على طيف متنوع من الساعين إلى العدالة، وحلّلنا عملية السعي إلى العدالة عبر عدة مراحل. أما المرحلة الثانية، فبُنيت على المرحلة الأولى، إذ ركّزنا في تحليلنا المؤسّسي على المهام التي صُمّمت لمعالجة مشكلات الساعين إلى العدالة. ومن منظور المؤسّسات، يتمثل ذلك في استقبال القضايا وإدارتها. وتختلف أهداف مؤسّسات العدالة ومهامها: فالمحامون العموميون يجب أن يمثلوا موكليهم تمثيلًا سليمًا في التقاضي، وأن يقدّموا لهم المعلومات والمشورة القانونية؛ والمحاكم يجب أن تفصل في النزاعات على نحو عادل بتطبيق القانون؛ أما النيابة العامة، فعليها إحالة المتهمين إلى المحكمة وفقًا للقانون، وهكذا.

وفي كثير من مؤسّسات العدالة تمرّ القضايا بمراحل مثل: تسجيل القضية؛ وإسنادها إلى موظف مختص؛ وفحص ملفها؛ والتحقق من اختصاص المؤسّسة بها؛ وسماع أطراف النزاع؛ واستجواب الشهود؛ ومناقشة وصياغة للمرافعة أو لائحة الاتهام أو الحكم؛ ثم عرضها وإصدارها/نشرها؛ وأخيرًا تنفيذ الأحكام.

ويمكن النظر إلى نتائج مؤسّسات العدالة من عدة زوايا:

أولًا: حجم القضايا، كم القضايا التي تُستقبل، وتُعالج، وتُنجز؟ وما الفئات المختلفة لهذه القضايا؟ ومن أي أنواع الساعين إلى العدالة جاءت؟
ثانيًا: الزمن، كم يستغرق إنجاز القضية من بدايتها إلى نهايتها في كل مرحلة من مراحلها؟ وإلى أي مدى يُسبب هذا الزمن إشكالًا لطالب العدالة؟
ثالثًا: تحقيق العدالة، هل تحققت العدالة في القضايا محل الدراسة، سواء العدالة الموضوعية (هل النتيجة عادلة؟) أم العدالة الإجرائية (هل الإجراءات نفسها كانت عادلة؟)؟

وهذه كلها أسئلة معقدة، ودراستها تتطلب جهدًا كبيرًا. ومع ذلك، فإن هذه الأسئلة المتعلقة بنتائج مؤسّسات العدالة تمثّل جوهر أي بحث في تيسُّر العدالة. وبعد ذلك نحاول تفسير هذه النتائج الفعلية بالنظر في العوامل المؤسّسية، وعوامل الفئة المستهدفة، والعوامل السياقية التي تؤثر جميعها في عمليات التنفيذ ونتائجها.

وسنبدأ بالعوامل المؤسّسية، ثم ننتقل إلى عوامل الفئة المستهدفة، ونختتم بالعوامل السياقية.

3-4 الموارد

يمكن تعريف الموارد بإيجاز بأنها: الأفراد، والأموال، والممتلكات التي تحتاج إليها المؤسّسة لأداء مهامها. وقد قدّم إسمان (1972: 23) تعريفًا أوسع يشمل: «المدخلات المادية، والمالية، والبشرية، والمعلوماتية، وغيرها من مدخلات المؤسّسة". وفيما يتعلق بتيسُّر العدالة ومؤسّسات العدالة، خلصنا في مشروعنا البحثي في ليبيا إلى أن الموارد القانونية تُعد أيضًا عنصرًا أساسيًا، ولذلك أضفناها إلى النموذج (انظر الشكل 5).

وأهمية الموارد في عمل المؤسّسات أمر بديهي ومعترف به على نطاق واسع. فإذا كانت المؤسّسة تفتقر إلى ميزانية، أو كوادر بشرية، أو تجهيزات، فمن غير المرجح أن تحقق أهدافها. إذ من الواضح أن مهام المؤسّسة لا يمكن تنفيذها دون توافر كمية ونوعية كافيتين من الموارد البشرية والمادية، فضلًا عن الميزانية اللازمة لتغطية تكلفتها.

يمكن بل ينبغي طرح أسئلة نقدية: هل تُستخدم الموارد المتاحة بكفاءة؟ هل تُدار وتُصان خير صيانة؟ ومع ذلك، فإن نقص الموارد أو عدم كفايتها يظل مشكلة حقيقية تواجه أي مؤسّسة.

1-3-4 الموارد البشرية

الكمية

في الجزء الأول من البحث، عند رسم خريطة المؤسّسة ينبغي ملاحظة عدد العاملين. فقد يكون لدى المؤسّسات عدد قليل جدًا أو كثير جدًا من الموظفين، وفي كلتا الحالتين يمكن توقع آثار سلبية. إن إضافة هيكل تنظيمي وجدول يوضح العاملين سيفيد القارئ. وقد يفيد أيضًا معرفة المزيد عن العاملين (مثل العمر، النوع الاجتماعي، التعليم). فقد توظف بعض المؤسّسات القضائية عددًا أقل من النساء مقارنة بالرجال، أو العكس، ما قد يؤثر في عمليات تقديم العدالة، خاصة بالنسبة إلى النساء.

ولشرح مسألة العدد -وكذلك عدة عوامل مؤسّسية لاحقة- ينبغي معرفة كيف يُوظَّف الأفراد وكيف ينقلون وعلى أي أساس يجري كل ذلك؟ وقد يفيد إجراء مقابلات استكشافية حول كيفية التحاق الأفراد بالمؤسّسة، وكيف ينظرون إلى مسيرتهم المهنية وآفاقها.

الجودة

قد يكون لدى بعض مؤسّسات العدالة عدد كافٍ من الموظفين، لكن جودة أداء بعضهم أو كثير منهم قد تكون غير كافية. إذا كان الأمر كذلك، فحاول معرفة السبب. هل من مشكلة في الاتجاهات المهنية أم مشكلة في المعرفة يمكن حلها بالتدريب أثناء الخدمة أو بالأدلة الإرشادية؟ هل هي مشكلة تتعلق بنقص الخبرة؟ أم أن «الجودة» لا تُعزِّزها «القيادةُ» تعزيزا كافيا، أو حتى تثبِّطها البنيةُ الداخلية غير الرسمية؟ وما الذي يستعان به لتعزيز جودة موظفي المؤسّسة؟

2-3-4 الموارد المادية

قد تحتاج مؤسّسات العدالة إلى أنواع مختلفة من الموارد المادية. يمكن التفكير في وجود مبنى يسهل وصول الموظفين والمتعاملين إليه، ومساحات عمل مناسبة، وأثاث، ومعدات مكتبية، وأجهزة حاسوب، وإمكانية الوصول إلى التشريعات والسوابق القضائية والأدبيات القانونية، وملفات قضايا وأرشيفات محفوظة بعناية.

أما الساعون إلى العدالة والعملاء، فقد يحتاجون إلى نماذج، ومعلومات قانونية، ومساحات، وموارد أخرى. ويمكن أن يشمل ذلك أيضًا توافر الكهرباء (لتقنيات المعلومات والاتصالات)، والتكييف والتدفئة، وخدمات صيانة المبنى وتنظيفه.

3-3-4 الموارد المالية

تتمتع المؤسّسات الحكومية بميزانيات رسمية تُدفع منها الرواتب وتُمول التجهيزات. ومع ذلك، فبالإضافة إلى هذه الموارد المالية الرسمية، قد توجد موارد مالية غير رسمية أو حتى غير مشروعة. فقد تتلقى أنظمة العدالة المجتمعية مثل شيوخ القبائل أموالًا من المتقاضين، ولكن حتى العاملين في المؤسّسات الحكومية مثل الكتبة أو القضاة قد يكونون عرضة لتلقي «دخول إضافية» أو رشاوٍ من المحامين أو المتهمين لتسهيل «تيسُّر العدالة». وقد تحدث مثل هذه الممارسات أيضًا مع الخبراء الذين تُعيِّنهم المحكمة. وهذا بدوره قد يؤدي إلى تقديم «عدالة» منحازة.

وقد توجد في المؤسّسة ثقافة لقواعد غير رسمية تحكم مثل هذه الممارسات. وغير مرجح أن يعترف الموظفون في أثناء الخدمة بسهولة بهذه الممارسات في المقابلات؛ لذلك ينبغي على الباحث توخي الحذر عند التعامل مع الشائعات والادعاءات. ومع ذلك، إذا أشار مستجيبون موثوقون إلى مثل هذه الممارسات، فيمكن للباحث التحقق من آرائهم من مصادر متعددة، وتوثيقها بحذر. ويفضل أيضًا الاستشهاد بمصادر مكتوبة، كالأدبيات الأكاديمية، والتقارير الإعلامية، والمصادر الرسمية، مثل تقارير أجهزة المراجعة أو هيئات التفتيش القضائي في الدولة.

4-3-4 الموارد القانونية (وغيرها من مصادر المبادئ والقواعد المعيارية)

تطبق مؤسّسات العدالة -بحكم طبيعتها- قواعد، ومن ثم يجب أن تكون هذه القواعد (القانونية غالبًا) متاحة وواضحة. وهناك أنواع مختلفة من القواعد: فالمؤسّسات الحكومية تطبق أساسًا التشريعات، أمَّا المؤسّسات المجتمعية، فتطبق غالبًا الأعراف العامة أو القبلية. وقد يواجه كلا النوعين من «الموارد القانونية» مشكلات. في بحثنا في ليبيا، لاحظنا أن الإطار التنظيمي لم يكن منسجمًا. فبعض القوانين تعود إلى فترة المملكة ذات التوجه الليبرالي، وبعضها إلى الحقبة الاشتراكية في عهد نظام القذافي، وصدرت تشريعات أخرى بعد عام 2011 عن حكومات متنافسة حظيت باعتراف جزئي. وقد تؤثر بعض عيوب هذه الموارد القانونية (مثل الغموض أو عدم الاتساق) كثيرًا في عملية تقديم العدالة.

بقي ملاحظة تحذيرية بشأن الموارد: غالبًا ما تركز المشاريع التي تهدف إلى تحسين أنظمة العدالة على الموارد، مثل الاستثمار في توظيف وتدريب الموظفين، وتوفير المعدات، وبناء المنشآت، إلخ. ومع ذلك، تكشف التحليلات المؤسّسية في كثير من الأحيان أن هذه الموارد، رغم أهميتها، لا تقدم حلولًا سريعة لتحسين المؤسّسات. فلكي تعمل المؤسّسات بكفاءة عالية، تُعد عوامل مؤسّسية أخرى مثل «البنية الداخلية» و«القيادة» بالغة الأهمية (انظر الشكل 5)، إلى جانب عوامل الفئة المستهدفة (انظر الشكل 6) والعوامل السياقية.

4-4 البنية الداخلية

من بين العوامل المؤسّسية الثلاثة، تُعد «البنية الداخلية» المفهوم الأوسع. وقد استخدم إسمان وغيرُه من الباحثين هذا المصطلح للإشارة إلى مجموعة متنوعة من العوامل التي تؤثر في أي مؤسّسة، مثل التقسيم الداخلي للمهام والمسؤوليات، والتسلسل الهرمي، والاتصال، والتحفيز، والمرونة (Esman 1972:32).

ينبغي أن يشير مفهوم البنية الداخلية في نظرية بناء المؤسّسات إلى كلٍّ من الهيكل الرسمي وكذلك الرؤى والممارسات الفعلية داخل المؤسّسة. ففي دراسات الحالة الخاصة بمشروعنا، شمل الهيكل الرسمي المحدد مسبقًا: الهيكل التنظيمي، والوصف الوظيفي ذا الصلة، والقانون الإجرائي، وعمليات وأساليب العمل المحددة. كما يشير الشكل 5 إلى الرواتب وشروط التوظيف. ونظرًا لأن بحثنا كان يتعلق بتيسُّر العدالة، فقد ركزنا على تلك الجوانب من الهيكل الرسمي التي قد تؤثر في كيفية تعامل المؤسّسة مع الساعين إلى العدالة.

وبالإضافة إلى تحليل الهيكل الرسمي، قام الباحثون بدراسة الرؤى والممارسات الفعلية للموظفين في داخل المؤسّسة، إذ إن هذه العوامل تحدد ما إذا كانت المؤسّسة تقدم العدالة إلى طالبيها، وكيف، وإلى أي مدى. ويتعلق ذلك بكيفية سير الأمور فعليًا داخل المؤسّسة، وبعمليات العمل الفعلية، والمواقف السائدة لدى الموظفين تجاه عملهم وتجاه المتعاملين الساعين إلى العدالة. أمَّا عمليات العمل، فيشير الشكل 5 إلى مصطلح "POSDCORB" وهو اختصار مفيد للعمليات الإدارية السبعة الشائعة في أي مؤسّسة، وهي: التخطيط، والتنظيم، والتوظيف، والتوجيه، والتنسيق، والتقارير، وإعداد الميزانية.[7] وقد يفيد هذا لتذكير الباحث ببعض الجوانب التي يمكن أن تؤثر في نتائج المؤسّسة.

لكل مؤسّسة ثقافتها الخاصة -أي قيمها، ومعاييرها، وتوقعاتها- وغالبًا ما يدرَّب الموظفون الجدد للاندماج في هذه الثقافة. فما الأنماط السائدة في التعامل مع القضايا ومعاملة الساعين إلى العدالة، وكيف تؤدي ثقافة المؤسّسة دورًا في ذلك؟ وهل توجد ممارسات غير رسمية تؤثر في تنفيذ المهام؟ ومن بين هذه الممارسات، تُعد مشكلة الفساد من القضايا الشائكة، أي «استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة خاصة»، خاصة في المؤسّسات الحكومية. ومن الجوانب المهمة المرتبطة بالبنية الداخلية أيضًا مسألة التحفيز. فما الدافع الرئيس للموظفين في مؤسّسات العدالة؟ وما آفاقهم المهنية، وما المطلوب لتحقيق مسيرة مهنية ناجحة؟

5-4 القيادة والرقابة

لا خلاف في أن القيادة عنصر حاسم في المؤسّسات، على أي مستوى، وأن كثيرًا من المؤسّسات تفتقر إلى قيادة ذات كفاءة عالية. وقد نسب باحثون وصحفيون وعامة الناس مشكلات بلدانهم إلى سوء الحوكمة وفشل المؤسّسات، وغالبًا ما يُشار في هذا السياق إلى ضعف القيادة.

وفي مجالات أكاديمية مثل دراسات الحوكمة، والإدارة العامة، وإدارة الأعمال، توجد أدبيات كثيرة متنوعة حول القيادة. ففي عام 1957 نشر فيليب سلزنيك (Philip Selznick) (1919–2010)، وهو باحث بارز في المجال الاجتماعي القانوني في الولايات المتحدة، عملًا رائدًا بعنوان «القيادة في الإدارة: تفسير اجتماعي».

جليٌ أنه يمكن العثور على قادة على مستويات مختلفة، وبأنماط مختلفة، داخل مؤسّسات العدالة أيضًا. فالقادة في الوزارات أو الهيئات الكبرى على المستوى المركزي يختلفون عن قادة الأقاليم أو المدن. كما يختلف قادة المؤسّسات الحكومية الرسمية، مثل المحاكم، ومكاتب النيابة العامة، وإدارات المحاماة العامة، أو أجهزة الشرطة، عن قادة المؤسّسات المجتمعية مثل المجالس أو اللجان القبلية. ومع ذلك، توجد أيضًا أوجه تشابه بين هذه الأنواع المختلفة من القادة؛ فهم مسؤولون عن إنجازات مؤسّساتهم، وعن توجيه الأعضاء الآخرين فيها. كما أن لديهم سلطة أكبر في اتخاذ القرار مقارنة بمن هم تحت إشرافهم.

تنطوي القيادة على جوانب داخلية وخارجية. فعلى الصعيد الداخلي، يقوم القائد الكُفء بإلهام الأعضاء الآخرين وتوجيههم وتنسيق جهودهم ومراقبتهم، كي يؤدوا مهامهم أفضل أداء لتحقيق أهداف المؤسّسة. أما على الصعيد الخارجي، فيعمل القائد الكُفء على تأمين الدعم السياسي والمالي والإداري والاجتماعي اللازم لتمكين المؤسّسة من أداء عملها بكفاءة. كما يروج للمؤسّسة في «بيئتها الخارجية»، ويحافظ على نزاهتها، ويحميها من التهديدات الخارجية والداخلية.

ومع ذلك، ففي الواقع العملي، تعمل الثقافة السياسية-الإدارية السائدة والنظام الاجتماعي العام في كثير من البلدان ضد القيادة الموجهة نحو تحقيق الأهداف، بل قد تحرِّض أحيانًا على الطاعة السلبية (الخضوع التام والأعمى للأوامر دون نقاش أو تفكير)، أو الانتهازية، أو حتى الممارسات الفاسدة. ولذلك، يجب على «القائد الكُفء» أن يحافظ على قدر من الاستقلال عن الممارسات الاجتماعية والمؤسّسية السائدة لتحقيق أهداف المؤسّسة. وقد يندر وجود مَن يتمتعون بهذا القدر من الاستقلال، إلى جانب المهارات الاجتماعية الضرورية، لكنهم موجودون، وعندما ينجحون، غالبًا ما يحظون باحترام واسع.

7 POSDCORB اختصار يضم الأحرف الأولى من الكلمات الدالة على هذه العمليات بالإنجليزية:
planning, organising, staffing, directing, coordinating, reporting, and budgeting.

6-4 عوامل الفئة المستهدفة

تضع الأشكال 4 و5 و6 مجموعتين من الأشخاص في مركز الاهتمام: فمن جهة هناك العاملون داخل المؤسّسة، ومن جهة أخرى هناك من يشكلون الفئة المستهدفة لتلك المؤسّسة. وتُعرف الفئة المستهدفة لمؤسّسات العدالة (في مصطلحات بحثنا في ليبيا) بـ«الساعين إلى العدالة». فكيف تتفاعل هاتان المجموعتان بعضهما مع بعض؟

في الحالة المثالية، يؤدي موظفو مؤسّسة العدالة مهامهم ويقومون «بتقديم العدالة»، إلا أن تحقق ذلك لا يعتمد فقط على العوامل المؤسّسية، بل أيضًا على عوامل الفئة المستهدفة. ويُعد التمييز بينهما تمييزًا تحليليًا، إذ توجد في الواقع تداخلات عديدة بينهما.

4-6-1 المصلحة

أول عوامل الفئة المستهدفة هو «المصلحة»: إلى أي مدى يكون لدى الساعين إلى العدالة مصلحة فيما يمكن أن تقدمه مؤسّسة العدالة؟ في أبحاث سابقة، وجدنا في كثير من الأحيان أن الفئات المستهدفة للمؤسّسات تُعبّر عن مصلحة أساسية، أو ما يمكن تسميته «حاجة أولية». فعلى سبيل المثل، قد يكون لدى الأشخاص نزاع ويرغبون في حله.

ومع ذلك، فإن هؤلاء الأشخاص أنفسهم قد لا يرون فائدة فعلية من الذهاب إلى المؤسّسة ومحاولة التفاعل معها. وقد توجد أسباب متعددة لذلك؛ فالتجارب السابقة أو سمعة المؤسّسة قد تجعل التوقعات منخفضة للغاية. وقد توجد مؤسّسات بديلة يعد الوصول إليها أسهل أو أقل تكلفة. كما قد تمنع الأعراف الاجتماعية والدينية بعض الأشخاص (غالبًا من النساء) من اللجوء إلى المؤسّسات الحكومية. ومن أمثلة ذلك من بحثنا الميداني: قد ترغب الزوجات في طلب الطلاق، لكن العرف الاجتماعي في أسرهن يفرض عليهن البقاء والتحمل والتكيف.

4-6-2 التيسُّر

إذا قرر طالب العدالة أن من مصلحته التفاعل مع مؤسّسة ما، تظهر بعد ذلك مسألة الوصول والعوائق. هل يمتلك المعرفة الكافية بحقوقه وبالإجراءات؟ هل يستطيع تحمل الرسوم الرسمية وربما غير الرسمية؟ هل لديه الوقت والطاقة لزيارة مؤسّسة العدالة، وغالبًا عدة مرات وعلى مسافات بعيدة؟ وهل يواجه حواجز نفسية مثل الخوف أو الشعور بالخجل؟ وفي التحليل المؤسّسي، تبرز أسئلة مهمة مثل: ما العوائق الموجودة؟ وماذا فعلت المؤسّسات لتقليل هذه العوائق أو التخفيف منها؟ وماذا يمكنها أن تفعل أكثر من ذلك؟

4-6-3 الوصول

في بعض الأحيان، لا يكون المستخدم هو من يتوجه إلى المؤسّسة، بل العكس. فعلى سبيل المثل، عندما تقوم وحدة صحية بحملة تطعيم، قد تضطر إلى البحث عن المستهدفين. وبالمثل، قد تطلق مؤسّسة عدالة حملة توعية لتعريف الساعين إلى العدالة المحتملين بحقوقهم. وفي هذه الحالات، يثور السؤال: هل المؤسّسة قادرة فعليًا على الوصول إلى الفئة المستهدفة؟ وهل لديها الموارد والمنهجية المناسبة للوصول إليهم؟ وهل توجد فئات يصعب الوصول إليها أكثر من غيرها، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن تقليل هذه الفجوات؟

4-6-4 التنفيذ

سؤال حاسم، خاصة للمحاكم وغيرها من مؤسّسات العدالة التي تصدر أحكامًا، هل قراراتها تُنفذ على أرض الواقع؟ هل المؤسّسات أو الأفراد المكلفون بالتنفيذ (مثل الشرطة القضائية أو المحضرين) لديهم الرغبة والقدرة؟ وهل توجد إرادة سياسية كافية لدى أصحاب السلطة لدعم تنفيذ هذه القرارات؟

7-4 العوامل السياقية

إن المؤسّسات التي أُنشئت لتقديم العدالة لا تعمل في فراغ اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي، ويصدُق الأمر نفسه على الساعين إلى العدالة. ففي الواقع، تؤثر العوامل السياقية غالبًا في وجهات نظر الطرفين وسلوكهما. ويُظهر الشكل 4 هذه العوامل على هيئة دوائر متحدة المركز. ويستند هذا النموذج إلى فِرِد ريجز (Fred Riggs) الذي قدم أعمالًا مهمة وأصيلة في مجال إدارة التنمية. وتقوم فكرته على أن المؤسّسة الحكومية (التي أطلق عليها «صالة») في مركز النموذج، يحيط بها نظام سياسي، يحيط به بدوره نظام اقتصادي، ثم نظام اجتماعي. ونحن نقترح أيضًا أن إنجازات المؤسّسة تتأثر بسياقها الجغرافي وتاريخها.

اعتاد باحثو الإدارة العامة (شأنهم شأن الباحثين القانونيين) افتراضَ أن السياسات تؤثر في المجتمع، وأن القانون ينظم سلوك المواطنين والموظفين الحكوميين. وبالطبع، يمكن ملاحظة ذلك في كثير من الحالات. ومع ذلك، فقد جادل ريجز في عمله الرائد حول الإدارة في الدول النامية: «نظرية المجتمع المنشوري» بأنه في كثير من الأحيان يحدث العكس؛ إذ تؤثر العوامل الاجتماعية (مثل القيم والمعايير والتوقعات وأنماط السلوك) في الحوكمة والقانون. ويصدق الأمر ذاته على العوامل الاقتصادية والسياسية، وكذلك الجغرافيا والتاريخ.

ويضيف كذلك أن المجتمعات التي انتقلت بسرعة من التقليدية إلى الحداثة تطور خصائص مختلطة؛ فيلاحظ وجود قدر كبير من التغاير أو عدم التجانس، أي ليست مجرد مؤسّسات تقليدية أو حديثة، بل هياكل تقليدية ذات سمات حديثة، وهياكل حديثة ذات سمات تقليدية. ومن الأمثلة الليبية: أن التصورات التقليدية حول النوع الاجتماعي تؤثر في تكوين كوادر النيابة العامة وإدارات المحاماة العامة. كما يلاحظ ريجز وجود تداخل كبير في هذه المجتمعات، فتؤدي هياكل مختلفة الوظائف نفسها. فعلى سبيل المثل، لا تُحَلُّ النزاعات في المحاكم فقط، بل في مجالس الحكماء أيضًا.

أشار ريجز أيضًا إلى أنه في هذه المجتمعات يوجد فرق واضح بين ما هو منصوص عليه رسميًا وما يُمارس فعليًا؛ وقد أطلق على ذلك مصطلح «الشكلانية». فبينما تمتلك الحكومات سلطة رسمية، أي صلاحيات قانونية لوضع القواعد، فإنها غالبًا ما تكون غير قادرة على السيطرة الفعلية. وفي حين تفترض الأنظمة الاقتصادية الحديثة أن الأسعار تتحدد وفقًا للعرض والطلب، يرى ريجز أن القرارات الاقتصادية كثيرًا ما تُحدد بناءً على العلاقات الاجتماعية والسياسية للفاعلين الاجتماعيين، وهو ما يتجلى فيما يسميه «عدم تعيُّن الأسعار». أمَّا المعايير القانونية والاجتماعية، فيرى ريجز أن هذه المجتمعات تتسم بـ«تعددية المعايير»، فغالبًا ما يغيب التوافق على القواعد التي ينبغي أن تسود، ما قد يثير أحيانًا شعورًا بانعدام القانون. ونظرًا لثقل العلاقات الاجتماعية في المجتمعات التي تتسم بـ«التعدد المجتمعي» -أي وجود كثير من الجماعات الإثنية والقبلية وغيرها- قد يرتفع احتمال انتشار المحسوبية والسلوك الفاسد.

تبدو نظرية ريجز متشائمة قليلا. وقد يُقال إن أبحاثه أُجريت منذ أكثر من نصف قرن، وأن الأوضاع قد تغيرت. ومع ذلك، فإنه من المفيد للباحثين في المجال الاجتماعي القانوني -لا سيما ذوي التخصص القانوني- التعرفُ على مثل هذه النظريات المتعمقة في العلوم الاجتماعية، لأنها تشكل ترياقًا ناجعًا ضد التفاؤل المهني المفرط لدى موظفي الدولة الذين يتوقعون تنفيذ السياسات، وكذلك لدى المحامين والباحثين القانونيين الذين يفترضون أن الناس يلتزمون بسهولة بالقواعد القانونية.

وقد قدمت دراسات الحالة في مشروعنا «تيسُّر العدالة في ليبيا» كثيرًا من الأمثلة التي تُظهر التأثير الطاغي للعوامل السياقية، مثل: تأثير عدم الاستقرار السياسي على معالجة قضايا العدالة الانتقالية، وتأثير انعدام الأمن على تنفيذ الأحكام، وتأثير مؤشرات الأداء على ممارسات العمل في مؤسّسات العدالة الحكومية، وخوف الناس من الجماعات المسلحة، والعوائق المالية الناجمة عن أتعاب المحامين الخواص، والمواقف تجاه المهاجرين ذوي الأصول الإفريقية جنوب الصحراء، على سبيل المثل لا الحصر.

وننصح الباحثين في المجال الاجتماعي القانوني بإيلاء اهتمام كبير للعوامل السياقية والعلاقات المتبادلة بينها. ولذلك ينبغي تضمين بحوثهم الأدبيات الأكاديمية الحديثة المتعلقة بالسياسة والاقتصاد والمجتمع محل الدراسة. وفي الوقت نفسه، تدل بعض نتائج باحثينا على أن النظريات الأقدم مثل نظرية ريجز ليست بالضرورة قد تقادم عهدها.

5 ماذا؟ أسئلة بحثك

«لا إجابات إلى أن نعرف الأسئلة حقَّ المعرفة» – إيفانز-بريتشارد

بعد أن ناقشنا أسس البحث الاجتماعي القانوني، لا سيما ما يتعلق بدراسة تيسُّر العدالة، ننتقل الآن إلى الجوانب العملية لتنفيذ مثل هذا البحث. في ستة أقسام قصيرة، نتناول الجوانب الأساسية لتصميم دراسة حالة من هذا النوع ولتنفيذها.

وقد كُتبت الأقسام التالية لمساعدتك على توضيح "ما" ستبحث فيه و"مَن" ستبحث في شأنهم، و"كيف" ستفعل ذلك. وتتمثل الخطوة الأولى الحاسمة في صياغة سؤال بحثي أولي. إن سؤال البحث في دراسة الحالة يكون أوسع من أسئلة المقابلات. وقد تَعدِّل وتُنقِّح سؤال البحث أثناء تنفيذ الدراسة، إلا أن صياغة سؤال جيد في مرحلة مبكرة تساعدك على تركيز بحثك، وتجنب التشتت بين ملاحظات متفرقة حول كثير من «الأشجار»، بدلًا من مجموعة أكثر منهجية من الملاحظات حول «شجرة» واحدة.

السؤال الجيد:

1. **واضح:** مصاغ بدقة بمفاهيم يسهل فهمها.
2. **مفتوح:** ليس سؤالًا تصديقيًّا (سؤال «نعم/لا»)، ولا يحمل طابعًا معياريًا مفرطًا.
3. **محدد:** يبين الحدود الموضوعية والجغرافية، دون أن يكون واسعًا جدًا أو ضيقًا جدًا.
4. **واقعي:** يمكن دراسته ضمن الإطار الزمني المتاح.

توجد أنواع مختلفة من أسئلة البحث. ومن الأنواع الشائعة ثلاثة، مع أمثلة من مشروعنا في ليبيا:

1. **سؤال وصفي:** ما أنواع مشكلات العدالة التي يعمل عليها المحامون العموميون في بنغازي؟
2. **سؤال مقارن:** ما الفروق بين مشكلات العدالة التي يعمل عليها المحامون العموميون في بنغازي وسبها؟
3. **سؤال تقييمي:** إلى أي مدى تمكن المحامون العموميون في بنغازي من «تيسير العدالة» للفئة المستهدفة لديهم؟

لاحظ أنه للإجابة عن السؤالين الثاني والثالث، تحتاج أيضًا إلى الإجابة عن السؤال الأول. هذا يعني أنه يمكن أن يكون السؤال الأول سؤالًا فرعيًا للسؤالين الآخرين. وغالبًا ما يتكون سؤال البحث الرئيس من عدة عناصر ومفاهيم، قد يكون بعضها مجردًا (مثل «تيسُّر العدالة» أو «الظلم»). وفي هذه الحالات، قد يفيد تصميم أسئلة فرعية أكثر تحديدًا تساعد عند الإجابة عنها على الإجابة عن السؤال الرئيس.

كما ينبغي أن يكون سؤال البحث واضحًا بشأن إطاره الموضوعي: ما موضوع البحث؟ ففي الأمثلة أعلاه، كان الاهتمام منصبًا على عمل المحامين العموميين، لكن يمكن أن يركز البحث على حقوق النساء في الطلاق، أو سعي النازحين للحصول على وثائق التسجيل المدني، أو بحث سكان الواحات عن سبل الانتصاف من التلوث النفطي. ومهما كان موضوعك، فيجب تضمينه في سؤال البحث.

وقد تتضمن أسئلة البحث أيضًا «مجتمع الدراسة» ففي الأمثلة السابقة استُخدم «المحامون العموميون في بنغازي»، لكنَّ دراسات حالة أخرى ركزت على «نساء في بنغازي تعرضن للعنف الأسري»، أو «ضحايا التلوث النفطي في واحات ليبيا»، أو «نساء ليبيات فقدن أزواجهن». ويمكن أن يتكون مجتمع الدراسة من أشخاص، أو من ظواهر، مثل «القضايا الجنائية المنظورة أمام المحكمة العليا». ويساعد تحديد مجتمع الدراسة في تضييق نطاق البحث.

وينبغي أيضًا تحديد «وحدة التحليل» ومدى عمومية أو خصوصية البحث. فكل مقال أو فصل أو حتى كتاب له حد أقصى لعدد الكلمات، ومن ثم فإن ما يمكن تقديمه تقديمًا مقنعًا محدود، خاصة إذا كنت ترغب في دعم ادعاءاتك بأدلة ميدانية. وكلما كان نطاق البحث أوسع، قلّ مستوى التفصيل الممكن. فمثلًا، يمكن لباحث أن يكتب دراسة حالة عن «المحاكم الليبية»، لكنه سيحتاج إلى قدر كبير من البيانات الميدانية لإقناع القارئ. لذا قد يكون هذا مناسبًا لكتاب أكثر من مقال علمي. أما المقالات، فينصب التركيز فيها على نطاق ضيق جدًا، مثل دراسة حالة عن قاضٍ واحد في الدائرة الجنائية بمحكمة جنوب بنغازي الابتدائية. وبين هذين الحدين، ينبغي تحديد المستوى الأنسب من التحديد، والتحقُّق من أن الأدلة التي ستُجمع كافية لدعم الادعاءات أو الفرضيات المتعلقة بوحدة التحليل المختارة.

وينبغي أن يتضمن سؤال البحث نطاقًا جغرافيًا: ما المكان الذي تنوي التحدث عنه؟ ملاحظة: إذا كتبت «في ليبيا»، فعليك إقناع القارئ بأنك أجريت بحثًا كافيًا للحديث بقدر من السلطة عن ليبيا كلها. وفي دراساتنا، كان من الأفضل اختيار نطاق جغرافي أضيق، يتكون من مكان أو مكانين يمكن دراستهما دراسة واقعية. وفي بعض الحالات، أضاف الباحثون أيضًا بُعدًا زمنيًا (أي الفترة الزمنية التي يتناولها البحث).

عند تصميم سؤال بحثك، ضع في حسبانك مناهج البحث التي ستستخدمها: كيف ستتعلم عن موضوعك المختار؟ في كثير من الأحيان، لا يمكنك أن ترى مباشرة أو تُجري مقابلة مع «وحدة التحليل» الخاصة بك (مثل «محكمة بنغازي الابتدائية»)، ولذلك ستحتاج إلى جمع البيانات من «وحدات ملاحظة» أصغر. وقد تشمل هذه الوحدات المقابلات (مثل قضاة هذه المحكمة، وكتبتها، والمنتفعين من خدماتها)، وكذلك ملاحظات داخل المحكمة، ودراسة سجلاتها، وغير ذلك. السؤال الأساسي هنا هو: ماذا أو مَن ستدرس أو ستلاحظ لكي تتمكن من التحدث عن «وحدة التحليل» الخاصة بك؟ ينبغي اختيار وحدات الملاحظة بعناية، حتى تتيح لك مجتمعةً التحدث بإقناع عن وحدة التحليل الكبرى. وتذكر المعيار الرابع للسؤال البحثي الجيد: يجب أن يكون ممكنًا دراسة الموضوع دراسة واقعية!

أسئلة لإرشادك في بحثك:

- ما الإطار الموضوعي لبحثك؟
- هل يركز بحثك على «مجتمع دراسة» معين؟
- ما وحدة التحليل الخاصة ببحثك؟
- ما النطاق الجغرافي لبحثك؟
- ما النطاق الزمني لبحثك؟
- ما وحدات الملاحظة التي ستعتمد عليها؟
- ما سؤال بحثك؟

6 كيف؟ المقابلات

تشمل مناهج البحث الكيفي الشائعة في مجال القانون: ملاحظة المحاكم، والبحث الأرشيفي، ومناقشات مجموعات التركيز، وأخيرًا المقابلات. وغالبًا ما يعتمد البحث الإمبيريقي المُحْكَم على مجموعة متنوعة من المصادر والمناهج لفهم ظاهرة واحدة، وهو ما يُعرف في البحوث الاجتماعية بـمنهج التثليث" (triangulation) أو التعدد المنهجي. فإذا أردت -مثلًا- معرفة مدى فعالية محكمة في حل نزاعات الأراضي، يمكنك دراسة سجلات المحكمة وإجراء مقابلات مع القضاة، ولكن لفهم طبيعة هذه النزاعات وتأثير أحكام المحكمة في الواقع، قد تحتاج إلى زيارة الموقع وإجراء مقابلات مع المعنيين. ويكون التثليث مفيدًا سواء عندما تؤدي المناهج المختلفة إلى نتائج متعارضة أو عندما يؤكد بعضها بعضًا. ولمَّا كانت المقابلات تُعد من أكثر أدوات البحث شيوعًا واستخدامًا في البحث الكيفي، فإن بقية هذا القسم سيركز عليها.

1-6 ما فائدة المقابلات؟

تُعد المقابلات وسيلة بحثية بديهية، لكنها تتطلب تدريبًا وممارسة. وللمقابلات أنواع عديدة. وفي هذا القسم، نناقش بعض الخطوات اللازمة لإجراء مقابلات جيدة في البحث الاجتماعي القانوني الكيفي. ولكن أولًا: لماذا نُجري المقابلات؟ يُوضح أحد الكتب الكلاسيكية في هذا المجال:

> "تمنحنا المقابلات إمكانية الوصول إلى ملاحظات الآخرين. فبها يمكننا التعرف على أماكن لم نزُرها... كما يمكننا التعرف على التجارب الداخلية للأشخاص... وتفتح لنا نافذة على الماضي... كما تُسجِّل أحداثًا كان من الممكن أن تضيع".
> (Weiss 1995: 1-2)

انتبه! قد يستخدم المحامون، والشرطة، والصحفيون المقابلات أساسًا للبحث عن الحقيقة، ولذلك يقلقون من احتمال كذب المستجيبين أو تحريفهم للحقائق. ولذلك قد تتحول المقابلات لديهم أحيانًا إلى استجوابات، فيشير القائم بالمقابلة إلى التناقضات أو الإغفالات أو الأكاذيب في إجابات المستجيبين. أما الباحثون الاجتماعيون، فيرون المقابلة وسيلةً لفهم كيف يتحدث الشخص عن موضوع معين، مع إدراك أن ذلك قد لا يعكس تمامًا ما يفكر فيه أو يشعر به. فالمستجيبون بدورهم يقيّمون الباحث، ويحاولون فهم ما يريده، وكيف سيستخدم المعلومات التي يقدمونها. وبهذا المعنى، تتأثر المقابلة بالموقع النسبي لكل من الطرفين، وبكيفية إدراك كل منهما للآخر. وباستثناء بعض الحالات، يحاول معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية عدم استجواب المستجيب، بل إقناعه بالانفتاح والتحدث بحرية عن الموضوع. وحتى إن لاحظ الباحث تناقضات أو إغفالات أو معلومات غير صحيحة، فإنه يُدوِّن أولًا ما قاله المستجيب بدقة. وقد يطرح بعد ذلك أسئلة متابعة، أو حتى يزور المستجيب مرة أخرى لاحقًا لاستيضاح الأمور، أو لمواجهته بحذر بالتناقضات.

للمقابلات أنواع مختلفة في بحوث العلوم الاجتماعية، ولكل نوع منها خصائصه. يرى راسل برنارد (Russell Bernard 2006: 210) أنه يمكن التمييز بين هذه المقابلات بناءً على درجة التحكم التي يمارسها الباحث (القائم بالمقابلة).

جدول 2 أنواع المقابلات بحسب مدى تحكُّم الباحث

نوع المقابلة	الأساليب	التحكم
حديث قصير / غير رسمي	«المكوث والمخالطة الميدانية» (كليفورد جيرتز)، و«الملاحظة غير التداخلية (يُشبّه الباحث هنا بذبابة على جدار في اكتفاءها بالملاحظة بهدوء ودون تدخل ودون أن يُنتبه لها)»، والملاحظة بالمشاركة. وغالبًا ما يكون حجم العينة محدودًا ('small 'n)، مع الاعتماد على العينة المتيسّرة.	يتحكم المستجيبون أو محاوِرهم في اتجاه التفاعلات والمحادثات. يتكيف الباحث ويرتجل.
مفتوحة/غير مُنظَّمة	ربما تدور حول موضوع واحد أو مجموعة غير شاملة من الأسئلة.	المحاوِر (مجري المقابلة) لا يُقيِّد اتجاه المحادثة، بل "يساير تدفقها".
شبه مُنظَّمة	الشكل الكلاسيكي للمقابلة، يتكون في الغالب من أسئلة وأجوبة مفتوحة.	يستخدم المحاور "دليل المقابلة" والضوابط، ولكنه يظل مرنًا.
مُنظَّمة	بحوث المسح. أسئلة مغلقة في الغالب وخيارات للإجابة، مصممة للمقارنة بين الحالات. العينة كبيرة.	المقابلة بتحكم تام، بلا مرونة.

ترتبط «المقابلة المُنظَّمة» بالبحث الكمي، وهي شائعة بشكل خاص في تخصصات مثل علم الاجتماع، والاقتصاد، وعلم النفس، وعلم السياسة. وبتوحيد الأسئلة وخيارات الإجابة، تهدف هذه المقابلات إلى «التحكم في المدخلات التي تُحفّز استجابات الأفراد حتى يمكن مقارنة استجاباتهم بثقة» (Russell Bernard 2006: 251). وهذا له مزايا كبيرة، خاصة بالنظر إلى أحجام العينات الكبيرة التي يتطلبها البحث الكمي. ويقوى البحث الكمي حين يستند إلى أبحاث استكشافية سابقة أو نظريات قائمة، فيمكنه حينئذٍ اختبار فرضيات محددة مسبقًا وتقديم نتائج قابلة لتعميم أكبر.

أما «الحديث القصير غير الرسمي» و«المقابلات المفتوحة»، و«المقابلات شبه المُنظَّمة»، فترتبط بالبحث الكيفي كما يمارسه علماء الأنثروبولوجيا، والمؤرخون، والباحثون في المجال الاجتماعي القانوني، وبعض علماء السياسة وعلماء الاجتماع. وقد تكون لدى هؤلاء الباحثين أفكار مسبقة مبنية على أبحاث سابقة أو نظريات، لكن أبحاثهم تميل إلى أن تكون أكثر انفتاحًا واستكشافية. وبدلًا من اختبار فرضيات محددة مسبقًا، يكون هؤلاء الباحثون أكثر انفتاحًا على اكتشاف أمور جديدة أو غير متوقعة. وهم يسعون إلى فهم كيف يرى الأفراد المختلفون الأمور وكيف يفسرونها. وتكمن قيمة هذه المقابلات في مساعدتنا على رؤية العالم بعيون المستجيبين.

بَيْدَ أن الطرق الأقل هيكلة وتحكُّمًا لها عيوبها أيضًا. فعمل «الرصد والملاحظة» يصعب التخطيط له ويستغرق وقتًا طويلًا. وقد ينطوي استخدام «الحديث غير الرسمي» لأغراض البحث على قدر من الخداع، وعلى الأقل يطمس الحدود بين البحث والحياة اليومية. أما المقابلات المفتوحة فهي ليست خادعة؛ إذ يكون واضحًا أنك تُجري مقابلة، لكنها تتطلب وقتًا طويلًا في التحليل، لأن الإجابات غالبًا ما تطول ويصعب مقارنتها بين المستجيبين. وتحاول المقابلات شبه المُنظَّمة تحقيق توازن بين مرونة المنهج وقابلية مقارنة النتائج؛ إذ يأتي الباحث بقائمة من الأسئلة، ويسعى عادة للحصول على إجابات عنها بحلول نهاية المقابلة، مع الاحتفاظ بالمرونة لمتابعة موضوعات غير متوقعة قد يثيرها المستجيب.

لكل أسلوب مزاياه. ومَنْ يرغب في إجراء بحث اجتماعي قانوني دون خبرة كبيرة في مناهج العلوم الاجتماعية، قد يناسبه البدء بالمقابلات «المفتوحة» و«شبه المُنظَّمة». فالنوع السردي من الإجابات التي يُحتمل الحصول عليها يناسب كتابة دراسة حالة اجتماعية قانونية. وقد تفضل استخدام أسلوب مفتوح مع المستجيبين الرئيسين؛ فتمنحهم حرية أكبر في توجيه الحوار، واستخدام أسلوب شبه مُنظم (شبه مُهيكل) مع المستجيبين الذين لديهم وقت محدود، أو عندما ترغب في إجراء مقارنات أفضل بينهم. فالمستجيبون ذوو المناصب العليا، مثل القضاة، ربما لا يكون لديهم الوقت لإجراء مقابلة مفتوحة، ويفضلون الإجابة عن أسئلة محددة وواضحة. وإذا كنت تفضل إجراء مقابلات مُنظَّمة وتصميم استبيان وتحليل كيفي، فيمكنك الرجوع إلى راسل برنارد (Russell Bernard 2006).

2-6 تصميم أسئلة المقابلة

لكل نوع من المقابلات (على امتداد طيف درجات التحكم) نوعه الخاص من الأسئلة. ففي المقابلات المُنظَّمة مثل المسوح والاستبيانات، يجب أن تكون الأسئلة واضحة وغير ملتبسة، وأن تستخدم مقاييس واضحة (Russell Bernard 2006: 270)؛ لأن الباحث يسعى إلى الحصول على بيانات قابلة للمقارنة يمكن تحليلها بالأساليب الإحصائية. أما في المقابلات المفتوحة وشبه المُنظَّمة، فيمكن أن تكون الأسئلة أكثر انفتاحًا. وهنا يشير فايس إلى أن «أي سؤال يكون سؤالًا جيدًا إذا وجّه المستجيب إلى المادة التي يحتاج إليها البحث بطريقة تسهّل عليه تقديم هذه المادة» (Weiss 1995: 73). وفي المقابلات المفتوحة خاصة، يكون الهدف هو تشجيع المستجيب على الانفتاح، ولذلك قد تختلف أسئلة المقابلة قليلًا من مستجيب إلى آخر. وينبغي إعداد مجموعة من الأسئلة المناسبة لكل فئة من المستجيبين.

لاحظ أن أسئلة المقابلة أكثر تحديدًا من سؤال البحث. فعلى سبيل المثل، قد يكون سؤال البحث: «كيف ولماذا وإلى أي مدى تتفاعل النساء اللاتي لهن حق قانوني في إرث الأراضي مع مؤسّسات العدالة المختلفة للمطالبة بحقوقهن؟». هذا السؤال شامل، لكنه يحتوي أيضًا على مصطلحات قد تكون مربكة للمستجيبين. لذلك يجب أن تكون أسئلة المقابلة سهلة الفهم وجاذبة للمستجيبين، حتى تشجعهم على البوح بتجاربهم وآرائهم المتعلقة بسؤال البحث. ويمكن لتحقيق ذلك بدء المقابلة بما يُعرف بـ "سؤال الجولة العامة" (grand tour question)، وهو سؤال بسيط وعام يهدف إلى إزالة الكُلفة (كسر الجليد) وتشجيع المستجيب على التحدث. فإذا التقيت بأحد المتقاضين في المحكمة، ما عليك سوى أن تسأله: «هل تخبرني عن المشكلة التي جئت إلى المحكمة من أجلها؟». وغالبًا ما تكون الإجابات عن مثل هذه الأسئلة طويلة، وقد تتضمن بالفعل إجابات لبعض الأسئلة الأكثر تحديدًا التي أعددتها (مثل: «متى بدأ النزاع؟» أو «هل استعنت بمحامٍ؟»). لذلك، احرص على الإنصات لإجابات المستجيبين، حتى تتجنب طرح أسئلة سبق أن أجابوا عنها بالفعل.

كن حذرًا من:

- **الأسئلة الموجِّهة**، فهي تدفع المستجيب نحو اتجاه معين، أو الأسئلة التي تفترض مسبقًا أكثر مما ينبغي. فعلى سبيل المثل، سؤال مثل: «أين ذهبت للمطالبة بأرضك؟» يفترض مسبقًا أن المستجيب قد حاول بالفعل المطالبة بالأرض. وسؤال مثل: «هل شعرت بالغضب عندما استولى أهل زوجك على أرض زوجك الراحل؟» يدفع المستجيب للتفكير والتحدث عن «الغضب». وفي هذه الحالة، يكون من الأكثر حيادًا أن تسأل: «كيف شعرت عندما استولى أهل زوجك على أرض زوجك الراحل؟».
- **الأسئلة المغلقة**، تستخدم المقابلات المُنظَّمة عادةً أسئلة مغلقة ذات خيارات إجابة محددة ومحدودة. فعلى سبيل المثل، السؤال المغلق: «بعد أن ضربك زوجك، هل قدمتِ شكوى إلى الشرطة؟» له خياران فقط: «نعم» أو «لا». ويمكنك طرح مثل هذه الأسئلة في المقابلات المفتوحة أيضًا، لكن من الأفضل عمومًا استخدام أسئلة رئيسة أكثر انفتاحًا (مثل: «ماذا فعلتِ بعد أن ضربك زوجك؟»). فمن المرجح أن يستدعي هذا السؤال الثاني إجابة أكثر إفادة بكثير من الأول.

- **الأسئلة المزدوجة،** مثل: «عندما ضربك زوجك، هل توجَّهتِ بالمشكلة إلى الشرطة وإلى المحكمة؟». إذا أجابت المستجيبة بـ«نعم»، فأي سؤال منهما أجابت عنه؟ حاول طرح أسئلة مباشرة ومفردة.
- **الأسئلة الحساسة أو المهدِّدة،** قد تكون لديك أسئلة قد يتردد المستجيبون في الإجابة عنها لأي سبب (مثل الأسئلة المتعلقة بالعنف الأسري، أو الآراء السياسية، أو الدَّخْل). في هذه الحالة، ينبغي توخي عناية خاصة عند طرحها. اشرح ما الذي تهتم بدراسته، وربما بعض ما تعلمته حتى الآن، ثم اطرح السؤال الحساس. وقد يحسُن تأكيد أنه ليس عليهم الإجابة إذا لم يشعروا بالراحة، وأنك لن تشارك إجاباتهم إلا مع إخفاء هويتهم (انظر أيضًا القسم 8-2). ولك تأجيل طرح مثل هذه الأسئلة إلى وقت لاحق من المقابلة، أو يفضَّل خلال مقابلة ثانية أو ثالثة مع المستجيب نفسه. فهذا يسمح لك ببناء علاقة ثقة، ويُسهم في جعل المستجيب أكثر ارتياحًا للحديث بصراحة. كما أن تأجيل هذه الأسئلة يزيد من احتمال ظهور الموضوع الحساس تلقائيًا في إجابات المستجيب عن أسئلة أخرى، وفي هذه الحالة يمكنك طرح سؤال متابعة يكون أقل تهديدًا.

عند استخدام أسلوب المقابلة المُنظَّمة، يجب ألا تتغير الأسئلة بين المقابلات؛ لأن الهدف أن تكون المحفزات متماثلة تمامًا لجميع المستجيبين. أما عند استخدام المقابلات المفتوحة أو شبه المُنظَّمة، فمرجحٌ أن تُعدِّل أسئلتك خلال مسار البحث. فقد تكتشف أن بعض الأسئلة التي صممتها في البداية لم تكن واضحة للمستجيبين، أو أن بعضها الآخر كان فعالًا بتميُّز. وربما تُعدِّل أسئلتك لتناسب مستجيبًا معينًا، أو لمعالجة موضوع تشعر أنك لم تتعلم عنه ما يكفي بعد. وبهذا قد تتغير أسئلتك باستمرار. وقد يفيد اختبار الأسئلة التي صممتها أولًا بمقابلة إمبيريقية مع زميل أو أحد أفراد العائلة أو صديق.

وقد يكون ترتيب الأسئلة مهمًا، إذ يمكن أن تؤثر الأسئلة والإجابات المبكرة في إجابات المستجيبين عن الأسئلة اللاحقة، مثل تأثير «التهيئة» أو التمهيد. وغالبًا ما تبدأ المقابلات المُنظَّمة بالأسئلة الأساسية (مثل الجنس، والعمر، ومكان الإقامة، والمهنة) قبل الانتقال إلى الموضوع الرئيس. وقد يتضمن ذلك «استبيانًا تمهيديًا» و«استبيان متابعة»، انظر (Genn 1999). أما في المقابلات الأكثر انفتاحًا، فإذا كنت ترغب أيضًا في جمع بيانات الأسئلة الأساسية "الديموغرافية"، فيمكنك البدء بها، ولكن قد يكون الأفضل طرحها في نهاية المقابلة. وقد ناقشنا بالفعل أن «سؤال الجولة العامة» يمكن أن يكون افتتاحًا جيدًا، وأن الأسئلة الحساسة من الأفضل طرحها في وقت لاحق من المقابلة.

أسئلة لإرشادك في بحثك:

- ما السؤال الافتتاحي الذي ستستخدمه؟
- هل يمكنك التفكير في «سؤال الجولة العامة» المناسب؟
- هل من أسئلة حساسة ترغب في طرحها؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف ستقدمها وتصوغها وتحدد توقيتها؟

3-6 من؟ اختيار المستجيبين

إذا كنت ستجري مقابلات أو مناقشات مجموعات تركيز، فمَن ستتحدث معه؟ كثير منكم لن يقتصر على مقابلة أفراد من «مجتمع الدراسة» المحدد، بل سيشمل أيضًا رُواة أو «مخبرين عارفين» (knowledgeable informants)، ففي بحث في محاولات النساء نَيل الطلاق -مثلًا- قد تتحدث أيضًا مع محامين وقضاة، لكن في الغالب، سترغب في التحدث مع أفراد من مجتمع الدراسة نفسه؛ أي النساء الراغبات في الطلاق. لاحظ أنه في المرحلة الثانية من هذا البحث المتعلقة بمؤسّسات العدالة قد ينعكس الوضع: فقد يتكون مجتمع الدراسة أساسًا من محامين أو قضاة، وقد تستعين مرة أخرى بالساعين إلى العدالة بوصفهم مخبرين عارفين. كثير من مجتمعات الدراسة تكون كبيرة جدًا حتى إنه لا يمكنك إجراء بحث متعمق على كل وحدة فيها (مثل النساء الراغبات في الطلاق). وفي هذه الحالات، ستحتاج إلى اختيار «عينة»، وهي مجموعة أصغر من أفراد مجتمع الدراسة. ويخضع اختيار العينة اختيارًا علميًّا ومسؤولًا لنقاشات أكاديمية مطولة، وهناك مناهج مختلفة لذلك (Weiss 1995: 21–33).

- **المعاينة الاحتمالية:** يتطلب هذا الأسلوب أن يكون لكل فرد في مجتمع الدراسة «فرصة متساوية للدخول في العينة». ويتطلب هذا وجود قائمة كاملة بجميع وحدات المجتمع يمكن منها اختيار عينة عشوائية. فإذا كان بحثك يركز على قضاة بنغازي، فقد يكونون مسجلين جميعًا ويمكنك الوصول إلى قائمة بأسمائهم، لكن مثل هذه القوائم قد يصعب الحصول عليها، أو قد لا تشمل جميع الأفراد. أما فئات مثل «النساء الراغبات في الطلاق»، فقد لا توجد لهن مثل هذه القوائم أصلًا.
- **العينات التي تهدف إلى تعظيم التنوع:** يسعى هذا الأسلوب إلى «اختيار المستجيبين اختيارا قصديا لنحصل على أمثلة من جميع الأشكال المختلفة المهمة الموجودة في المجتمع الأكبر» (Weiss 1995: 23). ويتطلب ذلك معرفة بالتنوع الموجود في المجتمع. فمثلًا، في دراستنا حول النساء الباحثات عن الطلاق في بنغازي: هل يمكننا توقع وجود تنوع مهم؟ ما الفئات الفرعية التي ينبغي تمييزها؟ كيف نغطي نطاق التجارب المختلفة؟ ربما ينبغي أن نضم نساء يختلفن في العِرق أو التعليم أو الدخل أو العمل، أو أن نميز بين من حصلن بالفعل على الطلاق ومن لم يحصلن عليه بعد.
- **المعاينة الملائمة:** يشيع استخدم هذا الأسلوب في البحث الكيفي، خاصة عند دراسة «مجتمعات خفية»، أي عندما لا توجد قائمة بالعينة، وقد يكون الاعتراف بالانتماء إلى هذه الفئة أمرًا حساسًا أو خطيرًا (Heckathorn 1997). ومن الأمثلة على ذلك المهاجرون غير النظاميين أو غير الموثَّقين. فهم غالبًا «خفيون»، ولا توجد قائمة بهم، وقد يصعب تقدير تنوعهم. ويصدق الأمر إلى حد ما على النساء الراغبات في الطلاق، إذ قد يلتزمن الصمت بشأن ذلك. في مثل هذه الحالات، يمكنك البدء بالعثور على قليل من أفراد هذا المجتمع. وبعد التعريف بنفسك لهم وربما إجراء مقابلات معهم، قد يحيلونك إلى أفراد آخرين، وهؤلاء قد يحيلونك بدورهم إلى آخرين. ويُعرف هذا الأسلوب باسم «المعاينة المخروطية» لتزايده -حرفيًّا: معاينة كرة الثلج (snowball sampling) وفيه تبدأ العينة صغيرةً ثم تتزايد. وتشمل نقاط الدخول الشائعة لهذا النوع من العينات الجمعيات أو المنظمات المرتبطة بالفئة المستهدفة (مثل صفحة على فيسبوك للنساء الراغبات في الطلاق)، أو من خلال «شخصيات موجِّهة». واضح أن العيب الرئيس لهذا النوع من العينات هو أن العينة التي تحصل عليها قد لا تكون ممثلة للمجتمع كله.

ما أن تقرر مع من ترغب في التحدث، فإن الخطوة التالية هي إقناعهم بالمشاركة في بحثك. فبعض الأفراد يتحمسون جدًا للتحدث، وبعضهم يترددون كثيرًا. ولمساعدة الناس على اتخاذ قرار مستنير، ينبغي عليك شرح عدة أمور (انظر الصندوق). واعتمادًا على السياق، قد تساعد رسالة صادرة عن الجامعة أو عن جهة حكومية. وفي حالات أخرى، يسهل إقناع الأشخاص حين يُزكِّيك مَن يعرفونه ويحترمونه.

قد ترغب في أن تشرح للمستجيبين: "من هو [الباحث] (الوظيفة أو المنصب)، وأسباب الدراسة، ومَن يرعاها أو يُموِّلها، وكيف جرى العثور على اسم المستجيب المحتمل، ولماذا اختير، وما الغرض من المقابلة، وما الذي سيُطلب من المستجيب، وهل السرية مضمونة..." (Weiss 1995, 35). قد نضيف هنا الوقت الذي تتوقع أن تستغرقه المقابلة.

بعض الأشخاص لا يرغبون في إجراء مقابلات. فقد يجدون الحديث مؤلمًا أو مُخجِلًا أو خطيرًا، أو ربما لا متسع لديهم من الوقت. وفي بعض الحالات، قد تتمكن من إقناعهم بتعديل وقت المقابلة أو مكانها أو صيغتها. وفي حالات أخرى، قد تنجح المقابلة الكتابية (انظر القسم 6-6)، لكن بعض الأشخاص ببساطة لا يريدون التحدث أو لا يريدون التحدث عن الموضوع الذي يهمك، ومن حقهم الكامل الامتناع. وفي هذه الحالة، عليك البحث عن مستجيبين آخرين. في بحثنا في ليبيا، وجدنا أنه في بعض الأحيان لم يرغب مَنْ تعرض للظلم -وهو الشخصية الرئيسة المتصورة في دراسة الحالة- في التحدث. وقد اقترح بعض الباحثين إمكانية إجراء مقابلات مع الجيران أو أفراد عائلة طالب العدالة. وقررنا أنه رغم أن مثل هذه المقابلات قد تفيد بالفعل، إلا أن الأسرة والجيران قد يكونون جزءًا من السبب في عدم حصول الشخص على العدالة، وأن التحدث من خلالهم قد لا يقدم صورة كافية عن مشكلات العدالة التي يواجهها ذلك الشخص ورحلة سعيه إليها. كما قررنا أن جميع الساعين إلى العدالة في دراسات الحالة يجب أن يكون لهم الحق في اختيار عدم المشاركة في بحثنا. ولهذا السبب، شجعنا الباحثين على التواصل المباشر مع طالب العدالة المعني، أو تعديل موضع تركيز البحث إنْ لم يمكن ذلك.

انتبه: خاصة عندما يكون «حارس البوابة» -أي مَنْ يعرّفك على مجتمع الدراسة ويرشحك لهم- ذا سلطة معينة؛ لأن وصولك من خلاله قد يؤثر في كيفية إدراك الناس لك وللبحث. فقد يعتقد المستجيبون أنك ستشارك نتائجك معه، ومن ثم قد يتحدثون بطريقة لا تسيء إليه. وكذلك قد يحاول حارس البوابة توجيهك نحو مقابلة بعض أفراد المجتمع دون غيرهم. وينبغي لك الانتباه لهذه التفاصيل الدقيقة.

من الممارسات الجيدة أن تواظب طوال فترة بحثك على تدوين ملاحظات ليس فقط حول النتائج، بل أيضًا حول منهجية البحث وعملية تنفيذه، أي: ماذا فعلت لجمع «البيانات» أو مادة البحث؟ وكيف تقيّم هذه العملية؟ وكيف قد تكون أثرت في نتائجك؟ ومن الأسئلة التي يمكن طرحها: لماذا وكيف اخترت المستجيبين؟ كيف أخذت العينة؟ هل واجهت صعوبات في إجراء المقابلات؟ هل عدَّلت نطاق تركيز البحث لأن خطتك الأصلية لم تكن قابلة للتنفيذ؟ ويمكن إدراج هذه الملاحظات حول منهجية البحث وعملية التنفيذ في قسم المنهجية في دراستك أو مقالك.

أسئلة لإرشادك في بحثك:

- هل ستتمكن من دراسة مجتمع الدراسة كله أو ستعتمد على عينة؟
- من «المخبرون العارفون» الذين قد ترغب في مقابلتهم؟
- هل تعرف بالفعل بعض مَن تريد دراستهم؟ وإذا لم يكن كذلك، كيف ستعثر عليهم وتتواصل معهم؟
- كيف (أو هل) ستقنع المستجيبين بالمشاركة في بحثك؟

4-6 إجراء المقابلة

احرص على اختيار مكان مناسب للقاء المستجيب. يجب أن يشعر كلاكما بالأمان والراحة فيه، ويفضل أن يوفر قدرًا من الخصوصية وعزل المشتتات. وأحيانًا قد لا يكون لديك خيار سوى إجراء المقابلة في مكان العمل أو في مطعم، لكن في هذه البيئات غالبًا ما يوجد أشخاص آخرون، وقد يكون المستجيب مشتتًا أو متحفظًا في كلامه. كما ينبغي مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي في سياقك: هل يمكن لباحث ذكر أن يقابل مستجيبة أنثى وحدها، أم الأفضل أن يكون اللقاء في مكان عام أو بحضور شخص آخر؟ ويُعد اختيار مكان مناسب أمرًا بالغ الأهمية، خاصة في الأبحاث الحساسة التي تشمل أشخاصًا قد يكونون في وضع هش.

مرجحٌ أنك قد عرّفت بنفسك أثناء ترتيب المقابلة، لكن عند اللقاء، خذ بعض الوقت لشكر المستجيب على وقته وإعادة تقديم نفسك. وأجب عن أي أسئلة قد تكون لديه حول البحث. إن المقدمة الجيدة مهمة للغاية، لأنها ستؤثر في بقية التفاعل. فإذا لم توضِّح هويتك واهتماماتك بوصفك باحثًا، فقد يظنك بعض الناس مخبرًا حكوميًا، أو صحفيًا، أو ناشطًا. وهذه التصورات قد تؤثر في إجاباتهم، بل ربما تكون خطيرة. وفي مقدمتك، اذكر أيضًا بوضوح مقدار الوقت الذي تحتاج إليه من المستجيب، وناقش معه مسألة «الموافقة المستنيرة» (انظر القسم 8-2).

تحدث بصراحة مع المستجيب حول كيفية تسجيل أقواله. فحسَب تفضيلاتك وخطتك، يمكنك أن تستأذنه في تسجيل المقابلة صوتيًا. ولهذا مزايا مهمة؛ فالتسجيل الصوتي أكثر شمولًا من الملاحظات المكتوبة، ويسمح لك بإعداد نص حرفي لاحقًا. كما يتيح لك التركيز على الحوار بدلًا من الانشغال بتدوين الملاحظات. ومع ذلك، حتى إذا وافق المستجيب على التسجيل، فالأفضل أيضًا تدوين ملاحظات بخط اليد حول الإجابات المهمة، والإشارات غير اللفظية، والأسئلة التالية، وغير ذلك. إن حدث أي مشكلة في التسجيل (وهو أمر وارد!)، فسيسرُّك وجود هذه الملاحظات.

أما إن لم يرغب المستجيب في التسجيل الصوتي، فاستأذنه في تدوين ملاحظات. وهذه الملاحظات تكون أقل شمولًا من التسجيل الصوتي، ولن تتمكن من تدوين الكلام حرفيًا، لكنها يجب أن تكفي لإعداد تقرير جيد عن المقابلة لاحقًا (انظر القسم 7-2). وهذا يعني عادةً التركيز على النقاط الرئيسة والاقتباسات المهمة. ورغم أهمية تدوين الملاحظات، يجب أن تظل منتبهًا للمستجيب. ومن خلال التجربة، فإن المستجيبين لا يمانعون إذا طلبت منهم بلطف أن يتحدثوا ببطء أو أن يعيدوا ما قالوه؛ فهذا يظهر اهتمامك بما يقولون.

ويمكنك أيضًا تضمين ملاحظات إضافية حول مكان اللقاء، والأجواء، والآخرين الحاضرين، والانطباعات العامة عن الشخص: هل كان مستعجلًا أو متشككًا؟ هل كان مهتمًا بالبحث؟ وستفيدك هذه الملاحظات عند إعداد نص المقابلة أو تقريرها لاحقًا. كما تحقَّق من تدوين أي «متابعات» يجب القيام بها بعد المقابلة، خاصة إذا وعدت بها المستجيب.

بعد المقدمة، يأتي دور أسئلة المقابلة. وفي المقابلات المفتوحة وشبه المُنظَّمة، تكون القاعدة العامة هي «إدخال الأشخاص في موضوع الاهتمام ثم تركهم يتحدثون» (Russell Bernard 2006: 216). قد يكون لدى بعضكم معرفة واسعة بالموضوع، لكن ينبغي في البداية تجنب تحويل المقابلة إلى نقاش، لأن «المقابلة تدور حول المستجيب لا الباحث» (Weiss 1995: 79). ولهذا السبب، توصي معظم أدلة إجراء المقابلات باتخاذ موقف «الطالب» والنظر إلى المستجيب بوصفه «المعلم». وللاطلاع على بعض الإرشادات العامة حول ما يجب فعله وما يجب تجنبه، يُرجى الرجوع أيضًا إلى «الجدول: المهارات الأساسية لإجراء المقابلات المتعمقة».

أنصت أثناء المقابلة، وقيّم دوريًا هل حصلت على معلومات كافية للإجابة عن أسئلتك. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فاطرح أسئلة متابعة إضافية. فبينما تكون أسئلة المقابلة الأولية غالبًا مفتوحة إلى حد كبير، فإن أسئلة المتابعة تكون عادةً أقصر وتركز على التفاصيل المحددة (من؟ ماذا؟ أين؟ متى؟ لماذا؟).

تُعدُّ «الاستزادة» (probing) من تقنيات المقابلة المهمة. ويُقصد بها «تحفيز المستجيب على تقديم مزيد من المعلومات، دون أن تُقحم نفسك في التفاعل، فتجعل البيانات مجرد انعكاس لذاتك» (Russell Bernard 2006: 217). وتأخذ أساليب الاستزادة أشكالًا متعددة (انظر الصندوق)، وقد توجد أساليب أخرى أنسب لسياقك. وقد تفيد هذه الأساليب في تشجيع المستجيب على التحدث بمزيد من التفصيل، لكن احرص على عدم الإفراط في استخدامها، لأن ذلك قد يسبب إزعاجًا للمستجيب.

بعض تقنيات الاستزادة
(Russell Bernard, 2006: 217-221)

الاستزادة بالصمت: ما عليك سوى أن تلتزم الصمت وتنتظر المستجيب حتى يتكلم.

الاستزادة بالترديد: أعد آخر جملة تلفظ بها المستجيب واطلب منه الاستمرار.

استزادة "إيهٍ": قولك: "آه" أو "إيه" أو "أجل" أو "تمام" أو نحو ذلك يعطي انطباعا بأنك تنصت إليه وتستزيده.

استزادة "أخبرني المزيد": بمتابعة محايدة تقول له (هل تستطيع أن تخبرني المزيد عن هذا) أو تقول (لماذا قلت هكذا)؟

الاستزادة بإظهارك متابعتك له في المراحل والتعداد: فتظهر للمستجيب معرفتك ومتابعتك لكي يقبل أكثر على الحوار.

جميع المستجيبين مختلفون، ولذلك تتطلب المقابلات قدرًا من الارتجال. فبعض الأشخاص متحمسون للحديث، ولا يحتاجون إلا إلى سؤال واحد ليبدؤوا في إلقاء حديث مطوّل لمدة ساعة. وقد يحتاج هذا النوع من المستجيبين إلى توجيه لطيف من حين إلى آخر للعودة إلى أسئلة المقابلة. وبعض الأشخاص عاطفيون جدًا، وقد يرغبون في مشاركة قصتهم معك بتفصيل أكبر مما هو ضروري للبحث. حاول أن تتحلى بالتعاطف مع هؤلاء المستجيبين. يمكنك الاستماع إليهم. وربما بعد بعض الوقت يمكنك توجيههم بلطف للعودة إلى المقابلة، أو اقتراح اللقاء مرة أخرى في وقت لاحق لمواصلة الحديث. وهناك أشخاص آخرون أكثر تحفظًا أو غير معتادين على إجراء المقابلات. وقد يحتاج هؤلاء إلى أن تشرح لهم بتفصيلٍ ما وراء أسئلتك، وأن تشجعهم على تطوير إجاباتهم.

إن إنهاء المقابلة بلباقة أمر مهم. ومن المأمول أن يكون المستجيب قد أجاب عن جميع أسئلتك. بعد ذلك، يمكنك أن تسأله هل من شيء يرغب في إضافته لم تسأله عنه، أو هل لديه أي أسئلة لك. وبعد ذلك، لك أن تشرح الإطار الزمني لبحثك، وأن تعرض مشاركة أي منشورات معهم. واشكرهم بإسهاب على الوقت الذي خصصوه للتحدث معك. وعندما تضع القلم جانبًا وتغلق دفتر ملاحظاتك، يسترخي كل منكما، وأحيانًا تكون هذه اللحظة هي التي تبرز فيها أكثر الموضوعات إثارة للاهتمام فجأة. وإذا حدث ذلك، لك أن تستأذنه في تدوين هذه الأمور.

مع أن المقابلات تختلف في مدتها، فإن ساعة واحدة تُعد عادة مدة طويلة، وساعتين تُعدان الحد الأقصى في الغالب. حاول ألا تُرهق المستجيب. وإذا بدا أن المقابلة ستستغرق وقتًا أطول، فاشكره على ما شاركه معك، واسأله إن كان بإمكانك العودة في وقت آخر لمواصلة المقابلة.

أسئلة لإرشادك في بحثك:
ما الأماكن المناسبة لإجراء المقابلات في موقع بحثك؟
كيف ستقدم نفسك قبل المقابلة؟

5-6 المقابلات هاتفيًّا في مقابل المقابلات وجهًا لوجه

ناقشنا حتى الآن في هذا الدليل البحثي المقابلات على افتراض أنك ستتمكن من مقابلة المستجيبين وجهًا لوجه. ولكن ماذا لو لم يكن ذلك ممكنًا؟ ربما يخشى المستجيب اللقاء المباشر، أو ربما لا يكون قريبًا بما يكفي لزيارته، أو ربما لا يفضل إلا التحدث عبر الهاتف. أمَّا المقابلات الأكثر انفتاحًا، فيفضَّل فيها أن تكون المقابلات وجهًا لوجه؛ لأنك تستطيع قراءة لغة جسد المستجيبين، لكن المقابلات الهاتفية تُعد بديلًا جيدًا. وهذه الطريقة لها مزايا وعيوب. وإذا أردت معرفة المزيد، يمكنك الرجوع إلى عمل درابل وزملائه "إجراء المقابلات الكيفية هاتفيًّا" (Conducting qualitative interviews by telephone) أو إلى كتاب راسل "مناهج البحث في الأنثروبولوجيا: المناهج الكيفية والكمية" (Research Methods in Anthropology: Qualitative and Quantitative Methods). ولمزيد من الدراسات حول المقابلات عبر الفيديو، يمكن أن يكون عمل جانجوربان (Skype interviewing: The new generation of online synchronous interview in qualitative research) مبتدأ كاشفًا ودافعًا.

تُعد المقابلات الهاتفية شائعة في البحوث المسحية، لكنها أقل شيوعًا في البحوث الكيفية. ومن أسباب شيوعها في البحوث المسحية أنها أسرع وأقل تكلفة من الانتقال فعليًا إلى كل مستجيب، لكن البحوث حول هذه الطريقة في الولايات المتحدة تذكر وجود ثلاث مزايا إضافية مهمة أيضًا للبحوث الكيفية. أولًا، ذكر المستجيبون أنهم يشعرون بقدر أقل من التهديد فيها مقارنة بالمقابلات وجهًا لوجه. فقد تبدو المقابلة الهاتفية أقل اقتحامًا. ويظل المستجيبون في بيئتهم المنزلية، وقد يشعرون بأن لديهم قدرة أكبر على تحديد ما يريدون التحدث عنه مقارنة بالمقابلات وجهًا لوجه. ثانيًا، لا يستطيع المستجيبون رؤية الباحث، ومن ثم فغير مرجح أن تتأثر إجاباتهم بمظهر الباحث. ومع ذلك، قد يتفاعلون تفاعلا مختلفا عند سماع لهجة أو نمط كلام معين (Oskenberg et al. 1986). ثالثًا، وهذا مهم جدًا، أن المقابلات الهاتفية قد تكون أكثر أمانًا لكل من المستجيبين والباحثين. فقد تتمكن من الوصول إلى مستجيب في منطقة خطرة، أو إلى مستجيب يخشى مقابلة الباحث.

ومع ذلك، توجد أيضًا عيوب ينبغي أخذها في الحسبان. أولًا، من الناحية العملية، ليس لدى الجميع هاتف. ثانيًا، يمكن التنصت على المكالمات الهاتفية. وينبغي التحقُّق من أن وسيلة الاتصال آمنة. وبدلًا من الاتصال عبر شبكة الهاتف المحمول، يمكنك مثلًا استخدام تطبيقات مشفرة مثل Signal أوWhatsApp . ثالثًا، عند الاتصال بالمستجيب هاتفيًا، قد يصعب (مقارنةً بالمقابلات وجهًا لوجه) بناء علاقة ثقة وجعله يبوح في الحديث. ويساعد في ذلك إذا كنت تعرف الشخص قبلًا، وإذا لم تكن المقابلة الهاتفية هي أول تواصل بينكما. رابعًا، ما لم تستخدم الاتصال بالفيديو، فلن تتمكن من رؤية المستجيب، ومن ثم قد تفوتك معلومات

سياقية عن البيئة المحيطة به، وكذلك الإشارات غير اللفظية والإيماءات وتعبيرات الوجه في أثناء المقابلة. خامسًا، غالبًا ما لا تستمر المقابلات الهاتفية لمدة طويلة مثل المقابلات وجهًا لوجه. فحسَب أسلوبك ومهارتك قد تتوقف المقابلة الهاتفية عن أن تكون مثمرة بعد ساعة أو أقل، في حين قد تستمر المقابلة وجهًا لوجه حتى ساعتين.

إذا قررت إجراء مقابلة هاتفية في دراستك الكيفية، فإن درابل وزملاءه (Drabble et al 2016) يقدمون بعض النصائح:

1. تواصل مع المستجيب قبل إجراء المقابلة الفعلية بشأن خلفية البحث وأهمية مشاركته. ولا تتصل فجأة به، أي لا تتصل بالناس لإجراء المقابلة دون أن تكون قد تواصلت معهم من قبل.
2. حدّد موعدًا مناسبًا للمستجيب.
3. أنشئ وطوّر علاقة ودية بحديث تمهيدي قصير.
4. أعد بإيجاز توضيح هدف المقابلة.
5. استجب لما يقوله المستجيب لإظهار أنك فهمت وتقدّر مساهمته.

وبعد الموازنة بين المزايا والعيوب المختلفة، قد تفيدك المقابلة الهاتفية خاصةً في الحالات التالية:

1. عندما يكون اللقاء المباشر غير ممكن،
2. عندما يفضل المستجيب ذلك،
3. في المقابلات اللاحقة (المتابعة).

وتنطوي هذه الطريقة على بعض العيوب. فإذا قررت استخدامها، فمن الممارسات الجيدة أن تسجِّل تجربتك في قسم المنهجية في دراستك أو مقالك.

6-6 المقابلات المكتوبة وعبر البريد الإلكتروني

قد يفضّل بعض المشاركين تسلم الأسئلة كتابةً قبل المقابلة، وقد يفضّل بعضهم حتى الإجابة عن الأسئلة كتابةً. تحمل هذه الطريقة بعض المزايا نفسها التي تتمتع بها المقابلة الهاتفية. أولًا، توفر عليك الوقت والجهد والتكلفة المرتبطة بمقابلة المشارك شخصيًا. ثانيًا، يمكن للمشارك الإجابة عن الأسئلة في الوقت والمكان المناسبين له. ثالثًا، قد يشعر المشاركون بأمان أكبر عند المشاركة في بحثك بصيغة مكتوبة. وهناك ميزتان إضافيتان مقارنة بالمقابلة الهاتفية. أولًا، تتيح المقابلة المكتوبة للمشاركين اختيار كلماتهم بعناية أكبر قبل إرسال إجاباتهم. ثانيًا، إذا أجاب المشاركون كتابةً، فإن ذلك يوفر عليك الوقت الذي يستغرقه تفريغ إجاباتهم.

تشترك المقابلة المكتوبة في كثير من عيوب المقابلات الهاتفية. بالإضافة إلى ذلك، تستدعي المقابلة المكتوبة نوعًا مختلفًا من الإجابات. تميل الإجابات المكتوبة إلى أن تكون أقصر من تلك المقدمة شخصيًا أو عبر الهاتف. ثانيًا، وارتباطًا بذلك، لن تتمكن من الاستيضاح من المشارك عندما تكون إجابته غير مرضية لك. يمكنك الرد على إجاباتهم كتابةً، لكن قد يحدث تأخير في التواصل بسبب سوء الفهم. ولمزيد من الاعتبارات حول هذه الطريقة، يُرجى الرجوع إلى عمل ميهو (Meho 2006): "المقابلة عبر البريد الإلكتروني في البحث الكيفي: مناقشة منهجية".

وبعد موازنة المزايا والعيوب، قد تفيدك المقابلة المكتوبة أو عبر البريد الإلكتروني خاصةً: 1) عندما يتعذر اللقاء الشخصي، 2) عندما يفضلها المشارك بشدة، أو 3) لأسئلة المتابعة بعد مقابلة وجهًا لوجه. يمكنك أيضًا الجمع بين المقابلة الهاتفية والمكتوبة؛ فتتصل أولًا لتقديم نفسك وبحثك، ثم ترسل الأسئلة كتابةً وتتلقى الإجابات كتابةً، ثم تتصل لمناقشة الإجابات وطرح أي أسئلة متابعة. لكل طريقة عيوبها. وأيًا كان اختيارك، فمن الممارسات الجيدة دائمًا أن تناقش اختياراتك وتجاربك في قسم المنهجية.

جدول 3 مهارات أساسية لإجراء مقابلات معمقة (بتصرُّف عن (Mack et al 2005: 38-39))

مهارة	تتضمن	الأساس المنطقي	النصائح
بناء العلاقات	القدرة على الإنشاء السريع لتفاعل حسن بين المستجيب والباحث بسرعة وأريحية واحترام متبادل.	لن يتحدث المستجيبون بحرية وصراحة وأمانة عن موضوع البحث إلا إذا كانوا: يشعرون بالراحة، ويثقون بمُجري المقابلة، ويشعرون بأمان حول سرية كلامهم، ويعتقدون أن مُجري المقابلة معهم مهتم بقصتهم، ولا يخشون اللوم أو الانتقاص.	تعلم أساليب وتقنيات ثقافية لبناء علاقة. وتشمل الاقتراحات: أن تكون ودوداً، بشوشًا، تكلم بنبرة صوت مريحة، استعِن بلغة الجسد باسترخاء، لا يفُتك الترويح بالفكاهة، تواضعْ، لا تمننْ، لا توبيخ، ولا إكراه، ولا تملُّق للمستجيبين، تَحلَّ بالصبر.
التركيز على منظور المستجيب	معاملةُ المستجيب معاملةَ الخبير، مع منعه من أخذ دورك (أنت مُجري المقابلة لا هو!) الموازنة بين احترام المستجيب والتحكم في سير المقابلة. أن تُنصت.	يجب أن يكون منظور مُجري المقابلة في مسألة البحث محجوب عن المستجيب. وهذا يجنبك خطر أن يُعدِّل المستجيبون ردودهم لإرضائك بدلًا من ذِكر وجهات نظرهم الخاصة.	تذكر أن الغرض من المقابلة هو الحصول على وجهة نظر المستجيب. اجعل نفسك طالبًا. إذا سألك أحد المستجيبين عن رأيك، فاحرف السؤال. دعه يعرف أنك ترى أن وجهة نظره الأهم، وأنه صاحب الرأي هنا. لا تبالغ في التعويض عن الاختلافات المتصورة في المكانة الاجتماعية بمنح المستجيب الكثير من التحكم في المقابلة. انتبه إلى ما يقوله المستجيبون وتابع الأسئلة والاستزادات ذات الصلة. انتبه إلى أن ما تقوله، وكيف تقوله، ولغة جسدك يمكن أن تنقل تحيزاتك وردود أفعالك العاطفية. استخدمها بدلاً من ذلك للتعبير عن الحياد والقبول.
التكيف مع الشخصيات المختلفة العاطفية والحالات	القدرة على ضبط أسلوبك سرعة ليناسب كل بمستجيب على حدة.	كل مستجيب له شخصية فريدة في نوعها وسلوكها، بانتهاج سلوك مناسب لكل فرد، يمكن للمقابلة مساعدة المستجيب على أن يرتاح حتى يتحدث بحرية عن موضوع البحث.	قد تكون هناك حاجة إلى أساليب مختلفة لإجراء المقابلات للمستجيبين المختلفين، على سبيل المثل، أن يقدر مُجري المقابلة على الحفاظ على التحكم في سير المقابلة مع شخصية مهيمنة، واستنطاق مستجيب خجول. تعرف على كيفية تخفيف حدة المشاعر المتزايدة، مثلًا عندما يجهش المستجيب بالبكاء أو يستشيط غضبًا أو يحتدّ. قد يتطلب التكيف مع كل فرد تليين طريقة طرح القضايا الحساسة، أو ضبط نبرة صوتك لتكون أكثر رصانة أو تفاؤلًا، أو إظهار التعاطف أو تقريب المسافة الاجتماعية.

7 تنظيم مواد بحثك: أربع خطوات أساسية

يُعد إجراء المقابلات أو مجموعات النقاش -وهي من أشكال "جمع البيانات"- خطوة مهمة ومثيرة في البحث الكيفي، لكن الجزء الأكبر من العمل يأتي بعد ذلك. عندما سأل أحد الباحثين علماء الأنثروبولوجيا عن مقدار الوقت الذي يقضونه في كتابة الملاحظات الميدانية والتفريغات النصية، أفادوا بأنهم يقضون «ما بين 1.5 ساعة إلى 7 ساعات يوميًا في الكتابة» (Russell Bernard, 1984: 132). لذا خطّط لعملك الميداني وفقًا لذلك! قد تستغرق المقابلة ساعة واحدة فقط، لكن لا تخطط لإجراء كثير جدًا منها في يوم واحد أو خلال أسبوع! بعد المقابلة، اتبع أربع خطوات حاسمة لضمان تنظيم ما جمعته من معلومات بدقة ووضوح.

1-7 سجل المقابلة

أولًا، بعد المقابلة قم بملء سجل المقابلة (انظر الملحق 4: سجل المقابلة). يمكن أن يختلف التنسيق، لكن من الممارسات الجيدة تضمين على الأقل: أ- تاريخ المقابلة، ب- اسم المستجيب أو اسم مستعار له، ج- مكان المقابلة؛ د- أي متابعات (الأمور التي وعدت بها المستجيب أو العكس). هذا مستند بسيط جدًا، لكنه يتيح لك (ولأي زملاء أو مشرفين) متابعة تقدمك.

2-7 التفريغ (النسخ النصي)

ثانيًا، وهو الأكثر جهدًا، كتابة تفريغ نصي للمقابلة أو تقرير عنها. إذا كانت لديك ملاحظات مكتوبة بخط اليد فقط، فسيكون تقرير المقابلة الذي يتضمن النقاط الرئيسة كافيًا، لكن في الحالة المثالية التي يسمح لك فيها المستجيب بتسجيل المقابلة صوتيًا (انظر القسم 6-4)، يمكنك تفريغ المقابلة. يشير التفريغ إلى تحويل التسجيل الصوتي إلى صيغة مكتوبة يمكن تحليلها (Duranti 2006) سواء كان لديك تسجيل صوتي أو ملاحظات مكتوبة، فكلما سارعت بكتابة ذلك بعد المقابلة، كان تذكّرك لما قيل أدق. لذا يُفضَّل القيام بذلك في اليوم نفسه، بالطبع خلال 24 ساعة. هناك طرق عديدة لتفريغ أو كتابة المقابلات، نركّز هنا على ثلاث:

- **التفريغ الكامل أو "الحرفي" (كلمة بكلمة).** هذه هي التقنية الأكثر شمولًا. تتطلب أن تكون المقابلة مسجلة صوتيًا، وأن تقوم بتحويلها كلها إلى نص مكتوب: يجب أن يظهر كل لفظ نطقتَ به أو نطق به المستجيب في النص. يشمل ذلك الأخطاء أو التأتأة. يمكنك أيضًا إضافة [بين أقواس] إشارات غير لفظية مثل نبرة الصوت، الصمت، الضحك، أو المقاطعات. يستغرق هذا النوع من التفريغ بين أربع إلى ثماني ساعات لكل ساعة من المقابلة المسجلة. إنه يتطلب وقتًا كبيرًا، لكن الناتج يُعد من أكثر أشكال البيانات الأولية قيمة ونقاءً. قد لا يكون التفريغ الحرفي ضروريًا دائمًا، لكن إذا كنت ستجري مقابلة مهمة ففكّر في استخدامه. وإذا وافق المشارك وكان ذلك آمنًا لكما، يمكنك أيضًا التفكير في نشر التفريغ كاملًا. توجد برامج تساعد في التفريغ، لكنها غالبًا تتطلب رفع التسجيل الصوتي، لذا تحقق مما إذا كانت تفي بمتطلبات الخصوصية لدى جهتك. وعادةً ما تحتاج النصوص المنتَجة تلقائيًا إلى مراجعة وتحرير دقيقين. القاعدة العامة هي تفريغ المقابلات باللغة الأصلية. أي إذا أجريت مقابلة بالإندونيسية، اكتبها أولًا بالإندونيسية. بعد ذلك يمكنك حفظ الترجمة في مستند جديد، أو تضمين عمودين في مستند واحد: أحدهما للغة الأصلية والآخر للترجمة.
- **التفريغ المنقّح.** في هذا النوع، يكون النص نسخة مُنقّحة مما قيل. تقوم بحذف التأتأة والأخطاء، وما إلى ذلك، مع البقاء قريبًا جدًا من الصياغة الأصلية للمستجيب. مرجح أن تستغرق من أربع إلى ست ساعات لكل ساعة مقابلة.
- **تفريغ الملاحظات.** أثناء المقابلة تدوّن ملاحظات بخط اليد، وبعد ذلك تقوم بكتابتها على الحاسوب، ثم تضيف أي تفاصيل أو اقتباسات أخرى ما زلت تتذكرها. مرجح أن تستغرق ساعة إلى ساعتين لكل ساعة مقابلة. هذا الخيار هو الأقل جهدًا، لكن يحتمل أن تفقد الكثير من التفاصيل التي كنت ستحصل عليها بإحدى الطريقتين السابقتين.

مثل على التفريغ الكامل:
برونو: هل تتذكر، آه، متى بدأ هذا النزاع على الأرض لأول مرة، متى بدأ؟
المستجيب: أعتقد أنه كان في عام 1987، في... [يتوقف] أو انتظر، لا، كان في فبراير 1988. الآن تذكرت، لأنه لم يمض وقت طويل بعد جنازة والدي، وقد توفي في يناير 1988.

مثل على التفريغ المنقّح:
برونو: هل تتذكر متى بدأ هذا النزاع على الأرض؟
المستجيب: كان في فبراير 1988. أتذكر ذلك لأنه لم يمض وقت طويل بعد وفاة والدي في يناير 1988.

مثل على تفريغ الملاحظات:
برونو: هل تتذكر متى بدأ هذا النزاع على الأرض؟
المستجيب: كان في فبراير 1988 بُعَيْد وفاة والدي في يناير 1988.

بحسب حساسية بحثك، قد لا يكون الأشخاص مستعدين لتسجيل المقابلة صوتيًا. قد يخشون أن يقع هذا التسجيل في أيدي آخرين، أو قد يشاركون معلومات أقل أهمية. إذا كان هذا هو الحال مع المشاركين لديك، يمكنك تدوين ملاحظات المقابلة يدويًا. وقد يفيدك استخدام نموذج ثابت لتفريغاتك لضمان التقاط جميع البيانات اللازمة بطريقة يسهل عليك وعلى الآخرين فهمها (انظر الملحق 5: نماذج تفريغ).

يتكوّن التفريغ النصي وتقرير المقابلة أساسًا من الكلمات الفعلية التي قلت أنت والمستجيب، لكن حاول أيضًا تضمين مقدمة قصيرة في أعلى المستند تحتوي على ملاحظات أساسية عن المقابلة: كيف جرى ترتيبها؟ أين أُجريت؟ كيف كانت الأجواء؟ أضف بعض الملاحظات حول ما لاحظته قبل المقابلة وفي أثنائها وبعدها. يمكن لمثل هذه الملاحظات التمهيدية أن تساعدك على تذكّر اللقاء، ووضع الكلمات المنطوقة في سياقها. كما قد تساعدك على الكتابة بأسلوب أكثر ثراءً وحيوية عن المقابلة أو موقع البحث.

في أثناء التفريغ، قد ترغب في حذف البيانات الشخصية اعتمادًا على "الموافقة المستنيرة" للمستجيب (انظر القسم 9). قد يفضّل بعض المشاركين استخدام اسم مستعار، أو حذف بيانات شخصية أساسية مثل مكان الإقامة أو العمر أو المهنة.

3-7 تسمية الملفات

ثالثًا، بعد الانتهاء من كتابة التفريغ النصي، الأفضل حفظه وفق نظام موحّد لتسمية الملفات. يضمن ذلك أنك ستستطيع العثور بسرعة على الملفات ذات الصلة في المستقبل. وهذا مهم خاصةً إذا كنت تعمل ضمن فريق، فيجب أن تكونوا قادرين على العثور على تفريغات بعضكم. يمكنك مثلًا استخدام النظام التالي:

ب_ طرابلس_ مقابلة سليمان_ 20210705
ب= برونو، اسم مُجري المقابلة
طرابلس= مكان المقابلة
مقابلة= نوع التفاعل (مثل مقابلة، نقاش مجموعة تركيز، ملاحظة ميدانية)
سليمان= اسم المستجيب أو اسمه المستعار
20210705= التاريخ 5-7-2021

قد يكون هذا الترتيب مناسبًا؛ لأنه يتيح لك العثور فورًا على جميع التفريغات الخاصة بمُجري مقابلة واحد، ومعرفة المقابلات التي أجراها في أماكن معينة. وإذا تكررت مقابلة الشخص نفسه، فستظهر تلك المقابلات متتالية بعضها أسفل بعض.

4-7 نسخ احتياطي لملفاتك

رابعًا، بعد تحديث سجل المقابلة، وتفريغها، وحفظها، فإن الخطوة الأخيرة في هذه المرحلة هي إنشاء نسخة احتياطية من ملفاتك. توفر بعض الجامعات والمؤسّسات البحثية خيارات تخزين سحابي آمن لموظفيها مثل OneDrive أوResearch Drive. التخزين السحابي ممتاز، لكن احرص على تعيين تذكير أسبوعي أو شهري لنسخ جميع بياناتك احتياطيًا أيضًا على قرص صلب خارجي. فإذا وقع اختراق للتخزين السحابي، فستظل لديك موادك البحثية القيّمة.

إذا كان المستجيب يفضّل استخدام اسم مستعار أو أشكال أخرى من إخفاء الهوية، فيُرجى التثبُّت من أنك تقوم برفع بياناته ونسخها احتياطيًا بصيغة مجهّلة فقط. وإذا كان الاحتفاظ ببياناته الشخصية أمرًا مهمًا، يمكنك إنشاء مستند منفصل ومشفّر يربط بين البيانات الشخصية وعناوين التفريغات.

إن الخطوة التالية في بحثك -وهي تحليل البيانات- لن تكون ممكنة إلا إذا قمت باتباع جميع الخطوات المذكورة أعلاه بعناية، فهذا يُكوِّن لك مجموعة غنية ومنظمة جيدًا من مواد البحث!

8 أخلاقيات البحث والأمان

8-1 أخلاقيات البحث

يتطلب إجراء بحث جيد وأخلاقي في جوهره أن تعامل المستجيبين باحترام، وأن تقلل من أي ضرر قد يلحق بهم أو بك، وأن تُجري بحثًا عالي الجودة. تتنوع البحوث كثيرًا، لذا يصعب تحديد ما الذي يتطلبه البحث الأخلاقي بدقة في كل حالة، لكن قد يفيدك التفكير في مرحلة مبكرة في المبادئ التي تود (أو قد تكون مُلزَمًا قانونيًا أو تنظيميًا) باتباعها في بحثك[8]. هناك مبدآن لا جدال فيهما:

عدم إلحاق الضرر. بحثك مهم، لكنه ليس أهم من سلامتك وأمانك أو سلامة المستجيبين. يجب أن تكون حذرًا، خاصة عند العمل في مناطق غير آمنة أو في موضوعات حساسة (مثل الظلم، الحرب، العنف، المصالح القوية). تجنّب تعريض الناس للخطر أو إعادة صدمتهم نفسيًا.

الاحترام. المستجيبون غير ملزمين بالمشاركة في بحثك. وعندما يشاركون، يجب أن تعاملهم والمعلومات التي يقدمونها باحترام. وما لم يمنحك إذنًا صريحًا، لا تفصح عما قاله أي مشارك للآخرين.

قد يصعب تطبيق هذه المبادئ أو غيرها من المبادئ الأخلاقية عمليًا. إذا كنت ستجري عملًا ميدانيًا، فتوقع أن تواجه عدة معضلات، وقد تفيدك استشارة زملاء ذوي خبرة، ويفضل أن يكونوا على دراية بموقع بحثك. من الأسئلة التي ناقشناها في بحثنا حول ليبيا: هل وكيف ينبغي للباحثين مساعدة المستجيبين؟ اتفقنا على أنه ليس من المرغوب دفع أموال للمستجيبين؛ لأن ذلك قد يؤثر في طبيعة المقابلة، لكن هذا يختلف حسب السياق. ففي هولندا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، يُعد دفع المال للمستجيبين أمرًا مقبولًا تمامًا. وفي أوغندا يُعد ذلك حتى مطلبًا قانونيًا. في ليبيا بحثنا عن طرق أخرى لمساعدة المستجيبين تقديرًا لوقتهم ورؤاهم وتضامنًا معهم. ضمّ فريقنا كثيرًا من المهنيين القانونيين ذوي الخبرة، وكان بعض المستجيبين الذين لديهم قضايا قانونية يطلبون أحيانًا نصائح حول ما يجب فعله أو إلى أين يتوجهون. قررنا في فريقنا أنه من ناحية، يجب أن يكون واضحًا للمستجيبين أننا موجودون أساسًا بصفتنا باحثين، وأن هدفنا هو التعلم من تجاربهم. وسعينا بهذه الصفة للمساهمة في فهم أفضل لطلب العدالة وإمكانية الوصول إليها في ليبيا عامةً. كما رأينا خطرًا يتمثل في أنه إذا ساعدنا طرفًا في نزاع، فقد يرانا الطرف الآخر منحازين. ومن ناحية أخرى، شعرنا أنه في بعض الحالات قد يكون الباحثون في موقع مناسب لتقديم المشورة، وأن الفوائد قد تفوق الأضرار. واتفقنا على أنه في مثل هذه الحالات، يمكن للباحثين تقديم النصيحة بشرط ألا يَعِدوا بنتائج. وقررنا ترك هذا الأمر لتقدير الباحث الفردي، مع تشجيعهم على مناقشة هذه المعضلة الأخلاقية مع زملاء أكثر خبرة عند ظهورها.

أسئلة لإرشادك في بحثك:
ما متطلبات أخلاقيات البحث لدى جهة عملك؟
ما مبادئ أخلاقيات البحث التي ترغب في اتباعها؟
هل تتوقع وجود معضلات أخلاقية في بحثك؟ كيف ستتعامل معها؟

8 على سبيل المثل، يقترح مجلس البحوث الهولندي خمسة مبادئ يمكن اعتبارها "فضائل" للباحث الجيد، وتوجِّهه نحو الخيارات الصحيحة في جميع الأحوال والظروف". وهي: الأمانة، والدقة، والشفافية، والاستقلال، والمسؤولية.

2-8 الموافقة المستنيرة

أحد الجوانب المهمة للبحث الأخلاقي والآمن هو ما يُسمى بـ "الموافقة المستنيرة". وهي عملية إبلاغ المستجيب بطبيعة البحث، ومناقشة موافقته على المشاركة فيه. هناك طريقتان رئيستان للحصول على الموافقة المستنيرة من المستجيب: الموافقة الخطية أو الشفوية. المفتاح هو أن تشرح بوضوح للمستجيب:

1. من أنت،
2. هدف البحث،
3. المدة التي ستستغرقها المقابلة،
4. أن المشاركة طوعية (وأنه يمكنه الانسحاب في أي وقت)،
5. ما الفوائد (إن وجدت، مثل المال) والأخطار المحتملة للمشاركة،
6. مع من يمكنهم التواصل إذا كانت لديهم مخاوف بشأن الدراسة.

نموذج الموافقة الخطية شائع في كثير من المجالات الأكاديمية. يجب أن يكون النموذج شاملًا، وواضحًا ومفهومًا للمستجيبين (انظر الملحق 3: نموذج موافقة). ومع ذلك، فإن نماذج الموافقة الخطية ليست مناسبة دائمًا. في بحثنا حول ليبيا، وجدنا أن كثيرًا من المستجيبين الليبيين كانوا سعداء بالمشاركة، لكنهم لم يرغبوا في توقيع أي مستندات. في السياقات التي يكون فيها مجرد التحدث إلى الباحثين أمرًا خطيرًا، قد يخشى المستجيبون أن يعرّضهم التوقيع على نموذج للخطر. وقد يشتبه بعضهم في أن الباحث يحاول حماية مصالحه الخاصة بدلًا من مصالح المستجيب عندما يطلب منه التوقيع. إذا كانت هذه الظروف موجودة في موقع بحثك، يمكنك التفكير في استخدام الموافقة الشفوية بدلًا من ذلك. في هذه الحالة، يمكنك إعداد مقدمة شفوية لبحثك تشرح فيها النقاط الست المذكورة أعلاه، ثم تطلب موافقة المستجيب.

يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالموافقة المستنيرة مفهوما إخفاء الهوية والسرية. ذكر ألين (Allen 2017):
تشير السرية إلى فصل أو تعديل أي معلومات شخصية مُعرِّفة يقدمها المستجيبون عن البيانات. ويشير إخفاء الهوية إلى جمع البيانات دون الحصول على أي معلومات شخصية مُعرِّفة.

يجب أن تناقش مع كل مستجيب تفضيلاته: ما البيانات الشخصية التي يسمح لك بجمعها واستخدامها؟ مثل: الاسم، والعنوان، ورقم الهاتف، والبريد الإلكتروني، وغير ذلك. انتبه إلى أنه عند جمع بيانات شخصية ("أي معلومات يمكن استخدامها لتمييز هوية فرد أو تتبعها")، قد تكون ملزمًا قانونيًا بالحصول على موافقة خطية، والاحتفاظ بهذه البيانات في مكان آمن. ولهذا السبب، قد يكون الأسهل أحيانًا جمع بيانات مجهّلة، بأسماء مستعارة بدلًا من الأسماء الحقيقية، وتعديل بعض التفاصيل البسيطة مثل تاريخ الميلاد الدقيق لحماية هوية المستجيبين أكثر.

أسئلة لكل باحث:
ما نوع "الموافقة المستنيرة" الذي تتوقع أنه الأنسب لك وللمستجيب: الشفوي أم الخطي؟
هل تخطط لجمع بيانات شخصية أم بيانات مجهّلة؟

3-8 الأمان

قد يكون البحث محفوفًا بالأخطار لجميع المعنيين. اتضح لنا هذا في بحثنا حول ليبيا، لكنه يصدق أيضًا على بيئات أخرى، فقد يعرّض الباحث نفسه عادةً لمواقف وتجارب جديدة، ويخرج عن المسارات المألوفة. من الحكمة لك وللمستجيب التفكير في الأخطار المحتملة بدقة قبل الموافقة على المشاركة. الأمان وعدم الأمان مسائل معقدة: فهي تختلف من مكان إلى آخر، ومن

شخص إلى آخر، ومن وقت إلى آخر. قد تكون بعض المناطق آمنة خلال النهار لكنها خطرة بعد غروب الشمس. وقد تكون بعض المناطق آمنة للسكان المحليين لكنها خطرة لمن يتحدثون بلهجة مختلفة أو يملكون لون بشرة مختلف. وقد تكون بعض الأمور آمنة للرجال لكنها ليست كذلك للنساء. هناك كثير من العوامل التي يجب أخذها في الحسبان!

عندما تُجري بحثًا في منطقة مألوفة لك أو لديك وصول جيد إليها، قد تكون في وضع مناسب لتحديد الأخطار الخاصة، وكيفية الحد منها، ومتى يصبح البحث خطيرًا للغاية. أما إذا كان موقع البحث جديدًا لك، فابحث عن شخص يعرف المكان جيدًا لمناقشة الأخطار وطرق التخفيف منها. قد تشمل الأخطار تهديدات أو عنفًا ضدك أو ضد المستجيبين، وكذلك حوادث السير، والسرقات، والاحتجاز، والهجمات الإرهابية، والأمراض، والعنف الجنسي، وغيرها. لمساعدتك على التفكير في ذلك، يمكنك إعداد "تقييم للأخطار". وقد أدرجنا نموذجًا يمكنك تعبئته. ولمزيد من الإلهام، يمكنك الاطلاع على تقييم الأخطار الذي أعده برونو لتونس (انظر الملحق 2). لاحظ أن تقييم الأخطار "وثيقة حية" متجددة: أي يجب تحديثه مع تغيّر الوضع الأمني.

السطر الأول يعطيك مثلا من تقييم برونو لتونس. أحد الأخطار التي حددها كان "حوادث المرور". وعلى مقياس من 5 درجات لاحتمال الحدوث (1 = غير محتمل إطلاقًا، 5 = محتمل جدًا)، قدّره بـ 2. أما التأثير (من 1 = تأثير منخفض جدًا إلى 5 = تأثير مرتفع جدًا)، فصعب تقديره، لأن الحادث قد يكون مميتًا (5) أو قد يقتصر على أضرار بسيطة (2). لذا سجّل القيمتين كنطاق (2-5)، ثم حسب المتوسط (3.5). بعد ذلك، فكّر في الإجراءات التي يمكنه اتخاذها لتقليل احتمال وقوع الحادث، وكذلك الإجراءات لتقليل أثره إن حدث. وأخيرًا، قدّر مستوى الخطر النهائي، مع مراعاة فعالية هذه الإجراءات في تقليل الأخطار.

من خلال هذا التمرين، قد تكتشف أن بحثك المقترح ينطوي على أخطار جدية لك أو للمستجيب. في هذه الحالة، يمكنك تعديل موضوع البحث أو منهجيته لتقليل الأخطار. في بحثنا حول ليبيا، غيَّرنا مرتين تركيز دراسة حالة بعد أن تبيّن أن الخطة الأصلية قد تكون خطيرة جدًا، لكن بعض الموضوعات أو المناطق تكون خطيرة للغاية لإجراء البحث فيها. إذا رأيت أن بحثك خطير جدًا أو أصبح كذلك، فيُرجى التوقف فورًا عن العمل والتواصل مع جهة عملك مباشرة، حتى يمكن مناقشة الخطوات التالية.

جدول 4 تقييم الأخطار

تهديد	الاحتمال (ح) (1إلى5)	التأثير (ث) (1إلى 5)	مستوى الخطر (ح X ث)	تدابير للحد من احتمال	تدابير للحد من التأثير	الخطر النهائي
حادث مروري	2	2 إلى 5 =3.5	7	لا سفر إلا نهارًا، وبسيارة جيدة وسائق ماهر.	ارتداء حزام الأمان. الاتصال بهاتف سيارة الإسعاف (190).	4

أسئلة لكل دراسة حالة:

ما "التهديدات" التي تتوقعها في موقع بحثك؟ كيف ستقيّم "احتمال" حدوثها و"تأثيرها"؟ وما الإجراءات التي يمكنك اتخاذها لتقليل "الاحتمال" و"التأثير"؟ يُرجى النظر إلى هذا على أنه دعوة لك لملء جدول تقييم الأخطار الخاص بك!

9 تحليل البيانات الكيفية

بعد الانتهاء من المقابلات والملاحظات، يحين الوقت لبدء تحليل "البيانات" أو مواد البحث. يشير تحليل البيانات إلى "البحث عن أنماط في البيانات، وعن أفكار تساعد في تفسير سبب وجود هذه الأنماط في المقام الأول" (Russell Bernard 2013: 394). وقد كُتبت مؤلفات كثيرة حول تحليل البيانات الكيفية، لا يقدم هذا القسم إلا إرشادات أساسية. فإذا كنت ترغب في معرفة المزيد، فإن نقطة انطلاق جيدة هي كتاب راسل برنارد "مناهج البحث الاجتماعي" (Social Research Methods) أو كتاب فلينك "دليل ساج لتحليل البيانات الكيفية (SAGE handbook of qualitative data analysis).

1-9 الإبستمولوجيا: الاستقراء، والاستنباط، والنِّجارة

أي مدخل أو نهج لتحليل البيانات يستند إلى أساس إبستمولوجي كامن، وغالبًا ما يكون ضمنيًا: أو ما يُعرف بـ "نظرية المعرفة". ما "المعرفة" وكيف نصل إليها؟ في العلوم الاجتماعية نهجان إبستمولوجيان رئيسان: الاستنباط والاستقراء. يقول راسل برنارد: «يبدأ البحث الاستنباطي بالنظريات (المستمدة من الحس العام، أو من الملاحظة، أو من الدراسات السابقة)، وبالفرضيات المشتقة من هذه النظريات، ثم ينتقل إلى الملاحظات – التي إما تؤكد هذه الفرضيات أو تدحضها» (2013:12). وعلى النقيض من ذلك، يتضمن البحث الاستقرائي البحث عن أنماط انطلاقًا من الملاحظة، وتطوير تفسيرات (أي: نظريات) لتلك الأنماط من خلال سلسلة من الفرضيات [التي يجري] اختبارها على حالات جديدة، وتعديلها، ثم إعادة اختبارها على حالات جديدة مرة أخرى، وهكذا، إلى الوصول إلى حالة الإشباع". (2013:12)

الاستنباط	**Deduction**
1. نظرية	1. Theory
2. فرضية	2. Hypothesis
3. ملاحظة	3. Observation
4. تأكيد/رفض	4. Confirm/Reject
5. نظرية جديدة	5. New Theory

الاستقراء	**Induction**
1. ملاحظة	1. Observation
2. بحث عن أنماط	2. Search patterns
3. تفسيرات/فرضيات	3. Explanations/hypotheses
4. اختبار من خلال الملاحظة	4. Testing through observations
5. نظرية	5. Theory

في الممارسة العملية، غالبًا ما نستخدم كلًا من النهجين الاستقرائي والاستنباطي في البحث في العلوم الاجتماعية في مراحل مختلفة. في بحثنا حول ليبيا، عملنا في الغالب بطريقة استقرائية. أجرينا دراسات حالة -وجمعنا الملاحظات- وفي تحليل البيانات بحثنا عن الأنماط، وطوّرنا تفسيرات، واستخلصنا استنتاجات، استخدمناها لاحقًا فرضياتٍ (تفسيراتٍ مقترحة قابلة للاختبار لظاهرة ما). ولم نختبر سوى بعض الفرضيات كميًا من خلال مسحنا الوطني حول تيسُّر العدالة. وقد مكّننا ذلك من تقديم ادعاءات أقوى بشأن السعي إلى العدالة في مختلف أنحاء ليبيا، وإظهار الفروقات الإقليمية أو الديموغرافية مثلًا.

تخيل عملية البحث الاستقرائي على غرار النجارة، ضروري فيها العمل بالمواد المتاحة لديك مع الحفاظ في الوقت نفسه على الهدف النهائي في الذهن. لنأخذ مثل بحثنا في ليبيا، وتحديدًا المرحلة الثانية المتعلقة بمؤسّسات العدالة. كان هدف كل واحد من الباحثين الاثني عشر المتخصصين في موضوعات مختلفة كتابة دراسة حالة (منزل خشبي). يمكننا تشبيه جميع مؤسّسات العدالة في ليبيا بالغابة، ثم تمثل مؤسّسة واحدة مختارة (مثل محكمة سبها الابتدائية) شجرة واحدة. فكرنا كثيرًا في اختيار هذه الحالة أو هذه الشجرة تحديدًا: لماذا هذه وليس غيرها؟ هل هي متاحة؟ هل هي مثيرة للاهتمام بما يكفي؟ هل تعكس بما فيه الكفاية الفئة الكاملة لمؤسّسات العدالة، أي الغابة؟

يمكن تشبيه إجراء البحث في هذه المؤسّسة الواحدة بقطع الشجرة -أي إنتاج الأخشاب أو "البيانات الخام" (مثل الملاحظات، والتفريغات النصية، وما إلى ذلك). يساعدك تحليل البيانات على الانتقال من الأخشاب إلى الألواح، أي من "البيانات الخام" إلى مواد قابلة للاستخدام في مشروعك (مثل الموضوعات، أو الاقتباسات المنظمة، أو الرموز). أما المنزل الخشبي، فهو فصل دراسة الحالة، وهو الهدف النهائي. ويلزم لكتابة هذا الفصل أن تكون لديك بيانات خام كافية، وأن تخصص وقتًا وجهدًا كبيرين لتحليل هذه البيانات بعناية.

غالبًا ما يُنظر إلى البحث الإمبيريقي على أنه عملية دائرية، تُعرف أيضًا بـ "الدورة الإمبيريقية" (de Groot 2006)، ينتقل الباحثون من الملاحظات، إلى "الفرضيات الاستقرائية أو التفسيرات المعممة"، ثم إلى الصياغة الاستنباطية للتجارب لاختبار هذه الفرضيات، ثم إلى اختبار النتائج وتقييمها وانعكاساتها على النظرية، ثم العودة إلى ملاحظات جديدة. ولأسباب عملية وفلسفية، يميل الباحثون الكميون إلى المرور بهذه المراحل مرة واحدة، في حين يتضمن البحث الكيفي غالبًا دورات أصغر متعددة، وقد تكون مراحله أقل خطية. فقد تبدأ في كتابة شيء بناءً على مقابلاتك الأولى، ثم تكتشف أنك تفتقد بعض العناصر، فتعود لإجراء مزيد من البحث. ومع كل مقابلة تجريها وتفرّغها، يحتمل أن تتولد لديك أفكار جديدة حول دراسة الحالة، وأن تضع استنتاجات أولية للتحقق منها في مقابلات لاحقة. ولا ينبغي إساءة فهم هذه المرونة في البحث الكيفي: فقبل البحث عن الأنماط، أو استنباط التفسيرات أو الفرضيات، أو المساهمة في بناء النظرية، يجب أن تكون قد جمعت بيانات كافية وعالية الجودة، وأن تكون قد كتبت تفريغات جيدة للمقابلات أو ملاحظات دقيقة للملاحظة (انظر القسم 7-2). هذه النصوص هي "البيانات" الأساسية التي ستحللها.

2-9 تحليل البيانات: الترميز

بعد أن تحصل على مواد/بيانات بحثية كافية وعالية الجودة (مثل تفريغات المقابلات، وتدوينات الملاحظة، وسجلات المحاكم، وملفات القضايا، ومذكرات اليوميات)، يمكنك إعادة قراءتها ودراستها، بحثًا عن الموضوعات، والأنماط المتكررة، والفروق. للقيام بذلك طرق مختلفة. إحدى الطرق الشائعة هي "الترميز" أو "الفهرسة". توجد برامج حاسوبية مثل (ATLAS.ti) و(NVivo) و(MAXQDA) رغم أن دعمها للغة العربية محدود. ويمكنك أيضًا القيام بذلك يدويًا، رغم أن ذلك يتطلب جهدًا أكبر، لكن يمكن تنفيذ شكل أساسي من "الترميز" اليدوي في ست خطوات:

1. أعد قراءة التفريغات النصية.
2. قم بتمييز (تظليل) الاقتباسات المهمة.
3. اكتب "الرموز" الناشئة في الهامش.
4. صنّف الرموز، وفكّر في العلاقات و"الموضوعات".
5. أعدّ مسودة مخطط الفصل/التقرير بناءً على الخطوة 4.
6. انسخ الاقتباسات المهمة داخل المخطط.

قراءة التفريغات أمر مباشر، لكن ماذا يجب أن تميّز أو "ترمّز"؟ هذا قرار تفسيري يعود إليك. قد تميّز شيئًا تجده مفاجئًا، أو شيئًا يساعدك في الإجابة عن سؤال/أسئلة بحثك، أو شيئًا يتعارض مع ما قاله مستجيب سابق أو نظرية معينة أو يؤكدها. يمكن أن تكون "الرموز" كلمات أو اختصارات أو أرقامًا تُكتب في الهامش. يمكنك إجراء الترميز استقرائيًّا، أو حتى باستخدام كلمات المستجيب نفسه (الترميز الحي)، يمكنك أيضًا الترميز استنباطيًّا، برموز مستمدة من النظرية أو الأدبيات الأكاديمية (مثل: "العقبات"، "المطالبة") (انظر الملحق 6: الأكواد الاستنباطية). ويوصي راسل برنارد بالجمع بين هذه الأساليب. لننظر في مثل. لقد عدَّلنا النص التالي من مقابلة أجراها أحد زملائنا الليبيين، وأضفنا إليه بعض الرموز.

جدول 5 نموذج تفريغ مقابلة 1أ

الوقت	المتحدث	نص	رموز
3.00	مُجري المقابلة	ماذا فعلتِ حين بدأ زوجك في ضربك؟	
3.10	المستجيبة	اشتكيتُ إلى أمي من إهاناته وضرباته، وقالت لي أن أتحلى بالصبر. نحن أسرة لا تفضِّل الطلاق ولا ترحم المرأة المطلقة.	الوسيط (أم) العقبة: التقاليد العائلية.
		لدينا ستة أطفال معًا، منهم فتاة تعاني من كثير من المشاكل الصحية. كانت علاقتنا أفضل قبل الحرب.	العقبة: القلق على الأطفال.
		لأنني كانت علاقتي بالجيران طيبة. استعنتُ بهم، وكان زوجي يخافهم.	السياق: الحرب.
			الوسيط (جيران).

لاحظ أن المستجيبة لا تستخدم كلمتي «عائق» أو «وسيط»، فهذان ترميزان استنبطناهما من النظرية، ولكننا نفسّر جزءًا من إجاباتها على أنه يتعلق بـ«عوائق». في أثناء ترميزك نصوص المقابلات الخاصة بك، يمكنك تنظيم ترميزاتك أكثر (الخطوة 4). اختر الترميزات ذات الصلة بدراسة الحالة الخاصة بك، وربما تصنِّف بعضها ضمن عناوين أو موضوعات أكبر. وغالبًا ما يكون ذلك بإنشاء ما يُعرف بـ "دليل الترميز". في مثلنا، يمكن أن يبدو الأمر على النحو التالي:

جدول 6 نموذج لدليل الترميز

الموضوع الشامل	الموضوع الفرعي	اقتباسات من المقابلة
سياق	الحرب	"كانت علاقتنا أفضل قبل الحرب" (1أ).
الوسطاء	أمٌّ	"اشتكيت إلى أمي من إهاناته وضرباته، وقالت لي أن أتحلى بالصبر" (1أ).
	جيرانها	"قبل الحرب لأنني كانت علاقتي بالجيران طيبة. استعنتُ بهم، وكان زوجي يخافهم" (1أ).
العقبات	التقاليد العائلية	"نحن أسرة لا تفضِّل الطلاق ولا ترحم المرأة المطلقة" (1أ).
	القلق على الأطفال	"لدينا ستة أطفال معًا، منهم فتاة تعاني من كثير من المشاكل الصحية" (1أ).

يُعدّ «الموضوع الشامل» أكثر تجريدًا من «الموضوع الفرعي» الذي يُعد بدوره تلخيصًا أو تجريدًا لنص المقابلة. وأنت تستخلص الموضوعات من نصوص مقابلاتك، قد تبدأ أيضًا في التفكير في الروابط بين هذه الموضوعات، وكذلك في أفكار لفصل دراستك.

قد يُسهم الترميز في تشكيل مخطط فصل دراستك (انظر القسم 10). ومنذ مرحلة مبكرة من البحث، قد يفيدك أن يكون لديك مستند منفصل يتضمن مخططًا أوليًا للفصل. وبحسب البنية التي تفضلها، يمكنك تخصيص فقرة أو قسم لكل من الموضوعات (مثل: العوائق) التي ظهرت في الترميز. يمكنك بعد ذلك نسخ الاقتباسات ذات الصلة من نصوص المقابلات، ولصقها في هذا المستند مع بعض السياق. وهكذا يتحول مخططك تدريجيًا إلى مسودة أولية جدًا لفصل دراستك. إن الترميز بهذه الطريقة يمزج بين النهجين الاستنباطي والاستقرائي في البحث. فاستنادًا إلى النظرية، تكون لدينا فكرة عمّا قد نجده (مثل: عوائق تيسُّر العدالة)، ولكن عند النظر في البيانات نجد تفاصيل محددة (مثل: التقاليد العائلية، القلق على الأطفال) ربما لم نكن نتوقعها. ومع بحثك عن أنماط أو موضوعات في البيانات، تبدأ في التقدّم نحو كتابة نتائجك وإضافة تفسيرات أو فرضيات مقترحة.

10 كتابة فصل دراسة حالة

لقد أجريت بحثك، ونظّمت موادك البحثية، وبدأت في تحليلها. والآن تريد الانتقال من كنزك الغني بالمعلومات والانطباعات والرؤى إلى نص متماسك ومقنع. تتطلب هذه العملية التركيز والاختيار: فـ«الخريطة ليست هي الإقليم»! ولكن لا يمكن أن تكون هناك خريطة جيدة دون معرفة عميقة بالإقليم. لذلك قد يفيد في البحث الكيفي الجمعُ بين مرحلتي تحليل البيانات والكتابة: فبينما تجري البحث وتبدأ في تحليل بياناتك، دوّن بالفعل أفكارًا حول الموضوعات أو الأنماط أو حتى مخطط الفصل؛ وقد يفيد في أثناء الكتابة إعادة قراءة موادك البحثية.

يقدّم هذا الفصل بعض الإرشادات الإضافية في أربعة أقسام. أولًا، قسم عام عن الكتابة الأكاديمية. ثانيًا، قسم بقلم نجيب الحصادي حول الكتابة الأكاديمية باللغة العربية. ثالثًا، قسم يتضمن التعليمات التي قدّمناها للباحثين في المرحلة الأولى من بحثنا الكيفي في ليبيا حول الساعين إلى العدالة. رابعًا، قسم يتضمن التعليمات نفسها للمرحلة الثانية المتعلقة بمؤسّسات العدالة. ونأمل أن تُلهمك هذه المخططات لوضع مخطط يناسب بحثك الخاص.

10-1 الكتابة الأكاديمية

إن ممارسة البحث الأكاديمي تعني الانخراط في مجتمع أكاديمي عالمي. يمتد هذا المجتمع عبر الحدود الوطنية واللغوية والثقافية. وغالبًا ما يسعى الأكاديميون إلى فهم أفكار ونتائج أقرانهم عبر قرون من الزمن أو عبر قارات بعيدة. وقد يكون التواصل عبر هذه المسافات معقدًا. ولهذا فإن استخدام لغة أكاديمية واضحة يُعد أمرًا بالغ الأهمية: حتى يمكن أن يفهمنا مَنْ يعيشون في ظروف مختلفة جدًا عن ظروفنا. فالذين يكتبون يرغبون في أن يُقرأ لهم وأن يُفهموا.

لم يطوّر المجتمع الأكاديمي العالمي حتى الآن لغة واحدة موحدة. فالكثير من الأكاديميين يكتبون باللغة الإنجليزية، ويكتب آخرون بالعربية أو الصينية أو الفرنسية وغيرها. وحتى الباحثون الذين يستخدمون اللغة نفسها لا يستخدمونها بالطريقة نفسها. فهناك أعراف تخصصية؛ فعلى سبيل المثل، في الكتابة الأنثروبولوجية يُشجَّع استخدام الضمائر الشخصية («أنا»، «نحن»)، في حين يفضل معظم الباحثين في القانون صيغًا أكثر حيادية («هذه الورقة»، «هذا البحث»). وتوجد اختلافات في الأذواق؛ فبعضهم يفضل الإيجاز، ويعجب آخرون بالجمل الطويلة المتقنة.

ومع ذلك، نقدّم لك بعض الإرشادات حول ما نراه كتابة أكاديمية جيدة. وقد استُلهم بعض ذلك من كتاب ويليام سترنك "عناصر الأسلوب" (The Elements of Style). فيما يلي مجموعة من المبادئ التي قد تفيد مراعاتها في الكتابة:

1. استخدم لغة بسيطة قدر الإمكان، ومعقدة بقدر ما تستدعي الضرورة. إذا كان بالإمكان التعبير عن فكرة ما بمصطلحات بسيطة كافية، فافعل ذلك.
2. اكتب بإيجاز قدر استطاعتك. ينطبق ذلك على الجمل، والفقرات، والفصول، بل على المنشورات كاملة. الهدف هو أن تُفهَم، لا أن تملأ وقت القارئ أو تُبهره بقدراتك اللغوية.
3. لذلك لا تربط بين جملتين مستقلتين بفاصلة، ولا تستخدم الفاصلة (،) عندما يمكنك استخدام النقطة (.).
4. اجعل الفقرة وحدة الإنشاء والتأليف: فقرة واحدة لكل موضوع. والقاعدة العامة أن تبدأ كل فقرة بجملة دالة على موضوعها، واختمها بما يتوافق مع بدايتها.
5. استخدم أسلوب الكتابة المبني للمعلوم (ترتيب الكلمات: فعل، فاعل، مفعول به) بدلًا من المبني للمجهول، لذا اكتب: «قدّمت خديجة الدعوى» بدلًا من «تم تقديم الدعوى من قبل خديجة». فالمبني للمعلوم أكثر وضوحًا.
6. فضّل الخاص على العام، والواضح على الغامض، والملموس على المجرد. لا تكتب: «بعد فترة من الزمن، تم رفض القضية من قبل قاضٍ لأسباب إجرائية»، إذا كان بإمكانك أن تكتب: «في سبتمبر 2016، رفض القاضي خالد من المحكمة الابتدائية في سبها القضية، معللًا ذلك بأن الشرطة ارتكبت سلسلة من الأخطاء أثناء الاستماع إلى الشهود». فالتحديد يحافظ على انتباه القارئ وينقل معلومات أكثر.

7. احذف الكلمات غير الضرورية (الحشو). لا تكتب: «السؤال حول ما إذا كان»، بل اكتفِ بـ «ما إذا كان». ولا تكتب «نظرًا لحقيقة أن»، بل اكتب «لأن» أو «إذ».
8. حدّد جمهورك (من تستهدفه بكتابتك)، وقدّم له المعلومات اللازمة. فكّر فيما يعرفه بالفعل، وما يحتاج إلى معرفة المزيد عنه.

2-10 الكتابة الأكاديمية باللغة العربية

لمشروع «تيسُّر العدالة في ليبيا» كتب الأستاذ نجيب الحصادي من جامعة بنغازي نصًا قصيرًا باللغة العربية حول الكتابة الأكاديمية موجّه للباحثين الذين يكتبون بالعربية، ننقله لأهميته:

يختلف النص العلمي عن النص الصحفي، والإبداعي، والديني، وسائر أنواع النصوص، حيث لكل نوع قواعده وشروطه ومبادؤه واحترازاته الشكلية والموضوعية الخاصة به. وفيما يلي أوجز بعض ما يختصّ منها بالكتابة العلمية، عسى أن تفيد منها، بما يسهم في جعل بحثك أشدّ ولاء لروح العلم.

- يجب ابتداء أن تكون لغتك سليمة، نحوا وصرفا، فترفع الفاعل، وتنصب المفعول، وتجرّ المضاف إليه، وتجزم فعل الأمر، وانتبه بوجه خاص للممنوع من الصرف، فهو ينصب بالفتحة بدلا من الكسرة ولا ينوّن، وتجنّب استخدام الفعل المبني للمجهول إذا كان الفاعل معروفا، فإذا اضطررت إليه، لا تستخدم كلمة "تم" في التعبير عنه. استخدم "إن"، بدلا من "أن" بعد "حيث"، وبعد "إذ"، وبعد فعل القول أيا كانت صيغته. وليكن لديك اهتمام كاف بتشكيل الكلمات التي قد تلتبس دلالاتها في حالة تدوينها دون تشكيل، فالسكّر حلال، لكن السكر حرام.
- لا تضع مسافة بعد القوس الأيمن، ولا قبل القوس الأيسر، ولا بعد واو العطف، ولا تضعها قبل الفاصلة، بل بعدها، ولا تضعها قبل النقطة التي ينتهي بها السطر. وإذا استخدمت النقطتين (:) بعد أي عنوان فرعي، فاستخدمها في سائر العناوين الفرعية، ويفضّل ألا تستخدمها إلا إذا كانت هناك حاجة إليها.
- حاول دائما أن تكون جملك قصيرة، واستخدم علامات الترقيم بعناية. الجمل الطويلة تجهد القارئ، وعلامات الترقيم تعطيه فرصة التقاط أنفاسه.
- يجب أيضا أن تجعل نصّك سلسا، فلا تنتقل فجأة دون تقديم من موضوع إلى آخر. وبالمجمل، يفترض أن يكون البحث متماسكا بحيث يحيل كل جزء فيه إلى تاليه.
- يجب أن تكون كل فقرة من فقرات البحث متماسكة، تدور حول موضوع محدّد. وابدأ الفقرة بعبارة تحدّد موضوعها بشكل مكثف، ثم استطرد في التفاصيل، وفي ختامها حاول أن تقيم علاقة مع ما استهللتها به، كما لو أن الفقرة تبدأ بتساؤل وتنتهي بإجابة. قد تكون هناك استثناءات لهذا الأسلوب في العرض تضطر إليه، لكنه أوثق سبل الحفاظ على الوحدة العضوية للفقرة، وللبحث بوجه أعم.
- العناوين الجزئية أو الفرعية مهمة، والتناسب بين المساحات المحدّدة لكل منها مهم أيضا. العناوين المثيرة للانتباه تغري القارئ باستكمال قراءة البحث، ولكن تجنب العبارات البلاغية والمبالغة التي تجور على المعنى.
- لا تقل في كلمات كثيرة ما تستطيع قوله، بالقدر نفسه من الوضوح، بكلمات أقلّ. ولا تقل شيئا ثم تعيد قوله في موضع، ما لم تكن هناك حاجة ماسّة إلى ذلك. وحتى في هذه الحالة، أعد الصياغة واجعلها موجزة، بحيث تقتصر وظيفتها على تذكير القارئ بما سبق لك قوله. سوف توفر الكثير من الشطب على المراجعين.
- وبوجه عام يجب أن يكون أسلوبك في العرض بسيطا بالقدر الذي يسمح به السياق، دون أن يسرف في التبسيط وتوضيح الواضح. وتذكر عبارة أينشتاين: "لنجعل الأفكار تبدو أبسط ما تكون، ولكن ليس أبسط من ذلك".
- راهن بقدر مناسب على ذكاء القارئ، وعلى كونه أساسا مواطن ليبي يعرف الكثير مما قد يجهله الأجنبي.

- تجنّب قدر الإمكان الأفكار المجرّدة، فإذا اضطررت إليها فاضرب من الأمثلة ما يسهم في جعلها أسهل على الفهم. ولاحظ أن الأسلوب العيني، الملتصق بالمحسوس والمتجسّد، أكثر دقة وأليق بالكتابة العلمية، فكن محدّدا في العرض، إذا كانت البيانات تسعفك في ذلك.
- راع التوثيق، وآلياته معروفة، ولا تذكر رأيا دون أن تنسبه إلى صاحبه.
- مراجعة الأدبيات لا تعني فحسب عرض مصادر تتناول إشكالية البحث، بل تعني أيضا تبيان كيف أنها لا تغطي ما يحاول بحثك تغطيته، أو تعاني من قصور سوف تتداركه فيه.
- هناك ما يعرف بالحساسة المفهومية (conceptual sensitivity)، أي القدرة على التمييز بين المفاهيم المتشابهة، وهي مهارة تحليلية، تتطلب القدرة على تعريف المفاهيم، وهي أيضا مهارة معرفية، من حيث إنه من المرجح أن يكون أكثرنا علما أقدرنا على تحليل المفاهيم وعقد تمييزات وإقامة علاقات بينها. ولهذا فإن الاطلاع الواسع والمتنوع مفيد في صقل الحساسة المفهومية.
- ولاحظ أن معظم الخلافات التي تنشأ بين البشر ناجمة عن اختلاف تعريفاتهم للمفاهيم التي يدور الخلاف حولها، ولذلك حاول دائما تعريف المفاهيم التي تتوقع أن يكون هناك خلاف حولها، وهذا يسري خصوصا على المفاهيم الاصطلاحية التي تتوقع أن يجهلها القارئ غير المتخصّص.
- وحاول قدر الإمكان أن يكون كل تعريف تطرحه جامعا، يسري على جميع الماصدقات (intensions)، أي جميع الأفراد الذين يفترض أن يصدق عليهم؛ مانعا، لا يسري على غيرهم. تعريف الإنسان بأنه كائن حي، جامع، لأنه ينطبق على كل أفراد الجنس البشري الذي يشكلون ماصدقات مفهوم الإنسان، لكنه ليس مانعا، لأن ينطبق أيضا على الحيوان والنبات. أما تعريف الإنسان بأنه كائن حي عاقل ذو شعر أسود فليس مانعا، لأنه يستبعد ماصدقات واضحة لمفهوم الإنسان.
- وتجنب التعريفات الدائرية (circular definitions)، التي تذكر المعرّف في التعريف، إما بلفظه أو باستخدام جذره اللغوي (مثل قولنا إن النشاط العلمي هو النشاط الذي يمارسه العلماء).
- والتعريف الإجرائي (operational definition) أنجع وسيلة للخلاص من الإشكاليات التي تثيرها المفاهيم الغامضة (vague concepts) التي يصعب تحديد ماصدقاتها حتى في حال وضوح معانيها. ومن أمثلة المفاهيم الغامضة مفهوم العدالة، ومفهوم التسامح، ومفهوم رضا الساعي للعدالة.
- وفضلا عن الحساسية المفهومية، هناك ما يعرف بالحساسة اللغوية (linguistic sensitivity)، وهي مهارة تعبيرية تتعلق بفهم الجمل فهما دقيقا، وبالقدرة على استشعار الفروق الطفيفة بين جمل تبدو مترادفة من حيث المعنى. ومن بين استحقاقات الحساسة اللغوية البعد عن الجمل الملتبسة (ambiguous sentences)، التي تحتمل أكثر من معنى، إما لورود كلمات فيها تحتمل أكثر من معنى ("زرت المحامي العام")، أو لأنها مركّبة على نحو يجعلها تحتمل أكثر من معنى ("قابلت خبيرة القضايا صعبة المراس").
- والكتابة المستمرة، بمعنى تدوين الأفكار والخطرات بشكل دائم، من أفضل أدوات إرهاف الحساسة اللغوية، فهي تحسّن اللغة، وتشحذ الملكات الإبداعية والقدرات النقدية، وتقلل من الانحيازات الحدسية، وتخفف من حدة التسرع في حسم الأمور.
- والأفكار حين تكون حبيسة الذهن، لا يتضح عوارها كما يتضح حين تدوّن كتابة، ويشهد على هذا أن النقلات الاستدلالية غالبا ما تكون غائمة، وحين يشرع المرء في التعبير عنها كتابة، تتناسل الأفكار، وتصبح أكثر وضوحا. ولهذا، حدد في ذهنك ما تفكر فيه، واكتبه، وراجعه، ودقّق في صياغته، وتأكد من قوة حجتك عليه، واعرض الانتقادات التي تتوقع أن توجّه إليه، واستبق الرد عليها، ما لم يستبين لك أنها مقنعة، بما يوجب إعادتك النظر فيما أصدرت من أحكام.
- وكلتا الحساستين، المفهومية واللغوية، رافد للحساسة المنطقية (logical sensitivity)، ما يجعل الأقدر على تحليل المفاهيم والتمييز بين دلالات الجمل أقل عرضة للوقوع ضحية الأغاليط المنطقية والحجج الفاسدة.
- يجب أن تتمتع بقدر كاف من المزاج الارتيابي الناقد، بمعنى الاستعداد الدائم للتشكيك في الآراء الشائعة والمسلمات والبدهيات، وللتأمل في الأفكار النادرة والغريبة والغامضة والخلافية، وعدم التسرع في رفضها لمجرد أنها نادرة أو غريبة أو غامضة أو خلافية.

- ولهذا يلزمك الإمساك عن الجزم والقطع بما تخلص إليه من أحكام وآراء، مهما بدت لك بدهية ومدعاة للتيقن، وحاول دائما تجنب استخدام العبارات القطعية أو الجزمية التي تفيد التحقق، من قبيل "ولا شك في أن"، و"لا خلاف على أن"، و"هذا أمر لا يختلف عليه اثنان"، وحتى أدوات التأكيد، مثل "إن"، و"قد" التي تسبق الفعل الماضي، وأكثِر من العبارات التي تفيد التردّد في الحكم، من قبيل "لعل"، و"ربما"، و"يحتمل"، و"الراجح"، و"قد" حين تسبق الفعل المضارع.
- يجب أن تميز بين الأحكام الوصفية (descriptive) التي ترصد وقائع، أي أحكام ما يكون، وبين الأحكام التوصيفية أو المعيارية (prescriptive) التي توصي بتدابير بعينها، أي أحكام ما ينبغي. وحين تصدر حكما تعبّر به عن رأيك أو تفصح به عن انطباع لديك، فيجب أن يكون هذا واضحا تماما للقارئ.
- تجنّب الاستسهال، الذي يتمظهر في اختيار إشكالية بسيطة، لا يتطلب البحث فيها الكثيرَ من إعمال الفكر، فالاستسهال آفة البحث، وهو يغري صاحبه بمسلك تأدية الواجب بالحد الأدنى.
- ينبغي أن يكون مسار البحث واضحا، فثمة في البحث العلمي حاجة إلى خيط ينتظم حبات عِقده. بعض بحاثنا أكثر عناية باستحقاق الإحاطة أو الشمول الذي يناسب التقارير والكتب التدريسية، ولا يليق بالبحوث. ولكن تذكر أنك مكلف أيضا، في بعض المراحل، بكتابة تقارير، حيث يلزمك إيفاء ذلك الاستحقاق.
- نفتقد في أبحاثنا المحلية تعددية المشارب، وهذا مؤشر يتعلق ببينية التخصصات (interdisciplinarity)، التي تعمّق فهم الظواهر، وتشترط جماعية البحث، وتمكّن من التحقق الجمعي. وهذا ملّح بوجه خاص في مشروع "تيسّر العدالة"، الذي يفترض أن يكون قانونيا، واجتماعيا، وسياسيا، وتاريخيا.
- نفتقد فيها أيضا عقد موازنة دقيقة بين الحياء المعرفي والجرأة المعرفية؛ بين الحرص على أن تتناسب شدة اعتقادك في أي حكم تصدره مع يتوفر لديك من قرائن عليه، وبين الحرص أن يكون حكمك قويا بما يكفي لأن يكون موضعا للاهتمام، ولكن دون أن يقفز على الوقائع.
- والحياء المعرفي هو الواعز الذي يحض المرء على البحث والتقصي، والوازع الذي يردعه عن التيقن فيما يعتقد والجزم بما يقول. وهو ما يجعله يكشف عن شكوكه في آراء سبق له أن اطمأن إليها، ويعلّق الحكم فيما يشتبه عليه أمره، ويربأ بنفسه عن نسبة أحكام الآخرين إليه. وهو الذي يحضّه على الاعتراف بجهله على الملأ، دون أن يجد في اعترافه مدعاة للخجل.
- لكن الحياء المعرفي، حين يُسرف فيه، قد يكون على حساب الجرأة المعرفية، ولذلك يلزم أيضا أن تكون الآراء والنتائج التي تخلص إليها قوية بالقدر الأعلى الذي تسمح به البيانات.
- حاول ما استطعت أن تجعل بحثك ينطوي على تبصرات ملهمة (inspiring insights)، أي أفكار تقترح مسارات ومقاربات غير متوقعة، بما يضفي عمقا عليه. ليست هناك وصفة محددة لاقتناص مثل هذه التبصرات، ولكن التفكير خارج الصندوق، والنأي عن الكليشيهات والأفكار الشائعة من ضمن الأساليب التي تسهم في العثور عليها.
- وبالمجمل، يجب أن تكون شخصيتك واضحة في بحثك، سواء في أسلوبه اللغوي، أم البحثي، ويفترض مثلا أن يكون بحثك مغايرا في مجمله عن بحث أي باحث آخر، حتى في حال دراستكما للمؤسّسة أو القضية نفسها. وبالمناسبة، لا تتردد في استخدام كلمة "أنا" وفي استخدام الأفعال التي تنسبها إلى نفسك.
- وأخيرا، [...] لا تتردّد في الاستعانة بزملائك البحاث، خصوصا حين يكون هناك تقاطع بين المواضيع التي تشغلك وتشغلهم.

3-10 دراسة الحالة حول السعي إلى العدالة

خلال المرحلة الأولى من مشروع «تيسُّر العدالة في ليبيا»، أجرينا بحثًا قائمًا على دراسات الحالة حول السعي إلى العدالة. وقد اختلفت دراسات الحالة من حيث الشكل، لكن كل واحدة منها وصفت قضية عدالة معينة في ليبيا المعاصرة، كما عاشها أشخاص حقيقيون أجرى باحثونا مقابلات معهم، وذلك ضمن سياقها القانوني والسياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والتاريخي والجغرافي.

تضمّن كل فصل من فصول دراسة الحالة حالتين فرديتين أو ثلاث حالات (أشخاص يواجهون شكوى أو نزاعًا)[9]. إن دراسة حالة تشمل عدة أشخاص تتيح إجراء المقارنة. ولذلك كان على باحثينا أن يمتلكوا مادة مفصلة ومثيرة للاهتمام حول كل ساعٍ إلى العدالة، حتى يمكن مقارنتهم، مع الإشارة إلى أوجه الاختلاف والتشابه بينهم وشرحها.

كان من المقرر أن يتراوح طول كل فصل من فصول دراسة الحالة بين 6,000 و8,000 كلمة (منها الحواشي، باستثناء قائمة المراجع)، باستخدام حجم خط 14 وتباعد أسطر بمقدار 2. ويمكن مناقشة الاستثناءات الأطول أو الأقصر مع المشرفين. ولتسهيل إعدادنا لكتاب، حثثنا الجميع على استخدام أسلوب التوثيق الخاص بدليل شيكاغو. ولذلك، كانت المراجع تُدرج في الموضع المناسب داخل النص باستخدام اسم العائلة للمؤلف (أو المؤلفين) وسنة النشر (Ibrahim and Otto 2016)، ثم تُذكر مرة أخرى كاملةً في قائمة المراجع (Ibrahim, Suliman, and Jan Michiel Otto. 2016. Assessing Legislation for Libya's Reconstruction. Leiden: Van Vollenhoven Institute).

لكن ما الذي يجب تضمينه، وما الذي ينبغي استبعاده؟ قد يصل نص مقابلة واحدة إلى عشر صفحات أو عشرين، وقد أجرى باحثونا كثيرًا من المقابلات. لذلك، فإن كتابة الفصل تستلزم بالضرورة التجريد والتحليل والاختيار. ومع ذلك، طلبنا من الباحثين تضمين بعض الاقتباسات الدالة من المشاركين باستخدام «علامات الاقتباس».

وفي أثناء كتابة دراسة الحالة، أوصينا الباحثين باستخدام «طريقة الساعة الرملية»، وهي تقنية شائعة في الكتابة الأكاديمية. وكما هو الحال في الساعة الرملية، تكون بداية دراسة الحالة واسعة نسبيًا؛ إذ تناقش الموضوع، وأهميته، ومنهجيتك، وغير ذلك. أما القسم الأوسط فيكون أضيق وأكثر تحديدًا، وهو الأطول. ويعرض هذا القسم نتائجك الإمبيريقية المفصلة حول الحالة أو الحالات التي تدرسها. وهنا يمكنك استخدام «الوصف الكثيف»: أي الكتابة ليس فقط عن الوقائع الملحوظة، بل بطريقة أكثر ثراءً وعمقًا تقرّب القارئ من تجارب وتصورات الساعي إلى العدالة. فتوضح السياق (الثقافي)، والمعاني، والنقاشات، والدوافع لدى الفاعلين. لماذا يفعل الناس ما يفعلونه؟ على سبيل المثل، تذكّر القصة الوصفية لصالحة (انظر الملحق 1). وفي الختام، يتسع النص مرة أخرى؛ حيث تربط نتائجك الإمبيريقية بالموضوع العام الذي عرضته في البداية.

قد يختلف الهيكل الدقيق من باحث إلى آخر، إذ ينبغي أن يتبع الشكل الوظيفة. ومع ذلك، ولإعطاء باحثينا تصورًا عن العناصر التي توقعنا وجودها في الفصول (انظر الصفحة التالية)، قدمنا أيضًا تقديرًا تقريبيًا لعدد الكلمات في كل قسم لتقديم بعض الإرشادات، مع تشجيع الباحثين على عدم التردد في الخروج عن هذا التقدير إذا رأوا أن ذلك سيحسن تقريرهم البحثي. وللاطلاع على مثل أكثر تفصيلًا، انظر الملحق 7: مخطط خديجة.

---

9 قبلنا أيضًا دراسات الحالة التي تتناول ساعيًا واحدًا إلى العدالة، إذا توافرت الشروط التالية: أن يكون الباحث قد جمع قدرًا كبيرًا من البيانات ذات الصلة والتفاصيل حول هذا الشخص تحديدًا، وأن تتيح هذه البيانات كتابة فصلٍ ثريٍّ ومثير للاهتمام عن رحلته في السعي إلى العدالة، وأن يتمكّن الباحث من تبرير أن هذا الشخص ليس حالةً شاذة، بل يمثّل نمطًا عامًا، وأن يقدّم ذلك إجابةً مقنعةً عن أسئلة البحث، ومنها أسئلة "لماذا"، مع توظيف بعض مفاهيم "السعي إلى العدالة" الواردة في هذا الدليل البحثي.

1. المقدمة (1000 كلمة)

1-1 عرض المشكلة: ما «قضية العدالة» التي تركز عليها، ولماذا؟ مرجحٌ أن يستند ذلك إلى تقرير المراجع السابق الخاص بك،[10] وأن يشير إلى منشورات سابقة (أكاديمية، إعلامية، سياساتية، قانونية) لبيان ما هو معروف وما لم يُعرف بعد حول موضوعك. يمكنك أيضًا تضمين شيء عن طبيعة المشكلة وحجمها.

2-1 سؤال (أسئلة) البحث: ما أسئلة البحث في دراسة الحالة الخاصة بك؟ ملاحظة: هذه الأسئلة أكثر تحديدًا من أسئلة البحث العامة للمشروع، وأوسع من أسئلة المقابلات (انظر القسمين 5 و6).

3-1 المنهجية: كيف أجريت هذا البحث؟ ماذا فعلت للحصول على البيانات التي تعرضها في دراسة الحالة هذه؟

2. وصف الحالة (أو الحالات) (1000 كلمة)

1-2 أين؟ أين تجري هذه الحالة؟ وصف موجز لمنطقة البحث وسكانها. قد يتضمن ذلك خريطة أو صورة.

2-2 من؟ تقديم الساعين إلى العدالة ومشكلتهم المتعلقة بالعدالة. بعض معلوماتهم الأساسية، كمهنتهم. ويُدرج أيضًا سبب اختيارك لهؤلاء الأشخاص، وما الذي يجعل حالاتهم مثيرة للاهتمام؟ لا تُدرج البيانات الشخصية (مثل الاسم، مكان الإقامة، المهنة، إلخ) إلا إذا وافق المشارك على ذلك!

3. وصف مسار (مسارات) العدالة (4000 كلمة)

ماذا؟ اشرح كيف نشأت المشكلة. ماذا فعل «الساعون إلى العدالة» (أبطال دراستك) ردًا على ذلك؟ كيف حاولوا حل مشكلتهم، ولماذا؟ هل تفاعلوا مع مؤسّسات العدالة، وإذا كان الأمر كذلك، مع أي مؤسّسات ولماذا؟ ما تجاربهم؟ كيف تأثر مسارهم نحو العدالة بسياقات مختلفة (دينية، ثقافية، اقتصادية، أمنية، إلخ)؟ مرجحٌ أن يشكل هذا الجزء العمود الفقري لكل دراسة حالة. وسيشمل غالبًا كثيرًا من الاقتباسات المباشرة من المشاركين، حتى يتمكن القارئ من رؤية الأمور من وجهة نظرهم.

4. التحليل (1000 كلمة)

ماذا يعني ذلك؟ ما دلالة نتائجك؟ فسِّر موادك ونتائجك في ضوء المنشورات التي ناقشتها في 1-1 السابق. يمكنك هنا التأمل فيما تقوله حالتك عن قضية العدالة (أي «ماذا»)، وعن «تيسُّر العدالة»، و«العوائق»، و«العناصر الفعّالة». حدّد أبرز النتائج اللافتة لديك. كما يمكنك أيضًا التطرق بإيجاز إلى أي قيود في دراستك أو منهجيتك.

5. الخاتمة (1000 كلمة)

1-5 اعرض أهم نتائجك واستنتاجاتك، وأجب عن أسئلة البحث.

2-5 اقتراحات لبحوث مستقبلية .

3-5 وربما اقتراحات تتعلق بالسياسات والقانون.

10 في مرحلة مبكرة من البحث، طلبنا من كل باحث أن يُعدّ تقريرًا يتضمن مراجعة للأدبيات المتعلقة بالموضوع العام لبحثه.

6. قائمة المراجع

في المقدمة، يمكنك تضمين قسم حول منهجيتك؛ أي ما فعلته للحصول على مواد البحث. فالبحث الكيفي ليس مثاليًا ونادرًا ما يسير تمامًا كما خُطط له، خاصة في سياق مثل ليبيا. وبالطبع، فإن الطريقة التي تمكنت بها من إجراء البحث ستؤثر فيما يمكنك التوصل إليه. ومن الممارسات الجيدة أن تُظهِر وتناقش بإيجاز خياراتك، وقيودك، وارتجالاتك فيما ستنشره. وللبدء يمكنك التفكير فيما يلي:

1. **طرق البحث والبيانات:** ما الأساليب التي استخدمتها (مثل المقابلات شبه المُنظَّمة، مناقشات مجموعات التركيز، ملاحظات المحاكم، البحث الأرشيفي)، وما نوع البيانات التي جمعتها؟
2. **الوصول إلى المستجيبين:** مع من تمكنت (أو لم تتمكن) من التحدث، وماذا فعلت لإقناعهم؟ قد يكون بعض المستجيبين قد رفضوا أو انسحبوا من الدراسة.
3. **الموافقة المستنيرة: هل وضَّحت هدف البحث وخلفيته؟** هل ناقشت شروط المشاركة مع الأفراد؟
4. **ما الذي لم تتمكن من فعله؟** ربما كان بعض الأشخاص أو الأماكن أو الموضوعات غير متاحة.
5. **التموضع البحثي:** هويتك تؤثر فيما تراه. لو كتب سمكٌ عن العالم، لكتب عن البحر. كيف يمكن لهويتك (مثل الجنس، العمر، مكان الميلاد) أن تكون قد أثرت في بحثك تأثيرًا حسنًا أو سيئًا؟

10-4 دراسة الحالة حول مؤسّسات العدالة

خلال المرحلة الثانية من مشروع «تيسُّر العدالة في ليبيا»، أجرينا بحثًا قائمًا على دراسات الحالة حول «مؤسّسات تقديم العدالة» أو باختصار «مؤسّسات العدالة». وقد تشابهت هذه الدراسة في جوانب كثيرة مع الدراسة المتعلقة بـ«السعي إلى العدالة» (انظر القسم 2-10). وكانت المبادئ العامة، والشكل، وإرشادات الأسلوب هي نفسها.

يمكن أن يختلف هيكل دراسة الحالة مرة أخرى من باحث إلى آخر، إذ ينبغي أن يتبع الشكل الوظيفة. ومع ذلك، كُتبت الصفحات التالية لإعطاء الباحثين تصورًا عن العناصر التي نأمل في رؤيتها. وقد اختلفت المؤسّسات محل الدراسة، وكان المخطط التالي أكثر ملاءمة للمحكمة مقارنةً بمجلس حكماء أو المحاماة العامة. كما كان لدى الباحثين بيانات أكثر حول بعض الأسئلة والعوامل مقارنة بغيرها، لذلك قد تطول بعض أقسام الدراسة.

لمعظم المؤسّسات التابعة للدولة (مثل المحاكم والنيابات) كانت هناك إجابات رسمية بحتة على مختلف الأسئلة الواردة في المخطط. وكانت هذه الإجابات تحيل إلى النصوص القانونية والسياسات والحقوق ذات الصلة، ولكن في هذه الدراسة، كنا مهتمين أيضًا اهتماما خاصًا بمعرفة ما يحدث في الواقع العملي. إذ غالبًا ما يوجد تفاوت بين ما هو مكتوب وما يُطبق. كما توجد فروق بين القاعدة (ما يُفترض أن يحدث وفقًا للقانون أو الدين أو الأيديولوجيا) والمعيار العملي (ما يعتقد العاملون في المؤسّسة أنه ينبغي فعله). لذلك، قارن بين المنظورين: ما تعلمته من القوانين واللوائح، وما تعلمته من الملاحظات والمقابلات.

القسم 1: المقدمة (1000 كلمة)

1-1 عرض المشكلة

ما مؤسّسة العدالة التي تركز عليها، ولماذا؟ ولماذا تُعد هذه المؤسّسة مهمة للدراسة ضمن هذا المشروع حول تيسُّر العدالة في ليبيا؟ يمكنك هنا الإشارة إلى تقاريرنا في المرحلة الأولى (دراسات الحالة والتقرير النهائي)، وكذلك إلى منشورات سابقة أخرى (أكاديمية، إعلامية، سياساتية، قانونية). وفي المقام الأول، تُعد المنشورات المتعلقة بمؤسّستك في ليبيا ذات صلة، فيمكنك ذكر نتائجها وحججها واستنتاجاتها. وثانيًا، يمكنك الاستفادة من منشورات حول مؤسّسات مشابهة في دول أخرى (-1 دول عربية، -2 دول غير غربية أخرى، -3 دول غربية).

2-1 سؤال (أسئلة) البحث

ما أسئلة البحث في دراسة الحالة الخاصة بك؟ ملاحظة: هذه الأسئلة أكثر تحديدًا من الأسئلة العامة للمشروع، وأوسع من أسئلة المقابلات (انظر القسمين 5 و6).

نرغب أساسًا في معرفة:
ما الأشخاص والمشكلات التي تُعرض على هذه المؤسّسة؟
ماذا يحدث داخل المؤسّسة بشأن هذه المشكلات، ومن يقوم بذلك، وكيف، ولماذا؟
كيف تتفاعل المؤسّسة مع الساعين إلى العدالة، وكيف تستجيب لهم؟

هل هذه الاستجابات مُرضية من وجهة نظر الساعين إلى العدالة، والقانون الليبي، ومبدأ سيادة القانون؟
كيف تتأثر طرق تعامل المؤسّسة مع القضايا وتفاعلها واستجابتها بما يلي: أ) العوامل المؤسّسية، ب) عوامل تتعلق بالفئة المستهدفة/بالساعين إلى العدالة (مثل «الثقل الاجتماعي»، «القدرة على الفعل والنفوذ»)، ج) العوامل السياقية؟
هل توجد مبادرات أو تدخلات (محلية أو إقليمية أو وطنية أو دولية) تقلل من العوائق وتعزز فرص تيسُّر العدالة، أو يمكن أن تفعل ذلك مستقبلًا؟[11]

3-1 المنهجية

كيف أجريت هذا البحث؟ ما البيانات التي لديك وكيف حصلت عليها؟ ما نوع الوصول الذي كان لديك إلى موضوع الدراسة؟ هل واجهت صعوبات؟ وكيف تعاملت معها؟[12]

---

11 على سبيل المثل: بدأت النيابة العامة في رقمنة قضاياها وإجراءاتها. هل أدى هذا إلى تحسينات ملحوظة؟ يوجد في سبها قاضي للإشراف يعمل عمل "حارس البوابة" للمحكمة الجزئية. ما نوع التأثير الذي يحدثه ذلك على أداء المحكمة ووصول الناس إلى العدالة؟

12 على سبيل المثل: في شهري فبراير ومارس، أجريت مقابلة مع كاتب المحكمة ومسجلها وقضيت خمسة أيام في مراجعة سجلات المحكمة. خلال شهري إبريل ومايو، أمضيت 15 يومًا في حضور ومراقبة لجلسات المحكمة. وفي شهري يونيو ويوليو أجريت مقابلات شبه مُنظَّمة: خمس منها مع القضاة، وخمس مع المحامين، وعشر مع المتنازعين. في البداية واجهت صعوبات في الوصول إلى المحكمة، لكن الأمر تحسن بعد أن أرسل لي الدكتور إبراهيم خطاب توصية.

القسم 2: مؤسّسة العدالة: نظرة عامة (3000 كلمة)

2-1 السياق، الاختصاص، وحجم القضايا

2-1-1 وصف المشهد: كيف تبدو المؤسّسة (مبناها، موظفوها، «عملاؤها») في يوم عمل عادي؟ أين تقع هذه المؤسّسة؟ وصف موجز لمنطقة البحث وسكانها. قد يتضمن ذلك خريطة أو صورة. ويمكن أيضًا الإشارة إلى تاريخ تأسيس المؤسّسة وأهم التغيرات التي مرت بها.

2-1-2 الاختصاص:
ما أنواع المشكلات والأشخاص التي تقع ضمن اختصاص هذه المؤسّسة؟

2-1-3 الحجم الفعلي للقضايا: ما أنواع القضايا/المشكلات التي يطرحها الناس عمليًا؟ قدّم عرضًا عامًا -ويفضل أن يكون كميًا- لعدد القضايا سنويًا، وعددها حسب الفئات. وقد تكون المؤسّسة نفسها قد حددت بالفعل هذه الفئات في سجلاتها أو في المقابلات (مثل: «طلاق»، «ميراث»، «ديون»). حاول تسجيل هذا العرض الكمي باستخدام برنامج Excel، بما يسمح بإعداد رسوم بيانية مرافقة. والأفضل الحصول على بيانات لعدة سنوات لإظهار التغيرات عبر الزمن.

في هذا القسم، يمكنك أيضًا ذكر أنواع القضايا التي تُعد سهلة أو صعبة المعالجة وفقًا لموظفي المؤسّسة. كما يمكنك الإشارة إلى وجود أشخاص لديهم مشكلات تقع ضمن اختصاص المؤسّسة، لكنهم لا يلجؤون إليها، ربما لأنهم يفضلون حل النزاعات خارج المحكمة، بالتصالح أو بطرق أخرى.

2-2 مراحل معالجة القضايا، النتائج، الأحكام، وسبل الانتصاف

2-2-1 ما المراحل الرئيسة في معالجة القضايا داخل المؤسّسة من البداية إلى النهاية؟ صف هذه المراحل بعموم وإيجاز (مع إمكانية التفصيل لاحقًا).

2-2-2 ما النتائج الرئيسة في مختلف مراحل معالجة القضايا؟ مثل عدد القضايا المسجلة وأنواعها، وعدد الجلسات أو المقابلات أو جلسات الاستماع وأنواعها، وعدد القرارات الصادرة وأنواعها. كم قضيةً متراكمة؟ يمكنك الاعتماد على سجلات المؤسّسة، وإذا لم تكن متاحة فعلى المقابلات. كما يمكنك أن تذكر هل القضايا تُرفض كثيرًا، وعلى أي أساس[13].

2-2-3 ما أنواع القرارات/الأحكام/وسائل جبر الضرر التي تقدمها المؤسّسة؟ صف بإيجاز شكل الحكم «النموذجي». ويمكنك تقديم عرض كمي للأحكام أو وسائل جبر الضرر خلال العام الماضي.

2-2-4 هل يلجأ الناس غالبًا إلى الطعن في الأحكام؟ وإذا كان الأمر كذلك، فأين يتجهون؟ وإلى أي مدى يلاحظ المشاركون وجود مشكلات خطيرة في تنفيذ الأحكام؟

13 على سبيل المثل: في بعض الأحيان، يرفع المتنازعون نزاعاتهم على الأراضي إلى المحكمة الابتدائية، دون أن يكون لديهم الوثائق الكافية حول علاقاتهم الأسرية. ويجوز للمحكمة أن ترفض مثل هذه القضايا ظاهريا. وفي حالات أخرى، لا يعلم المتنازعون إلا في مرحلة المحاكمة أن مطالبتهم لا تفي بالمتطلبات الإجرائية الأساسية، ومِن ثَم فإن المحكمة غير قادرة على إصدار الحكم.

2-3 الموارد

2-3-1 الموارد البشرية
ما الموارد البشرية المتاحة، بحسب الفئات الوظيفية والأعداد؟ وهل هي كافية كمًا ونوعًا للقيام بما يلزم لمساعدة الساعين إلى العدالة في الوصول إليها؟[14]

2-3-2 الموارد المادية
ما أهم الموارد المادية المتاحة (المبنى، الغرف، المعدات المكتبية، الكهرباء، المياه، التكييف/التدفئة، مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؟ وهل هي كافية كميًا ونوعيًا للقيام بما يلزم لمساعدة الساعين إلى العدالة في تيسُّر العدالة؟

2-3-3 الموارد القانونية ومصادر المعلومات الأخرى الأساسية
هل تمتلك المؤسّسة وموظفوها وصولًا كافيًا إلى الموارد القانونية (التشريعات الحديثة، السوابق القضائية، الأدبيات القانونية) وغيرها من مصادر المعلومات اللازمة لتقديم العدالة بدقة وإحكام؟ وهل جودة القانون (إجراءاته ومضمونه) كافية لتمكين تقديم عدالة ملائمة؟

2-3-4 الموارد المالية
هل تمتلك المؤسّسة ميزانية كافية لتنفيذ مهامها بفعالية، خاصة في إعداد وإصدار استجابات مناسبة (قرارات) للباحثين عن العدالة؟

2-4 الهيكل الداخلي

2-4-1 الهيكل الرسمي
ما التصميم التنظيمي للمؤسّسة؟ ارسم مخططًا تنظيميًّا يوضح المناصب الرئيسة. ما المهام الأساسية للمؤسّسة وللفاعلين الرئيسين فيها خلال مختلف مراحل معالجة القضايا؟ هل تخدم العمليات الإدارية للمؤسّسة سهولة وصول الساعين إلى العدالة (مثل: نشر المعلومات ذات الصلة للجمهور؛ تقديم المساعدة القانونية والإدارية في تسجيل القضايا؛ ساعات العمل؛ إتاحة وقت واهتمام كافيين للتفاعل مع الساعين إلى العدالة أثناء الجلسات القضائية وخارجها)؟

2-4-2 الهيكل غير الرسمي
ما ثقافة المؤسّسة (القيم، المعايير العملية، المواقف، التوقعات)، وكيف تؤثر في فعاليتها في تقديم استجابات ووسائل إنصاف مناسبة للساعين إلى العدالة؟ فكّر في دوافع الموظفين ومصالحهم.

14 على سبيل المثل: إذا كان هناك محضرون فقط (لا محضرات)، فقد يصعب تنفيذ أمر الحضانة ضد امرأة/مدَّعى عليها.

5-2 القيادة

1-5-2 داخليًا
من يسيطر على القيادة وكيف؟ هل تركز القيادة على أداء واحتياجات موظفي المؤسّسة و«المتعاملين معها»؟ هل تسهم القيادة في تمكين الموظفين من أداء مهامهم بفعالية؟

2-5-2 خارجيًا
هل تسهم القيادة، بعلاقاتها الخارجية (مثل علاقتها بالرؤساء أو بالساعين إلى العدالة)، في تحقيق أداء فعّال للموظفين؟ كيف تتعامل القيادة مع التهديدات التي تواجه أمن المؤسّسة وفعاليتها ونزاهتها؟

6-2 العوامل السياقية وعوامل الفئة المستهدفة

1-6-2 العوامل السياقية
إلى أي مدى يتأثر أداء المؤسّسة بعوامل السياق المحيط بها، لا سيما السياق الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؟

2-6-2 عوامل الفئة المستهدفة
هل تستطيع المؤسّسة تيسير العدالة لمن هم في أمسّ الحاجة إليها؟ هل من عوائق من جانب الساعين إلى العدالة (مثل نقص المعرفة، أو المال، أو الثقة، أو وسائل النقل، أو رأس المال الاجتماعي)؟ إلى أي مدى تؤثر قدرة الساعي إلى العدالة ورأس ماله الاجتماعي في طريقة تعامل المؤسّسة مع المشكلة؟ وهل تعمل المؤسّسة (وتنجح) في التخفيف من هذه العوائق؟ وإلى أي مدى تلعب قدرة الساعي إلى العدالة ورأس ماله الاجتماعي دورًا في هذه العملية؟

القسم 3: ثلاث حالات محددة (3000 كلمة)

1-3 الحالة الأولى

1-1-3 اختيار الحالة. لماذا اخترت هذه الحالة؟ وللمساعدة في تقديم هذه الحالة الفردية (مثل حالة صالحة)، يمكنك أيضًا إضافة بعض الملاحظات حول فئة هذه المشكلات (مثل قضايا العنف الأسري): ما مدى شيوعها؟

2-1-3 من أطراف النزاع؟ متى وكيف بدأت المشكلة؟

3-1-3 اختيار الآلية: كيف وصلت القضية إلى هذه المؤسّسة العدلية؟

3-1-4 معالجة النزاع. أجب عن الأسئلة المذكورة أعلاه في 2-2، ولكن على مستوى هذه الحالة الفردية.

3-1-4-1 استجابة المؤسّسة. ماذا يحدث داخل المؤسّسة بشأن هذه المشكلة، ومن يقوم بذلك، وكيف، ولماذا؟ من الأعضاء الرئيسون في هذه الحالة؟ كيف يؤدون أدوارهم فعليًا؟ كيف يتفاعلون؟ كيف يساهمون في اتخاذ القرارات؟ كيف تتفاعل المؤسّسة مع الساعين إلى العدالة، وكيف تستجيب لهم؟

3-1-4-2 التفاعل. كيف كان التفاعل بين الساعين إلى العدالة، ومؤسّسات العدالة، وأطراف أخرى (مثل المحامين أو النيابة)؟ هل كان هناك احترام متبادل؟ هل قامت المؤسّسة بشرح القواعد والإجراءات عند الحاجة؟ هل كانت العملية ميسورة التكلفة، مفهومة، سريعة، وعادلة؟

3-1-5 النتيجة. ما النتيجة أو الحكم أو وسيلة الانتصاف التي قدمتها المؤسّسة؟ هل كانت مُرضية من وجهة نظر الساعين إلى العدالة؟ وهل كانت مناسبة من الناحية القانونية؟ وهل نُفِّذ الحكم؟

3-2 الحالة الثانية. انظر أعلاه.

3-3 الحالة الثالثة. انظر أعلاه.

القسم 4: المقارنة/التحليل (1000 كلمة)

ماذا تعلمنا هذه الحالات؟ كيف يمكن مقارنتها؟ هل توجد أنماط معينة؟ هل هناك أوجه تشابه لافتة أو اختلافات واضحة؟ هل يكون التعامل مع نوع معين من القضايا أفضل (أي بموارد أكثر، أو موظفين أفضل، أو عناية أكبر، أو كفاءة أعلى)؟ وهل يكون التعامل مع نوع آخر ضعيفا أو متجنَّبًا (أي يُرفض أو يُؤجل)؟ وكما هو الحال دائمًا: حاول الإجابة عن سؤال «لماذا». هل توجد عناصر ضمن إطار «التحليل المؤسّسي» (القسم 2) تساعد في تفسير كيفية عمل المؤسّسة؟

القسم 5: الخاتمة (1000 كلمة)

5-1 أجب عن أسئلة البحث.

5-2 أعد عرض أهم النتائج أو أبرزها. يمكنك هنا التأمل فيما تقوله دراستك عن مؤسّسة العدالة هذه في ليبيا، ودورها في توفير تيسُّر العدالة. كما يمكنك التفكير تفكيرا أعمّ في «العوائق» و«العناصر الفعالة» و«تيسُّر العدالة».

5-3 أفكار لتحسين القوانين والسياسات: هل توجد مبادرات أو تدخلات (محلية أو إقليمية أو وطنية أو دولية) يمكن أن تقلل من العوائق وتعزز فرص تيسُّر العدالة؟

11 البحث المسحي حول تيسُّر العدالة[15]

تناول جزء كبير من هذه المرحلة البحثية مناهج البحث الكيفي التي يمكن استخدامها في البحث الاجتماعي القانوني حول تيسُّر العدالة. أما هذا القسم فينتقل إلى مناهج البحث الكمي، خاصةً البحث المسحي. يمكن استخدام البحث المسحي في مجال تيسُّر العدالة لفهمٍ أفضل للمشكلات القابلة للتقاضي التي يواجهها الناس في حياتهم اليومية، وكيف يتعاملون معها. وفي مشروع «تيسُّر العدالة في ليبيا»، أجرينا مسحًا وطنيًّا واسع النطاق حول تجارب الناس المرتبطة بتيسُّر العدالة في ليبيا. يناقش هذا القسم استخدام الاستبيانات في أبحاث تيسُّر العدالة عامةً، وتجربتنا في تنفيذ هذا النوع من البحث في ليبيا خاصةً.

11-1 مقدمة في البحث المسحي

تُعد البيانات التي تُجمع من خلال الاستبيانات «بيانات كمية». وفي البحث الكمي، تُجمَع كميات كبيرة من البيانات وتحلَّل بهدف العثور على أنماط يمكن تعميمها. والبيانات الكمية ذات طبيعة رقمية، أي أنها تستخدم الأرقام لقياس أو وصف العالم من حولنا. ويمكن استخدامها لأغراض وصفية (مثل: كم فردًا واجه مشكلة قابلة للتقاضي؟) أو تفسيرية (مثل: كيف يمكن تفسير عدم اتخاذ إجراء عند مواجهة مشكلة قابلة للتقاضي؟). كما يمكن استخدامها لاختبار العلاقات المتوقعة بين المفاهيم (مثل: مَنْ لديهم ثقة أقل في الحكومة هم أقل احتمالًا لرفع قضية أمام المحكمة).

توفر البيانات الكمية رؤى حول الاتجاهات العامة أو الخصائص أو التطورات، لكنها لا تصلح لتقديم وصف تفصيلي وعميق للتجارب أو العمليات أو القرارات (انظر القسم 3). يُعد البحث الكمي عامةً أكثر ملاءمة للنهج الاستنباطي، في حين يُستخدم البحث الكيفي غالبًا في النهج الاستقرائي (انظر القسم 9-1).

يرتبط البحث الكمي بمجموعة من المصطلحات الأساسية التي يحسن توضيحها:

- **البيانات: (Data)** تعني المعلومات التي يتم جمعها في البحث. وفي البحث الكمي تكون هذه المعلومات في شكل رقمي.
- **مجموعة البيانات: (Dataset)** هي تجميع لكل البيانات، وغالبًا ما تكون في صورة جدول يتضمن الأرقام، منظّمة وفقًا للحالات والمتغيرات.
- **الحالات: (Cases)** هي موضوعات الدراسة أو وحدات الملاحظة؛ أي الأشخاص أو المجموعات أو الأشياء التي تُجمع البيانات عنها. وفي البحث المسحي يُشار إليها عادةً بـ«المستجيبين»، أي مَنْ يملؤون الاستبيان. وفي أنواع أخرى من البحث الكمي، قد تكون الحالات دولًا أو شركات أو منظمات، إلخ.
- **المتغيرات: (Variables)** هي خصائص الحالات التي يرغب الباحثون في جمع معلومات عنها. وتُستخدم عادةً لقياس الظاهرة التي يسعى الباحث لتفسيرها، وكذلك الأسباب المحتملة لتلك الظاهرة.

تُسمى المتغيرات التي تقيس الظاهرة محل الدراسة المتغيرات التابعة، وتُسمى المتغيرات التي تقيس الأسباب أو التفسيرات المحتملة المتغيرات المستقلة. ويجب أن تختلف المتغيرات بين الحالات[16]. وبالاعتماد على النظريات القائمة ومنطق السبب والنتيجة، يمكن صياغة فرضيات. والفرضية هي عبارة تعبّر عن العلاقة المتوقعة بين متغير مستقل واحد أو أكثر والمتغير التابع. فعلى سبيل المثل، في أبحاث تيسُّر العدالة يمكن افتراض أن: «ذوي الدخل المنخفض أقل احتمالًا للتواصل مع محامٍ عند مواجهة مشكلة مقارنة بذوي الدخل المرتفع». في هذه الحالة، يُعد الدخل متغيرًا مستقلًا يُتوقع أن يؤثر في المتغير التابع، وهو احتمال التواصل مع محامٍ. وباختبارات إحصائية مختلفة، يمكن للباحثين تقييم دعم البيانات لهذه الفرضية.

---

15 كتبته خينيكا تيوين مع مساهمة من فتحي علي.

16 لا يمكن للثابت أن يفسر الاختلافات في المتغير التابع.

2-11 مدخل إلى أبحاث "مسارات العدالة" و"الاحتياجات القانونية"

في تسعينيات القرن الماضي، طوّرت هازل جين دراسة «مسارات العدالة»، وهي دراسة رائدة بحثت فيها القضايا القانونية المدنية التي يواجهها الناس في المملكة المتحدة. وقد سعت إلى استكشاف مدى انتشار هذه المشكلات، واستجابات الجمهور لها، والعوائق المتصورة أمام العدالة، والدوافع لاتخاذ الإجراءات، ونتائج وتكاليف الاستراتيجيات المختلفة لحل المشكلات، وتجارب الناس وتصوراتهم. وركّز عملها على تحديد «الأحداث القابلة للتقاضي»؛ وهي «المسائل التي يختبرها المستجيبون وتثير قضايا قابلة للتقاضي، سواء أدركها المستجيبون على أنها قابلة للتقاضي أم لا، وسواء استخدموا أي جزء من نظام العدالة المدنية أم لا» (Genn 1999).

وقد أسست هذه الدراسة الرائدة تقليدًا بحثيًا يعتمد على الاستبيانات لدراسة المشكلات القابلة للتقاضي وكيفية تعامل الناس معها، ويُعرف أحيانًا باسم «مسوح مسارات العدالة». وقد نُفذت مشاريع بحثية في ولايات قضائية مختلفة، إما مشاريعَ فردية أو متكررة، أو جزءًا من استبيانات تُجريها هيئات الإحصاء الوطنية. وبعض هذه المشاريع أكاديمي بحت، وتُنفذ كثيرًا منها جهاتٌ حكومية أو بتكليف منها. وفي عام 2019، نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إطارًا متميزًا لتصميم مسوح الاحتياجات القانونية وتنفيذها وتحليلها، لمن يرغب في إجراء مثل هذا النوع من البحث.

استفاد مشروع «تيسُّر العدالة في ليبيا» من أعمال جين والجهود اللاحقة في المملكة المتحدة، ومن عدة نسخ من الدراسة الهولندية (geschilbeslechtingsdelta) "دلتا تسوية النزاعات"، وكذلك من مسوح الاحتياجات القانونية التي أجراها معهد لاهاي لابتكار القانون (HiiL). وعلى خلاف معظم الدراسات السابقة، شمل هذا المشروع أيضًا قضايا جنائية، ما دفعنا إلى الاستفادة من مسوح ضحايا الجرائم.

3-11 تصميم الاستبيان

يحتاج الباحثون في جمع البيانات بالاستبيان إلى إعداد قائمة من الأسئلة لطرحها على المستجيبين؛ أي «الاستبيان». وعادةً ما يمر تصميم الاستبيان بعدة خطوات. أولًا، وبالاستناد إلى أسئلة البحث والفرضيات، يمكن للباحثين تحديد المفاهيم ذات الصلة اللازمة لفهم الظاهرة محل الدراسة. وتُسمى عملية تعريف هذه المفاهيم بالاعتماد على الأدبيات الموجودة بالتأطير المفهومي (Conceptualisation)بعد ذلك، يجب تحويل هذه المفاهيم إلى صيغة قابلة للقياس، أي تفعيلها إجرائيًا (Operationalisation) حتى يمكن قياسها بالطريقة الأنسب. وبناءً على هذا التفعيل، تصاغ الأسئلة. وتشكل هذه الأسئلة مجتمعة الاستبيان. وللتثبُّت من أن كل شيء يعمل كما هو مخطط، يمكن اختبار الاستبيان في دراسة إمبيريقية (Pilot Study) وهي نسخة اختبارية قصيرة من عملية جمع البيانات. وبعد إدخال التعديلات اللازمة، يصبح الاستبيان جاهزًا للاستخدام في جمع البيانات.

1-3-11 هيكل الاستبيان

عند إنشاء استبيان حول تيسُّر العدالة، للباحثين الاستفادة من مجموعة الاستبيانات الموجودة بالفعل في هذا المجال، إذ إن هذه المشاريع قد اختبِرت عمليًا. وكما أوضحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD 2019) فإن كثيرًا من مسوح «مسارات العدالة» و«الاحتياجات القانونية» تشترك في «لبنات أساسية» متشابهة. وإذا لم يكن هناك نموذج محدد جاهز (مثل استبيان جين)، فإن إطار OECD يُعد نقطة انطلاق جيدة، فهو يساعد في تحديد الموضوعات التي ينبغي تغطيتها، وصياغة الأسئلة، وكذلك تسلسل الاستبيان وهيكله.

ومع ذلك، ورغم إمكانية تشابه الموضوعات بين الاستبيانات، يلزم تصميم الاستبيان (أو على الأقل تعديله) بما يناسب السياق الخاص وأهداف البحث ونطاقه. وقد تألف الاستبيان النهائي لمشروع «تيسُّر العدالة في ليبيا» من أربعة أقسام رئيسة، سنعرضها بإيجاز فيما يلي:

بدأ الاستبيان بأسئلة حول الخصائص الديموغرافية، مثل الجنس، والعمر، والحالة الأسرية، والتعليم، والمهنة، والدخل، والجنسية. تساعد هذه المتغيرات في فهم تركيبة عينة المستجيبين، بل تمكّن أيضًا من مقارنة الأنماط بين مجموعات مختلفة أثناء مرحلة التحليل. فعلى سبيل المثل، يمكن أن تساعد أسئلة حول الجنس أو التعليم في إظهار الفروق في تجربة المشكلات أو طرق حلها بين الرجال والنساء أو بين مستويات تعليمية مختلفة[17]. وقد صُممت بعض الأسئلة خصوصًا لتناسب السياق الليبي، مثل الأسئلة المتعلقة بالانتماء العرقي، والنزوح، وملكية السكن، والوصول إلى الإنترنت. وعلى غرار استبيان هازل جين (1999)، تضمن استبيان المشروع قسمًا للفحص وقسمًا لاحقًا. في استبيان جين، كان يُسأل المستجيبون هل واجهوا أنواعًا مختلفة من المشكلات. وإذا أجابوا بنعم، يُسألون هل اتخذوا إجراءات معينة (مثل التحدث مع الطرف الآخر، طلب المشورة، اللجوء إلى المحكمة...). وإذا لم يتخذوا أي إجراء، يُسألون عن الأسباب. وكان المستجيبون ينتقلون إلى الاستبيان الرئيس إذا كانوا قد واجهوا مشكلة. وفي الاستبيان الرئيس، طُرحت أسئلة عن المشكلة الثانية الأحدث التي واجهها المشارك، وشملت الأسئلة:

- تفاصيل المشكلة القابلة للتقاضي؛
- الاستراتيجية التي اتبعها المستجيب لحلها؛
- تفاصيل المشورة أو المساعدة التي حصل عليها؛
- استخدام الإجراءات القانونية وتجربتها؛
- الأهداف من اتخاذ الإجراء؛
- النتائج التي تحققت؛ كما تناول الاستبيان أيضًا تجارب وتصورات مَنْ لم يستخدموا الإجراءات القانونية.

وباتباع نهج جين، تضمن القسم الثاني من استبيان «تيسُّر العدالة في ليبيا» أسئلة فحص لتحديد المشكلات القابلة للتقاضي التي واجهها المستجيبون خلال السنوات الخمس الماضية. وتشير الأبحاث السابقة إلى أن عامة الناس قد لا يدركون متى تُعد المشكلة «قابلة للتقاضي»[18]. لذلك، تتضمن دراسات الاحتياجات القانونية عادةً أوصافًا لمشكلات يمكن للمستجيبين التعرف عليها بسهولة. وفيما يلي مثل من أسئلة الفحص في الاستبيان:

منذ أغسطس 2019، هل واجهت أيًا من المشكلات التالية المتعلقة بالعمل؟ ويشمل ذلك أي مشكلة بدأت قبل أغسطس 2019 لكنها استمرت حتى ذلك التاريخ:

- مشكلة تتعلق بعدم تكافؤ الفرص في العمل (مثل المحسوبية أو التمييز)
- خلاف حول شروط العمل
- العمل بدون عقد قانوني
- عدم دفع الأجور أو العمل الإضافي، أو التأخر في الدفع
- ظروف عمل غير مرضية أو مرهقة أو ضارة
- إجراءات تأديبية غير عادلة
- الحرمان من حقوق أخرى في العمل (مثل الترقية، الإجازات، إجازة الأمومة، المرض)
- حوادث أو إصابات العمل
- التحرش أو التنمر في مكان العمل
- فقدان الوظيفة
- الحصول على تصريح عمل
- عدم دفع المعاش أو راتب الضمان الاجتماعي
- عدم دفع أصحاب العمل اشتراكات الضمان الاجتماعي أو التأمين

17 تجد أمثلة للتحليلات التي تقارن بين مجموعات الأشخاص في مشروع "تيسُّر العدالة في ليبيا" في تقرير المسح الخاص بنا (Teeuwen, Ibrahim & Ali, 2025).

18 انظر على سبيل المثل (Pleasence et al 2016) ص 53-52 لمناقشة موجزة.

عند تحديد مشكلة واحدة أو أكثر من القائمة، طُلب من المستجيبين الإجابة عن أسئلة إضافية حول تاريخ بداية المشكلة، ودرجة خطورتها، والطرف الآخر المعني، والوضع الحالي للمشكلة، وكذلك الإجراءات التي اتخذوها استجابةً لها. وقد تشمل هذه الإجراءات البحث عن معلومات أو استشارة، أو محاولة حل المشكلة. وفي حال تحديد عدة مشكلات ضمن فئة واحدة، كانت الأسئلة تُطرح فقط حول أقدم مشكلة. وبعد الانتهاء من الأسئلة المتعلقة بمشكلات العمل، ينتقل المستجيب إلى فئة المشكلة التالية.

في المجموع، شمل الاستبيان 10 فئات من المشكلات، وهي: العمل، وملكية العقارات، واستئجار العقارات، وتأجير العقارات، والجنسية والهوية، والسلع والخدمات، والمال والديون، والأسرة، والحريات الشخصية، والجريمة. ولكل فئة، قُدمت قائمة بأنواع محددة من المشكلات، أعدَّها فريق البحث، تليها مجموعة من الأسئلة حول المشكلة المحددة. ويُعرف هذا الجزء من الاستبيان باسم «استبيان الفحص»، لأنه يُستخدم لتحديد المشكلات وتوجيه المستجيبين إلى الأجزاء المناسبة من الاستبيان.

يُوجَّه المستجيبون الذين واجهوا مشكلة قابلة للتقاضي واحدة على الأقل إلى القسم الثالث: «استبيان المتابعة». وإذا كان المستجيب قد واجه أكثر من مشكلة، تُختار أقدم مشكلة لمتابعة الأسئلة بشأنها. ويتضمن استبيان المتابعة أسئلة أكثر تفصيلًا حول طبيعة المشكلة وتأثيرها في المستجيب. كما يتناول الإجراءات التي اتخذها المستجيب للتعامل مع المشكلة، وتجربته مع المؤسّسات المختلفة التي تعامل معها أثناء هذه الإجراءات. كما يتضمن أسئلة حول نتائج المشكلة ومدى رضا المستجيب عن هذه النتائج.

أما الجزء الأخير من الاستبيان، «الآراء والثقة»، فيهدف إلى قياس تصورات وآراء المستجيبين حول مؤسّسات العدالة في ليبيا. وتُطرح هذه الأسئلة على جميع المستجيبين، سواء واجهوا مشكلات قابلة للتقاضي أم لا. ويتناول هذا الجزء تصوراتهم العامة عن نظام العدالة في ليبيا، مثل مدى ثقتهم في مختلف الجهات المقدمة للعدالة، وكذلك مستوى ثقتهم في قدرتهم على حل المشكلات القابلة للتقاضي[19].

11-3-2 اعتبارات تصميم استبيان "تيسُّر العدالة في ليبيا"

يتطلب تصميم الاستبيان اتخاذ مجموعة من القرارات المهمة المتعلقة بمحتواه وبنيته. يسلط هذا القسم الضوء على أهم الخيارات التي اتُّخِذت في استبيان «تيسُّر العدالة في ليبيا»، بما في ذلك تعديله ليناسب السياق الليبي وفترة المرجعية الزمنية.

تتمثل خطوة أساسية في تكييف الاستبيان مع السياق وأهداف البحث في إعداد قائمة مناسبة بالمشكلات القابلة للتقاضي التي سيغطيها الاستبيان. ففي مشروع تيسُّر العدالة في ليبيا ضمَّنَّا مشكلات القانون الجنائي بالإضافة إلى المشكلات ذات الطابع المدني أو الإداري. كما أدرجنا (وهذا الأهم) مشكلات قابلة للتقاضي ذات صلة مباشرة بالسياق الليبي، مثل: نزع الملكية أو الاستيلاء على الأراضي، والنزوح، وحالات المفقودين أو الغائبين، والسحر، وغيرها.

شمل الاستبيان عامةً 88 نوعًا مختلفًا من المشكلات موزعة على الفئات العشر المذكورة سابقًا. وقد أُعدَّت هذه القائمة بالاعتماد على دراسات «مسارات العدالة» و«الاحتياجات القانونية» السابقة، وعلى نتائج مرحلتي البحث الكيفي السابقتين، بالإضافة إلى خبرات فريق من الخبراء القانونيين الليبيين. كما راجع القائمة خبراء خارجيون، من بينهم محامون وقضاة وأساتذة قانون في الجامعات، وغيرهم من العاملين في المجال القانوني. ويساعد إشراك خبراء خارجيين في الحد من التحيز وضيق الرؤية.

19 استخدمنا المقاييس التي صممتها دراسة (Pleasence & Balmer 2018) لقياس القلق القانوني والكفاءة الذاتية القانونية لدى المشاركين.

ولا يقتصر فهم الثقافة والمجتمع الليبيين على إعداد قائمة شاملة بالمشكلات القابلة للتقاضي، بل يُعد ضروريًا أيضًا لتصميم بقية أجزاء الاستبيان. فعلى سبيل المثل، قد تختلف خيارات الإجابة عن سؤال بسيط مثل الحالة الاجتماعية من ثقافة إلى أخرى. واستبعاد خيارات مناسبة قد يضعف مصداقية وموثوقية الأداة، في حين أن إدراج خيارات غير مناسبة قد يُعدُّ مسيئًا للمستجيب.

تؤثر الثقافة والعادات المحلية على العمل الميداني. فمثلًا، يختلف بناء الثقة والتواصل مع المستجيبين من سياق ثقافي إلى آخر. ففي ليبيا، قد يتطلب الأمر وقتًا أطول لإجراء المقابلة مقارنة بهولندا، إذ تقتضي العادات الاجتماعية تقديم الشخص لنفسه وتبادل المجاملات قبل الدخول في الموضوع، أمَّا الناس في السياق الهولندي، فيميلون إلى المباشرة والاختصار.

ومن القرارات المهمة أيضًا تحديد «فترة الإحالة الزمنية»، أي الفترة المرجعية التي تغطيها أسئلة الفحص. ففي استبيان تيسُّر العدالة في ليبيا، طُلب من المستجيبين الإبلاغ عن المشكلات التي واجهوها بين أغسطس 2019 ووقت إجراء الاستبيان (أغسطس/سبتمبر 2024). وتُعد هذه الفترة (5 سنوات) طويلة نسبيًا مقارنة بدراسات أخرى. ولمَّا كان هذا أول مسح من نوعه في ليبيا، ولم تكن هناك بيانات مسبقة حول انتشار المشكلات القابلة للتقاضي، اختار الفريق فترة أطول لضمان عدد كافٍ من الحالات للتحليل الإحصائي، لكن لهذا الاختيار بعض العيوب، مثل احتمال حدوث تحيزات، أبرزها «تحيز التذكُّر» (recall bias)، كما أن الفترة الطويلة قد تؤدي إلى إدراج كثير من المشكلات يصعب تحليلها تحليلا كافيا.

توضح هذه الأمثلة أهمية العمل ضمن فريق بحثي يمتلك خبرة كافية بالسياق الذي يُجرى فيه البحث، إذ يؤثر ذلك في جميع مراحل العملية البحثية. ومن التحديات العملية في الفرق الدولية العمل بلغات مختلفة. ففي مشروع تيسُّر العدالة في ليبيا، استُخدمت اللغتان العربية والإنجليزية، وكانت فئة قليلة من أعضاء الفريق تتقن اللغتين، ما استلزم الترجمة الفورية في الاجتماعات وترجمة النصوص المكتوبة.

وتتطلب الترجمة الجيدة وقتًا طويلًا، لذا يجب أخذ ذلك في الحسبان عند التخطيط، كما أن تعدد النسخ بسبب اختلاف اللغات يستلزم إدارة النسخ أو الإصدارات لضمان تتبع التعديلات. وعند عمل فريق متعدد اللغات، ينبغي اختيار برنامج يدعم تصميم الاستبيانات بلغات متعددة حتى يتمكن جميع الباحثين من استخدامه وتحليل بياناته.

4-11 جمع البيانات

يهدف المسح عادة إلى التمكن من إصدار أحكام أو استنتاجات بشأن مجموعة كبيرة من الأفراد تُسمّى "المجتمع الإحصائي". وقد ركّز مسح تيسُّر العدالة في ليبيا على عامة الناس المقيمين في ليبيا. ولكِبَر حجم هذه الفئة، لا يمكن جمع بيانات من كل فرد فيها. ولتجاوز ذلك، يقوم الباحثون باختيار مجموعة أصغر تُجمع منها البيانات، تُسمّى "العينة". ولتعميم النتائج المستخلصة من العينة على المجتمع الأكبر ينبغي أن تكون العينة كبيرة بما يكفي، وأن تُختار بطريقة عشوائية، لكي تمثّل المجتمع قدر الإمكان. ويُنصح بإشراك خبير لديه معرفة وخبرة في إجراءات المعاينة (أخْذ العينة) وفهم لطبيعة المجتمع محل الدراسة، لضمان أن العينة تلبي احتياجات المشروع. وقد استهدف مسح تيسُّر العدالة في ليبيا عينةً قوامها 4000 مستجيب، جرى اختيارهم بأسلوب المعاينة العشوائية متعددة المراحل الطبقية مقرونًا بطريقة "المسار العشوائي" و"شبكة كيش"[20].

20 تجد معلومات أكثر تفصيلاً حول العينة وتقنية أخذ العينات في تقرير مسح "تيسُّر العدالة في ليبيا" (Teeuwen, Ibrahim & Ali, 2025, p. 28-38).

وينبغي اتخاذ قرار بشأن أنسب وسيلة لجمع بيانات المسح: عبر الهاتف، أو الإنترنت، أو باستبيانات ورقية. ويتوقف ذلك على السياق واحتياجات المشروع واعتبارات عملية مثل الوقت والتكلفة. وقد استخدم مسح تيسُّر العدالة في ليبيا أسلوب جمع البيانات بالمقابلة المباشرة وجهًا لوجه، مدعومًا بتطبيق برمجي يعمل دون اتصال بالإنترنت، وذلك بسبب ضعف تغطية الإنترنت في ليبيا، وغياب سجل حديث للعناوين أو أرقام الهواتف، والحاجة إلى الحصول على عينة ممثِّلة.

11-4-1 العمل الميداني والبرمجيات

لجمع البيانات أُجريت مقابلات مباشرة مع المستجيبين في منازلهم. وقد أجرى الباحثون الميدانيون مقابلات مُنظَّمة بأسئلة وخيارات إجابة محددة مسبقًا، عبر أجهزة لوحية (تابلت) تحتوي على استبيانات مبرمجة مسبقًا. وكانت الاستبيانات المكتملة تُخزَّن محليًا، ثم تُرفع إلى قاعدة البيانات في نهاية كل يوم. ورغم تفكيرنا في استخدام الاستبيانات الورقية، فإننا رأينا أن استخدام البرمجيات المتخصصة في المسوح يعد الخيار الأكثر فاعلية في مسح تيسُّر العدالة في ليبيا لعدة أسباب. فمن ناحية، أمكن رفع الاستبيانات المكتملة بسهولة إلى قاعدة البيانات، سواء فرديًّا أو جماعيًّا، في حين يتطلب إدخال البيانات الورقية معالجة يدوية لكل استبيان أو استخدام معدات خاصة. كما أن الرفع المتكرر للبيانات أتاح متابعة العمل الميداني عن بُعد. وكذلك أتاحت الأجهزة اللوحية وبرمجيات المسح خاصية "التوجيه الآلي" (automated routing) داخل الاستبيان، وهو ما كان مهمًا نظرًا لتعقيد مسار الأسئلة واحتمال وقوع أخطاء بشرية.

ومع كثرة المنصات المتاحة لإنشاء الاستبيانات الإلكترونية، يصبح من الضروري اختيار المنصة الأنسب لاحتياجات المشروع. وقد اختار مسح تيسُّر العدالة في ليبيا منصة (KoboToolbox)، وهي منصة قائمة على نظام (ODK) واختارها المشروع لأنها تتيح جمع البيانات دون اتصال بالإنترنت عبر تطبيق أندرويد، وتوفّر التوجيه الآلي داخل الاستبيان، وتدعم العمل بلغات متعددة، وتتيح التخزين المحلي الآمن، وسهولة رفع البيانات، وإمكانية المتابعة عبر الإنترنت من قِبل عدة أعضاء في الفريق. ويُنصح بمراعاة عوامل أخرى، مثل: مكان تخزين البيانات (وموقع الخوادم)، وسعة التخزين، ومن له حق الوصول إلى البيانات، ومدى سهولة استخدام الأداة من قبل الباحثين الميدانيين، وإمكانات برمجة الاستبيان، وغيرها.

11-4-2 تدريب الباحثين الميدانيين

عند العمل مع الباحثين الميدانيين، يُعدّ توفير تدريب شامل خطوة أساسية في التحضير للعمل الميداني. وينبغي أن يركّز التدريب على مهارات إجراء المقابلات، مع تخصيص وقت كافٍ للتدريب العملي، وكذلك على الجوانب الأخلاقية لإجراء المسوح، ومنها متطلبات «الموافقة المستنيرة» (انظر 8-2). كما يجب أن يتضمن التدريب شرحًا للمشروع البحثي وأهدافه وأسئلته، وبنية الاستبيان، والإجراءات الواجب اتباعها في الميدان. فعلى سبيل المثل، شمل تدريب مسح تيسُّر العدالة في ليبيا -بالإضافة إلى موضوعات الاستبيان والجوانب الأخلاقية- شرحًا لإجراءات اختيار العينة، مع توضيح كيفية اختيار المستجيبين عشوائيًّا لضمان تمثيل العينة. ولضمان معياري موثوقية أداة المسح وصحتها جرى توجيه الباحثين الميدانيين بعدم الخروج عن نص الأسئلة أو خيارات الإجابة، وعدم تقديم أي معلومات غير واردة في الاستبيان.

5-11 ما بعد العمل الميداني

ينتهي العمل الميداني عند جمع جميع الاستجابات. وفي حالة الاستبيانات الورقية، تبدأ بعد ذلك عملية إدخال البيانات إلى قاعدة البيانات. أما في الاستبيانات الإلكترونية، فغالبًا ما تكون قاعدة البيانات قد أُنشئت بالفعل برفع الاستبيانات تدريجيًا أثناء العمل الميداني. وقبل استخدام البيانات، يجب "تسميتها ببطاقات" و"تنقيتها" وربما "الترجيح" بينها أو إعطاء بعضها وزنًا نسبيًّا. ففي قاعدة البيانات تُخزَّن البيانات عادة بصيغة رقمية، ويلزم معرفة دلالة كل رقم. ولهذا الغرض، تتيح برامج التحليل الإحصائي إضافة تسميات (labels) لهذه القيم. فعلى سبيل المثل، إذا احتوت قاعدة البيانات على متغير v1 بقيمتي 1 و2، يمكن للباحث تعريفه على أنه «النوع الاجتماعي»، بحيث تشير 1 إلى «أنثى» و2 إلى «ذكر». وينبغي أيضًا إعداد "دليل ترميز" يوضح المتغيرات الموجودة في قاعدة البيانات، وما يقابل كل قيمة رقمية من دلالة. ويساعد ذلك في تجنب الغموض، كما يتيح للباحثين الآخرين استخدام البيانات. أما «تنقية البيانات» فتعني فحص قاعدة البيانات وتصحيح الأخطاء، وإزالة التكرارات، ومعالجة القيم المفقودة، وغير ذلك. ويُستخدم «ترجيح البيانات» لضمان تمثيلها الصحيح للمجتمع من حيث الخصائص الديموغرافية المختلفة[21]. وقد أُجريت عمليتا تنقية البيانات وترجيحها في مسح تيسُّر العدالة في ليبيا على يد إحصائي متمرس لديه فهم عميق لخصائص المجتمع محل الدراسة[22].

6-11 كتابة التقرير

على الرغم من أن كل تقرير مسحي يتميّز بخصوصيته، فإن أي تقرير ينبغي أن يغطي بعض الموضوعات الأساسية. فيجب أن يتضمن تقرير المسح شرحًا للمنهجية، يشمل: تصميم البحث وأهدافه، واختيار الأداة (لماذا كان المسح هو الخيار الأنسب؟)، والمجتمع الإحصائي والعينة، وأداة المسح نفسها (ما نوع المسح؟ كيف أُعِدَّ؟ ما أنواع الأسئلة؟)، وكذلك طرق جمع البيانات والعمل الميداني (كيف جُمعت البيانات؟ كيف نُظّم العمل الميداني؟)، وأخيرًا كيفية تحليل البيانات. ويعتمد مستوى التفصيل في هذا الشرح على الجمهور المستهدف، وكذلك على موضع هذا القسم وأهميته في التقرير. فعلى سبيل المثل، يُعد قسم المنهجية ذا أهمية مركزية في النشر الأكاديمي، في حين قد يكفي في التقارير الموجهة لصنّاع السياسات عرضٌ مختصر للمنهجية في المقدمة أو في الملحق. يساعد شرح المنهجية عامةَ القرّاءَ على فهم البحث وحدوده.

ويتضمن تقرير المسح عادةً عرضًا لـ "الإحصاءات الوصفية" للمتغيرات محل الدراسة. ولكل متغير، ينبغي تسجيل خصائصه الأساسية. ويشمل ذلك عادة ما يُعرف بـ«مقاييس النزعة المركزية» (المتوسط الحسابي، والوسيط، والمنوال)، و«مقاييس التشتت» (المدى، والانحراف المعياري)، أو توزيعات التكرار (الأعداد والنِّسب المئوية). فعلى سبيل المثل، عند تناول متغير النوع الاجتماعي، يُذكر عدد النساء والرجال ونسبهم، وعند تناول العمر، يُذكر متوسط العمر، والانحراف المعياري، وأصغر وأكبر سن في العينة. وجرت العادة أن تتضمن تقارير المسوح قسمًا للنتائج يعرض الاختبارات الإحصائية، وقسمًا آخر لتفسير هذه النتائج، غير أن طريقة عرض هذه المعلومات تختلف بحسب الجمهور المستهدف؛ فبعض القرّاء يقدّرون التفاصيل الدقيقة للاختبارات والنماذج الإحصائية، في حين يهتم آخرون بالنتائج وتفسيرها فقط. وفي تقرير مسح تيسُّر العدالة في ليبيا، يُنقل القارئ عبر مسار يبدأ بتجربة المشكلة، ثم يمرّ بمراحل السعي إلى العدالة، وصولًا إلى نتائج هذه المشكلات وآراء الناس في نظام العدالة. ولا تعرض الأقسام الاختبارات الإحصائية ذاتها، بل تركّز على الفروق التي تُوصِّل إليها بين المجموعات.

---

21 يعد ترجيح البيانات ممارسة شائعة في أبحاث المسح. على الرغم من إجراءات أخذ العينات المصممة بعناية، فيمكن أن تؤخذ عينات أقل أو أكثر من شرائح السكان. وللإحصائيين البحث في هذا الأمر، ووزن البيانات وفقًا لذلك.

22 يوسف القماطي، أستاذ الإحصاء بجامعة بنغازي.

الملحق 1: قصة صالحة

نورد هنا مقتطفًا من مقال نهضة شحادة بعنوان: «عدالة غير مقنّنة: النساء والتفاوض بين قانون الأسرة والممارسة العرفية في فلسطين» (2004). وتعرض الكاتبة في هذا المقال «قصة صالحة»، وهي امرأة من غزة توفي زوجها وتسعى إلى الاحتفاظ بحضانة أطفالها وتأمين نفقتهم من أسرة زوجها. وقبل هذه «القصة» وبعدها، تقدّم شحادة سياقات وتحليلات ذات صلة. في مشروع تيسُّر العدالة في ليبيا، استخدمنا على نحو مشابه قليلا «الحالات» أو «القصص» لتوضيح موضوعات أوسع، وكان هذا المثل مفيدًا خاصةً في المرحلة الأولى المتعلقة بالسعي إلى العدالة.

قصة صالحة

التقيتُ صالحة في 29 يونيو 2002 في غرفة الانتظار بمحكمة الشريعة في مدينة غزة. تبلغ من العمر 34 عامًا، وتعمل منظفة في صالون لتصفيف الشعر. كان زوجها، وهو سائق سيارة أجرة، قد توفي في حادث سير. وقد وعدت شركة التأمين بتعويض مالي مرتفع نسبيًا لأسرته. وكانت صالحة يتيمة. وخلال زواجها، كافحت مع زوجها لبناء شقة صغيرة في مخيم الشاطئ. ولا تزال تسدد أقساط هذه الشقة، ولن تُسدَّد بالكامل قبل ثلاث سنوات.

وقد تُركت أرملةً مع أربعة أطفال: ريما (14 عامًا)، وسعد (12 عامًا)، وسامي (10 أعوام)، ومُنى (7 أعوام). وقد أخذهم عمّهم منها ليتمكن من المطالبة بتعويض التأمين بوصفه وصيًّا عليهم. كما أراد تزويج ابنتها الكبرى لابنه. واستغل ضعف وضع صالحة، بوصفها أرملة فقيرة بلا سند عائلي قوي، فهددها بأنه إذا اتخذت أي إجراء قانوني (مما قد يسبب «فضيحة» للأسرة) فسوف يُحرمها من رؤية أطفالها.

وينص قانون الأحوال الشخصية (المعروف أيضًا بقانون الأسرة) في غزة على أن للنساء (الأمهات وغيرهن من الإناث ذوات الصفة القانونية) الاحتفاظ بالأطفال حتى يبلغ الذكور سن العاشرة، والإناث سن الثانية عشرة. وإذا كانت الأم مطلّقة أو أرملة ولديها حضانة، فلا يجوز لها الاحتفاظ بأطفالها إذا تزوجت من رجل آخر. وفي هذه الحالة، تنتقل الحضانة إلى امرأة أخرى من ذوات الصفة القانونية حتى يبلغ الذكور سن العاشرة والإناث سن الثانية عشرة، وبعد ذلك تصبح الحضانة للذكور إلزامية. ومع ذلك، يجوز للقاضي أن يسمح ببقاء الأطفال في حضانة امرأة بديلة حتى يبلغ الذكر سن الخامسة عشرة، وتبلغ الأنثى سن الزواج. وهذا يعني أن صالحة كان يمكن أن تحتفظ بجميع أطفالها إذا منحها القاضي هذا الحق.

ومع هذا فإن الممارسة العرفية في هذا الشأن تختلف باختلاف عدة عوامل، من بينها طبيعة العلاقة بين أسرتي الأب والأم؛ إذ إن هذه العلاقات كثيرًا ما تحدد مصير الأطفال. فإذا كانت العلاقة بين أسرة الأب وأسرة الأم سيئة، فمرجح أن يُنتزع الأطفال من الأم بوصف ذلك مجرد ممارسة للسلطة. كما يُعدّ الوضع الاقتصادي لأسرة الأب عاملًا رئيسًا آخر؛ فقد يكون أحد الوالدين حريصًا على أطفاله، لكنه غير قادر ماليًا ومن ثم لا يستطيع منع انتزاعهم منه. وفي حالة صالحة، استغلّ أخو زوجها ضعف موقعها الاجتماعي والاقتصادي النسبي.

بعد أن استمعتُ إلى قصتها، اقترحتُ على صالحة أن تركّز على إقناع أخ زوجها بالسماح لها برؤية أطفالها بأكبر قدر ممكن من المرات، لأن المحكمة لن تكون في وضع يسمح لها بمساعدتها، لكنها قالت: «أعرف ذلك، لكنني أعلم أيضًا أن القاضي من مخيم الشاطئ حيث أعيش. وقد أخبرني الناس أنه عادل ومتعاطف مع النساء الفقيرات مثلي. سأجد طريقة للدخول إلى قاعة المحكمة. لن أتخلى عن أطفالي، دعيني أجرب هذا الطريق».

دخلت قاعة المحكمة في فترة فاصلة بين قضيتين، وعرّفت نفسها للقاضي. وقالت له: «أعلم أن القانون لا يخدم قضيتي إلا إذا تدخلتَ، لكنني لن أتخلى عن أطفالي». وكررت ذلك مرات عدة. ثم من غير أن تتيح للقاضي فرصة الرد أو الإذن لها بالاستمرار، أخذت تبكي بكاءً مريرًا، قائلة: «لقد أنجبت أطفالي بعمليات قيصرية، وسقيتهم بدموعي وحبي. لسنوات طويلة كنت أحميهم من أدنى نسمة هواء. والآن أخذهم عمّهم مني بعد وفاة أبيهم. أليس يكفيني أن أفقد أباهم؟ أيُّ عدل هذا على وجه الأرض؟».

استمع القاضي إليها في صمت، ثم حاول إقناعها بأن حالتها الخاصة (توازن القوى بينها وبين أخِ زوجها) لا تجعلها مناسبة لتدخل المحكمة، وأن الأفضل لها أن تتفاوض مع أخِ زوجها، غير أن صالحة واصلت الإلحاح على تدخل القاضي قائلة: «أنت أبُ المسلمين، وأنا ابنتك في نظر الله. ماذا ستقول لله في الآخرة حين يسألك عن أيتامي وعنّي؟ لقد فقدوا أباهم، وسيخسرون تعويض التأمين، والآن فقدوني أيضًا. سيعمل هؤلاء الأيتام خدمًا في بيت عمهم. أهذا هو عدل الله؟».

ومن خلال استثارة حمية القاضي بوصفه رجلًا، ورمزًا للعدالة، وأبًا، وحاميًا، واصلت طلباتها (مؤكدة ضعفها، ولكن بلباقة)، مستعملة عبارات وكلمات من شأنها أن تجعله يستحيي من عدم مساعدتها.

وبعد حين، طلب منها القاضي أن تعود إلى منزلها وأن ترسل مختار العائلة للتشاور معه (والمقصود بالمختار هنا زعيم العشيرة أو كبير العائلة). وفي اليوم التالي، ذهب المختار وجلس مع القاضي قرابة ساعة. وواضح أن ذلك لم يكن جزءًا من الواجب الرسمي للقاضي، لكنه -بوصفه عضوًا في المجتمع (فهو لاجئ من مخيم الشاطئ ذاته الذي تعيش فيه صالحة) - وبحكم شعوره بالمسؤولية تجاهه، شعر بواجب (وربما برغبة) في أداء دور المنقذ والحامي ومقدّم العدالة، حتى بالمعنى غير الرسمي. كما أن القاضي، على المستوى الشخصي والمؤسّسي، كان يسعى أيضًا إلى تعزيز سلطته الرمزية والمادية داخل المجتمع، وهو اتجاه ازداد وضوحًا في فلسطين ما بعد اتفاق أوسلو.

وتُعدّ أفعال القاضي غير الرسمية دالةً كثيرًا بانسجامها مع الشريعة الإسلامية؛ إذ ثمة ميل إلى إزاحة المسؤولية من القاضي نحو «تلك البنى والإجراءات المحلية الدقيقة للغاية، أي الممارسات العرفية التي تعتمد عليها العلاقات ذاتها في تماسكها» (Rosen, 1989: 37). وعلى الرغم من أن القاضي كان يعلم أن القضية قابلة للنظر أمام المحكمة، فإنه لم يسلك هذا الطريق الرسمي. فلماذا؟ إن قانون الأسرة الإسلامي لا يعمل في فراغ، بل يعمل ضمن شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية التي تتداخل فيها أشكال متعددة من القوة والشرعية. وغير مرجح أن تتمكن المحكمة من إجبار أخِ زوج صالحة على إعادة الأطفال إلى أمهم؛ لما يمتلكه من موارد قوة أخرى يمكن أن تعادل بسهولة سلطة قانون الأسرة. ومن هذه الموارد: هويته الذكورية، ومكانته الطبقية العليا نسبيًا، وموقعه داخل العشيرة. ولما أدرك القاضي أن آلية قانون الأسرة قد لا تخدم مصلحة الضحية، عدل عنها إلى آليات بديلة. فالقانون العرفي، القائم على الإقناع والضغط الجماعي، قد يحقق (في نظر القاضي) لصالحة نتيجة أفضل.

وقد استغل القاضي وقت فراغه للتدخل؛ فظل أسبوعًا يتواصل مع الشخصيات المؤثرة في العائلة، بمن فيهم المختار الذي كان في هذه الحالة مختار أسرة الزوج (وهم من العشيرة نفسها «الحَمُولة»). وشمل هذا التواصل عدة زيارات إلى مقر العشيرة المشترك. وفي النهاية، ومن خلال آليات التفاوض والإقناع والاتفاق (لا الإكراه أو القوة) كان التوصل إلى حل يتيح لصالحة الاحتفاظ بأطفالها، بل يلزم أخا الزوج بدفع النفقة لهم.

الملحق 2: نموذج لتقييم الأخطار

قمتُ (أنا برونو) بإعداد هذا التقييم للأخطار في 1 يوليو 2021 بخصوص سفري المقترح إلى تونس. يُرجى ملاحظة أنني اليوم قد أملأ بعض البنود ببيانات مختلفة لتغيُّر الوضع السياسي وأحوال جائحة كوفيد. هذا التقييم مُعدّ فقط لتقديم مثل إرشادي.

جدول 7 تقييم الأخطار

التهديد	الاحتمال (ح) (1إلى5)	التأثير (ث) (1إلى5)	مستوى الخطر (ح x ث)	تدابير لتقليل الاحتمال	تدابير لتقليل التأثير	الخطر النهائي
حادث مروري	2	2إلى5 =3.5	7	لا سفر إلا نهارا بسيارة جيدة وسائق ماهر	ارتداء حزام الأمان. الاتصال بهاتف سيارة الإسعاف (190)	4
سرقة بسيطة	2	2	4	إغلاق الغرفة، عدم إظهار المقتنيات الثمينة، الحذر ي الشارع	توزيع الأموال في أماكن مختلفة، حفظ الوثائق والحاسوب في مكان آمن	3
هجوم إرهابي	1	3إلى5 =4	4	تجنب الأماكن المزدحمة (الأسواق، المظاهرات)، البقاء على اطلاع بالمجريات، المغادرة عند الشعور بعدم الارتياح	اتباع تعليمات الجهات الأمنية	3
سطو مسلح	1	3إلى5 =4	4	الإقامة في فندق آمن، لا سفر إلا نهارا، الالتزام بحظر التجوال، عدم إظهار المقتنيات الثمينة	التعاون في حال وقوع الحادث. الاتصال برقم الشرطة .(197)	2
كوفيد-19 (تضررت تونس بشدة)	2	3إلى5 =4	8	تلقي اللقاح، اتباع الإجراءات الصحية: التباعد، غسل اليدين، تجنب الأماكن المزدحمة	من فندق إفريقيا: حدِّد أقرب مستشفى جيد فورًا، الاتصال برقم الإسعاف (190)	2
ضغط ترهيبي	1	3	3	البقاء داخل المنزل ليلًا، الحذر في التعامل مع السلطات (خصوصًا المسلحة)	التحلي باللباقة، الانسحاب من الموقف	2
حشود غاضبة	1	2	2	تجنب المظاهرات والتجمعات	الحفاظ على الهدوء، عدم لفت الانتباه، الانسحاب من الموقف	2

الملحق 3: نموذج استمارة موافقة

عنوان الدراسة: تيسُّر العدالة في ليبيا
الجهات المنظمة: جامعة ليدن (هولندا)، جامعة بنغازي (ليبيا)
التاريخ: 4 أغسطس 2021
الاسم: برونو براك
بيانات الاتصال: (رقم الهاتف) (b.j.braak@law.leidenuniv.nl)

السيد(ة) المحترم(ة)/
شكرًا جزيلًا لتخصيصكم وقتًا للقاء معي. توفّر هذه الاستمارة بعض المعلومات حول الدراسة التي أُجريها، وتطلب منكم النظر فيما إذا كنتم ترغبون في المشاركة، وكيفية تلك المشاركة. نسخة من هذا المستند مخصصة لكم، ونسخة أخرى موقعة مخصصة لأغراض الأرشفة لدي.

سياق الدراسة وقصتها وأهدافها
تُجرى هذه الدراسة بتعاون بين جامعة بنغازي وجامعة ليدن في هولندا. ومن خلال المقابلات، أسعى إلى أن أعرف هل النساء الليبيات اللواتي لهن حق في إرث الأرض يلجأن إلى مؤسّسات عدالة معينة للمطالبة بحقوقهن، وكيف ولماذا يفعلن ذلك. ستُشارك المعلومات التي أجمعها خلال هذه الدراسة مع فريق البحث في بنغازي وليدن. وسنستخدم هذه المعلومات لكتابة «دراسة حالة» (مقال أو فصل في كتاب)، ستُنشر بالعربية والإنجليزية، وستُتاح لعامة الناس.

المشاركة
سأكون ممتنًا جدًا إذا وافقتم على إجراء مقابلة، ولكن عليَّ توضيح الأخطار والفوائد المرتبطة بمشاركتكم حتى تتمكنوا من اتخاذ "قرار مستنير" على بينة وبصيرة. ستستغرق المقابلة حوالي 45–60 دقيقة. وسأطرح عليكم أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة حول تجاربكم وآرائكم المتعلقة بتيسُّر العدالة، ووضع المرأة الليبية، وبخاصة ما يتعلق بإرث الأرض.

لن تعود عليكم فائدة فورية مباشرة من مشاركتكم في هذه الدراسة، بل ستكون الفائدة غير مباشرة. فالبحث العلمي عملية طويلة الأمد. ونحن نخطط لنشر تقارير في أعوام 2022 و2023 و2024 حول جوانب مختلفة من تيسُّر العدالة في ليبيا. وستقدّم هذه التقارير رؤى قد تفيد في تحسين القوانين والسياسات. كما سنعرض تقريرنا على [يُدرج هنا الجهات المختصة].

المشاركة طوعية. وإذا اخترت عدم المشاركة، فلن تترتب على ذلك أي عواقب سلبية. كما يمكنك إيقاف مشاركتك في أي وقت أثناء المقابلة. إن سلامتك وراحتك أهم من هذه الدراسة. وإذا كانت لديك أسئلة أو تعليقات أو شكاوى، يمكنك التواصل معي (انظر بياناتي أعلاه). كما يمكنك أيضًا إحالة المسائل الأكثر جدية إلى مشرفي في جامعة بنغازي د. سليمان إبراهيم (رقم الهاتف) (s.m.k.ibrahim@law.leidenuniv.nl).

إذا وافقت على إجراء مقابلة، يمكنك تحديد كيفية استخدامي للمعلومات التي تشاركها. كما يمكنك أن تبلغني هل ترغب في تلقي نتائج الدراسة عبر البريد الإلكتروني.

أي نوع من السرية تفضّل؟ ضع دائرة حول رقمه

1. توافق على اقتباس كلامك مع التصريح باسمك، وهذا يعني أنه يمكنني تسجيل اسمك الكامل وذكره عند الاقتباس من المقابلة في الحديث أو الكتابة، ما يتيح لأي شخص قراءة أو سماع ما أدليت به.
2. توافق على اقتباس كلامك مع إبهام هويتك، سأقوم بالكتابة أو الحديث عما قلته، دون الكشف عن اسمك، حتى لفريق البحث. سأستخدم لك اسمًا مستعارًا أو مؤشرات تعريفية مثل العمر، النوع، مكان الإقامة، العِرق، والمهنة. تنبيه: قد يتمكن من يعرفك من التعرف عليك رغم ذلك.
3. توافق على اقتباس كلامك مع إخفاء هويتك، لن أستخدم اسمك أو عمرك أو مكان إقامتك. وقد أستخدم فقط النوع والمهنة. إذا كان محتوى المقابلة حساسًا جدًا وقد يعرّضك للخطر، فقد يكون هذا الخيار هو الأنسب.

في حال التقاط صورة أو فيديو، كيف يمكن استخدامه؟ (اشطب غير المناسب)

توافق على استخدام الصورة (عبر الإنترنت أو خارجه) لأغراض (أكاديمية أو غير أكاديمية). وفي وصف الصورة: (تقبل، ترفض) استخدام اسمك.

إذا كنت ترغب في تلقي نتائج البحث، يُرجى كتابة بريدك الإلكتروني:

. . . . . .

الاسم أو الاسم المستعار: التاريخ:

. . . . . .

بالتوقيع أدناه، فإنك توافق على المشاركة في هذه الدراسة وفق الشروط المتفق عليها:

توقيع المشارك: توقيع الباحث:

. . . . . .

الملحق 4: نموذج سجل المقابلات

من الممارسات الجيدة تتبّع المقابلات التي أجريتها. يمكنك تعديل هذا النموذج بما يناسبك، لكن ينبغي على الأقل أن يتضمن: التاريخ، واسم المشارك أو اسمه المستعار، ومكان المقابلة، وأي متابعات جرى الاتفاق عليها. احرص على تحديثه باستمرار.

جدول 8 سجل المقابلات

التاريخ	اسم المستجيب أو اسمه المستعار	المكان	المتابعات؟
13 سبتمبر 2022	أنطونيو غوتيريش (AG)	مالطا	وعدتُ بإرسال الورقة النهائية، وعد بالتواصل مع زملائه.

الملحق 5: نموذج تنسيق التفريغ

نموذج للتفريغ الحرفي الكامل أو المنقّح[23]
في الصفحة الأولى من النموذج، يمكنك تسجيل بعض البيانات الأساسية عن المشارك وعن نفسك. وكلما زادت المعلومات، كان ذلك أفضل للبحث. لكن وفقًا لاتفاق «الموافقة المستنيرة»، قد تحتاج إلى تقليل البيانات الشخصية. وليس أقل من تضمين: التاريخ، والاسم المستعار، ومكان المقابلة.

جدول 9 نموذج بيانات المقابلة

اسم المستجيب أو اسمه المستعار	
البريد الإلكتروني	
رقم الهاتف	
مكان الإقامة	
سنة الميلاد ومحل الميلاد	
النوع الاجتماعي	
المجموعة العرقية أو القبلية	
المهنة والمناصب	
تاريخ المقابلة (يوم/شهر/سنة)	
مكان المقابلة	
اسم الباحث (مُجري المقابلة)	
الموافقة أو الإذن	
اسم ملف الصوت	
جودة الصوت	
مدة المقابلة	
موضوع المقابلة (مثل: المحامون العموميون؛ القاضيات؛ حقوق الميراث؛ إلخ)	
ملاحظات عامة (على سبيل المثل، هل كانت هناك علاقة سابقة بين الباحث والمستجيب؟ كيف جرى ترتيب المقابلة؟ كيف كان الأمر؟)	

23 ويستند هذا إلى التنسيق الذي صمَّمه معهد (ريفت ڤالي) في لندن ونيروبي.

يبدأ التفريغ هنا. يتكون الجدول التالي من خمسة أعمدة.

- الوقت: متى يبدأ المتحدث في ملف الصوت؟ يُستخدم التنسيق: ساعة: دقيقة: ثانية
- المتحدث: من الذي يتحدث؟ ابدأ صفًا جديدًا كلما تغيّر المتحدث. ويمكن أيضًا تقسيم الإجابات الطويلة إلى عدة صفوف. يمكنك استخدام اختصارات مثل: س أ: لسليمان إبراهيم، ب ب: لبرونو براك، أو الاقتصار على م: للمستجيب في حالة الأبحاث الحساسة.
- النص المُفرَّغ: ماذا قيل؟ في التفريغ الكامل تُدرج كل كلمة. في التفريغ المنقّح يمكن حذف التكرار وبعض المقاطع الأقل أهمية. يمكن إبراز المقاطع المهمة بالخط العريض إذا رغبت.
- الترجمة: تُترك هذه الخانة للترجمة إلى الإنجليزية.
- الملاحظات: عمود مرن يُستخدم لإضافة ملاحظات تفسيرية (مثل: قوطع المتحدث)، تعارضات (مثل: يخالف مقابلة سابقة)، كلمات مفتاحية (مثل: ثورة 2011) أو أي شيء يساعد الفريق البحثي على الفهم.

ملاحظة: يمكن تعديل عرض الأعمدة، وستحتاج غالبًا إلى إضافة صفوف جديدة.

جدول 10 نموذج جدول التفريغ

الوقت (ث ث: د د: س س)	المتحدث	النص المفرَّغ	الترجمة	ملاحظات

نموذج لتفريغ الملاحظات المكتوبة

إذا فرَّغت ملاحظات المقابلة المكتوبة يدويًا، يمكنك استخدام النموذج المعدّل التالي:

جدول 11 نموذج لتفريغ الملاحظات المكتوبة

اسم المستجيب أو اسمه المستعار	
البريد الإلكتروني	
رقم الهاتف	
مكان الإقامة	
سنة الميلاد ومحل الميلاد	
النوع الاجتماعي	
المجموعة العرقية أو القبلية	
المهنة والمناصب	
تاريخ المقابلة (يوم/شهر/سنة)	
مكان المقابلة	
اسم الباحث (مُجري المقابلة)	
الموافقة أو الإذن	
موضوع المقابلة (مثل: المحامون العموميون؛ القاضيات؛ حقوق الميراث؛ إلخ)	
ملاحظات عامة (على سبيل المثل، هل كانت هناك علاقة سابقة بين الباحث والمستجيب؟ كيف جرى ترتيب المقابلة؟ كيف كان الأمر؟)	

للمحادثة نفسها، يمكنك استخدام جدول التفريغ نفسه من دون عمود "الوقت".
وبخلاف ذلك، تنطبق التعليمات المذكورة أعلاه نفسها.

المتحدث	النص المفرَّغ	الترجمة	ملاحظات

الملحق 6: الرموز الاستنباطية

في القسم 8 أوضحنا أن تحليل البيانات الكيفية قد يتضمن «الترميز»، برموز استقرائية واستنباطية. لم نحدد الرموز الاستقرائية مسبقًا، لأنها تنبثق من العمل الميداني، لكننا قدمنا بعض الرموز الاستنباطية استنادًا إلى الأدبيات الاجتماعية القانونية لمساعدة الباحثين.

جدول 12 الرموز الاستنباطية

المصطلح	التعريف، أمثلة، ما ينبغي ملاحظته
الساعي إلى العدالة	يمكن ترميز المقاطع التي يتحدث فيها المشارك عن نفسه لكتابة سيرة موجزة لاحقًا
الضرر	"التجربة الضارة هي أي تجربة يُقيّمها مَن أصابته بأنها سيئة" (Felst 1981: 634)
المظلمة	يتحول الضرر إلى مظلمة حين ينسبه المتضرر إلى خطأ طرف آخر (Felst 1981: 635)
التصورات	إقدام الناس على أفعال (أو إحجامهم عنها) تسبقه تصوراتهم؛ مثل عدم رفع المظلمة إلى المحكمة بسبب تصور أنها بعيدة أو مكلفة
مراحل رحلة العدالة	ما الخطوات أو المراحل التي يمر بها المشارك في سعيه إلى العدالة؟
التسمية	إدراك الذات التجربة على أنها ضرر (Felst 1981)
الإسناد	إلى من ينسب المتضرر الضرر؟ النفس؟ القدر؟ طرف آخر؟
اللوم	نسبة الضرر إلى خطأ طرف آخر مع الاعتقاد بإمكانية المعالجة، هنا يتحول الضرر إلى مظلمة
المطالبة	يعبر المتضرر عن مظلمته أو شكواه للجهة المسؤولة ويطلب تعويضًا أو إنصافًا
الأهداف	ماذا يريد المشارك تحقيقه؟ وهل تغيّرت أهدافه؟
اختيار الآلية	ما الخيارات المتاحة للساعي إلى العدالة؟ ولماذا اختار مسارًا معينًا؟ وكيف يختار المكان الذي يتوجَّه إليه؟
الجماعة المرجعية	هل مِن جماعات تؤثر في القرار (نقابات، جماعات دينية، منظمات سياسية...) يشاورها أو يكون عضوًا فيها، وتؤثر بطريقة أو بأخرى على رحلة العدالة؟
الوسطاء	من يلجأ إليهم الساعي إلى العدالة قبل مؤسّسات العدالة؟ (العائلة، محامون، الجيران...) وماذا يفعلون؟ هل يشجعون أو يثبطون السعي إلى العدالة؟
تيسُّر الآلية	هل يستطيع الوصول إلى الآلية أو مؤسّسة العدالة التي يلجأ إليها الناس؟ ما التكاليف والشروط؟
معالجة النزاع	كيف تعالج الآلية النزاع؟
الإنصاف/جبر الضرر	هل تحقق حل؟ ما هو؟ وهل هو مُرضٍ للساعي إلى العدالة؟
التنفيذ	هل نُفِّذ الحكم؟
العوائق	ما العوائق التي تعترض سبيله؟ على سبيل المثل: العوائق المعرفية، والمالية، والمسافة الزمنية، والعوائق الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والقانونية.
الفرص	عناصر إيجابية تساعد في تيسُّر العدالة. هل مِن فرص أو "عناصر فعالة" تساعد الساعي إلى العدالة في رحلته؟ وسط صعوبات كبيرة، قد نجد بصيص أمل!

الملحق 7: مخطط دراسة خديجة حول السعي إلى العدالة

خديجة، وهي إحدى الباحثات في المرحلة الأولى من مشروع تيسُّر العدالة في ليبيا حول «السعي إلى العدالة»، درست تلوث النفط في عدة مناطق واحات. وقد أعدّت نسخة أولى، ثم اقترح عليها سليمان وبرونو هذه النسخة الثانية.

العنوان: تيسُّر العدالة لضحايا التلوث النفطي في مناطق الواحات (جالو، أوجلة، أجخرة) (8000 كلمة)

1 المقدمة (1000 كلمة)

1-1 تقديم موجز لمناطق الواحات وسكانها، وتاريخ استغلال النفط فيها، وآثاره الإشكالية (انبعاثات الغاز، التسربات، إلخ). يمكن كتابة هذا الجزء على نحو مشابه لما ورد في تقرير «رحلة العدالة» الخاص بك، مع الإحالة إلى الأدبيات التي نوقشت سابقًا في "تقرير المراجِع".
2-1 أسئلة البحث: ما أسئلة البحث التي تعالجها دراسة الحالة الخاصة بك؟
3-1 المنهجية: كيف جمعتِ البيانات؟ كيف توصلتِ إلى الأفراد المعنيين؟ (مثلًا: ذكرتِ وجود وسيط؟)
4-1 اختيار الحالات: ذكرتِ أن لديكِ 7 حالات، لكنكِ تركزين على 3 منها. لماذا هذه الثلاث تحديدًا؟

هل هي حالات متشابهة أم مختلفة؟ ولماذا؟

2 رحلات العدالة

2-1 الحالة الأولى: حالة أسامة في جالو (1500 كلمة)
1-1-2 تقديم موجز جدًا عن جالو (100 كلمة): أهمية الزراعة في معيشة السكان، وتاريخ استغلال النفط، وكيف توسعت المدينة حتى أصبحت آبار النفط الآن أقرب إلى المنازل مقارنة ببداية الحفر.
2-1-2 تقديم موجز عن أسامة (100 كلمة): من هو؟ (المهنة، العمر، التعليم، الوضع الاجتماعي والاقتصادي).
تنبيه: لا تُدرج بيانات شخصية إلا إذا وافق المستجيب (المشارك) على ذلك!
3-1-2 رحلة أسامة في السعي إلى العدالة (1300 كلمة): هذا القسم أساسي جدًا. ومن المتوقع أن تختلف الرحلة من شخص إلى آخر. احرصي على وصف جميع المراحل ذات الصلة في رحلته. للبدء، يمكنك الاطلاع على الخطوات التسع المذكورة أسفل هذا المستند. ويمكنك إضافة خطوات أخرى إذا كانت أكثر ملاءمة لحالته. وخلال العرض، انتبهي إلى: العوائق التي واجهته، العوامل التي ساعدته.

2-2 الحالة الثانية: حالة فرج في أجخرة (1500 كلمة)
1-2-2 تقديم موجز عن أجخرة.
2-2-2 تقديم موجز عن فرج وكيف نشأت مشكلته.
3-2-2 رحلة العدالة: ماذا فعل فرج؟

3-2 الحالة الثالثة: حالة (الاسم) في (المكان) (1500 كلمة)
1-3-2 تقديم موجز عن المكان
2-3-2 تقديم موجز عن الشخص
3-3-2 رحلة العدالة: ماذا فعل الشخص؟

3 المقارنة والتحليل (1500 كلمة)

ما أبرز أوجه التشابه والاختلاف بين الحالات ورحلات العدالة؟ ما العوامل المؤثرة التي تفسّر هذه الفروق؟ ينبغي خصوصًا تناول: اختلاف مستويات الأدلة المادية على التلوث، تأثير ذلك في استراتيجيات الأفراد، الإشارة إلى «الإجراءات الوقائية» في جالو.

4 الخاتمة (1000 كلمة)

4-1 الإجابة عن أسئلة البحث وإبراز النتائج الرئيسة. يمكنك التأمل فيما تكشفه الحالات بشأن: التلوث النفطي وسبل الانتصاف في ليبيا، العوائق، العناصر الفاعلة، تيسُّر العدالة.
4-2 توصيات للبحث المستقبلي في المرحلتين الثانية والثالثة. كما يمكن الإشارة بإيجاز إلى: حدود الدراسة، أو قيود المنهجية.

المراجع

إبراهيم، سليمان وبرونو براك وجان ميخائيل أوتو ونجيب الحصادي. 2022. تيسّر العدالة في ليبيا من منظور السعاة إليها. بنغازي وليدن: مركز دراسات القانون والمجتمع ومؤسسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع.

إبراهيم، سليمان وجان ميخائيل أوتو. 2017. معالجة منازعات الملكية العقارية في ليبيا ما بعد القذافي، في إطار العدالة الانتقالية. بنغازي وليدن: مركز دراسات القانون والمجتمع ومؤسسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع.

إبراهيم، سليمان وجان ميخائيل أوتو. 2021. دور القانون في المصالحة الوطنية في ليبيا. بنغازي وليدن: مركز دراسات القانون والمجتمع ومؤسسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع.

إبراهيم، سليمان وجان ميخائيل أوتو. 2026. رحلات العدالة في ليبيا وكيف نُيسّرها: بحث في الناس والمشكلات والقوانين والمؤسسات والممارسات. بنغازي وليدن: مركز دراسات القانون والمجتمع ومؤسسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع.

إبراهيم، سليمان، غادة الحبيب، جازية شعيتير، وآخرون. 2026. «تقديم العدالة في ليبيا». بنغازي وليدن: مركز دراسات القانون والمجتمع ومؤسسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع.

إبراهيم، سليمان. 2020. «السعي إلى العدالة في منازعات الملكية في ليبيا بعد عام 2011». ضمن: هانس باومان (محرر)، استعادة الديار: معركة العدالة في حقوق الإنسان والأرض والملكية في سوريا والعراق وليبيا. برلين/بون: مؤسسة فريدريش إيبرت.

أبو راس، علي. 2026. «تيسّر العدالة لضحايا سجن أبو سليم». ضمن: تيسّر العدالة في ليبيا من منظور الساعين إليها: تقرير وأوراق بحثية. بنغازي وليدن: مركز دراسات القانون والمجتمع ومؤسسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع.

ضو، منذر. 2026. «تيسّر العدالة لمهجّري تاورغاء: فقد المستندات نموذجًا». ضمن: تيسّر العدالة في ليبيا من منظور الساعين إليها: تقرير وأوراق بحثية. بنغازي وليدن: مركز دراسات القانون والمجتمع ومؤسسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع.

فراوي، مبروكة. 2026. «تيسّر العدالة لأسر الأطفال المختطفين: دراسة حالة لجرائم الخطف في مدينة سبها بعد 2011». ضمن: تيسّر العدالة في ليبيا من منظور الساعين إليها: تقرير وأوراق بحثية. بنغازي وليدن: مركز دراسات القانون والمجتمع ومؤسسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع.

Allen, Mike. 2017. Confidentiality and anonymity of participants. In: *The SAGE encyclopaedia of communication research methods.*

Banakar, Reza and Max Travers. 2005. *Theory and method in socio-legal research.* Oxford: Hart Publishing.

Bedner, Adriaan. 2001. *Administrative Courts in Indonesia, A Socio-Legal Study.* Leiden: Brill Academic Publishers

Bedner, Adriaan. 2018. "The promise of a thick view." In *Handbook on the Rule of Law,* edited by Hertogh, Marc and Richard Kirkham, 34–47. Cheltenham: Edward Elgar Publishing Ltd.

Bedner, Adriaan and Barbara Oomen. 2018. "Real legal certainty and its relevance: Essays in honour of Jan Michiel Otto". Leiden: Leiden University Press.

Bedner, Adriaan and Jacqueline Vel. 2011. "An analytical framework for empirical research on access to justice." *Law, Social Justice & Global Development* 2010 (February): 1–29.

Black, Donald. 1976. *The Behaviour of Law.* New York: Academic Press.

Blase, Melvin G. 1986. *Institution-Building. A Source Book* (revised edition). Columbia: University of Missouri Press.

Bouland, Annelien. 2022. "Family law in Senegal: opposition and pragmatic pluralism." *Canadian Journal of African Studies/Revue canadienne des études africaines* 56, no. 1 : 161-180.

Braak, Bruno. 2016. *Exploring primary justice in South Sudan: Challenges, concerns, and elements that work.* Leiden: Van Vollenhoven Institute.

Braak, Buno. 2023. "Graves, trees, and spray-paint: land tenure formalisation and five normative repertoires in post-conflict South Sudan." *Legal Pluralism and Critical Social Analysis* 55 (1): 58-76.

Carothers, Thomas. 2003. "Promoting the rule of law abroad: The problem of knowledge." *Carnegie Papers: Rule of Law Series.*

Cotton, Michele. 2014. "A case study on access to justice and how to improve it." *Journal of Law in Society* 16 (1): 61–102.

De Groot, Bert. 2006. *Essays on economic cycles.* No. 91.

Drabble, Laurie, et al. 2016. "Conducting qualitative interviews by telephone: Lessons learned from a study of alcohol use among sexual minority and heterosexual women." Qualitative social work, 15, no. 1: 118-133.

Duranti, Alessandro. 2006. "Transcripts, like shadows on a wall." *Mind, Culture, and Activity* 13, no. 4: 301-310.

Ewick, Patricia and Susan Silbey. 1998. *The Common Place of Law: Stories from Everyday Life.* Chicago: Chicago University Press.

Esman, Milton. 1972. The Elements of Institution Building. In Joseph Eaton (ed.). 1972. *Institution Building and Development: From Concepts to Application.* Beverly Hills, Calif.: Sage Publications.

Felstiner, William L.F., Abel, Richard L. and Austin Sarat. 1980. "The emergence and transformation of disputes: Naming, blaming, claiming…" *Law and Society Review* 15 (3/4): 631–54.

Flick, Uwe. 2013. *The SAGE handbook of qualitative data analysis.* SAGE Publications

Genn, Hazel. 1999. *Paths to justice: What people do and think about going to law.* Oxford: Hart Publishing.

Gerring, John. 2004. "What is a case study and what is it good for?" *American Political Science Review* 98 (2): 341–54.

Gramatikov, Martin et al. 2021. *Poverty and access to justice.* The Hague: The Hague Institute for Innovation of Law.

Janghorban, Roksana, Robab Latifnejad Roudsari and Ali Taghipour. 2014. "Skype interviewing: The new generation of online synchronous interview in qualitative research." *International journal of qualitative studies on health and well-being* 9, no. 1: 24152.

Harvard Sociology. 'Strategies for qualitative interviews'. Available at: https://sociology.fas.harvard.edu/files/sociology/files/interview_strategies.pdf

Heckathorn, Douglas D. 1997. "Respondent-driven sampling: A new approach to the study of hidden populations." *Social Problems* 44 (2): 174–199.

Holleman, J.F. ed. 1981. *Van Vollenhoven on Indonesian Adat Law.* Leiden: Verhandelingen van het Koninklijk instituut voor Taal-, Land- en Volkenkunde.

Kabira, Nkatha. 2021. "Case study research methodology." In: *Lecture for empirical methods in legal research at Leiden Law School.* Nairobi: University of Nairobi.

Mack, Natasha, Woodsong, Cynthia, MacQueen, Kathleen M. And Greg Guest. 2005. *Qualitative research methods: A data collector's field guide.* Durham, NC: Family Health International.

Mamdani, Mahmood. 2004. *Citizen and subject: Contemporary Africa and the legacy of late colonialism.* Kampala: Fountain Publishers.

Mamdani, Mahmood. 2018. *Citizen and subject: Contemporary Africa and the legacy of late colonialism.* Kampala: Fountain Publishers.

Meho, Lokman I. 2006. "E-mail interviewing in qualitative research: A methodological discussion." *Journal of the American society for information science and technology* 57, no. 10: 1284-1295.

Merry, Sally Engle. 1979. "Going to Court: Strategies of Dispute Management in an American Urban Neighbourhood." *Law & Society Review* 13 (4), 891-925.

OECD/Open Society Foundations. 2019. *Legal Needs Surveys and Access to Justice.* Paris, OECD Publishing.

Oksenberg, Lois, Coleman, Lerita and Charles F. Cannell. 1986. "Interviewers' voices and refusal rates in telephone surveys." *Public Opinion Quarterly* 50, no. 1: 97-111.

Otto, Jan Michiel. 1993. Politics, Administration and Rural Development in Egypt. In H.K. Asmerom and R.B. Jain (eds). *Politics, administration, and public policy in developing countries: examples from America, Asia, and Latin America.* Amsterdam: VU University Press.

Otto, Jan Michiel. 2002. 'Towards an analytical framework: Real legal certainty and its explanatory factors. In: *Implementation of Law in the People's Republic of China,* edited by J. Chen, Y. Li, and J.M. Otto. The Hague: Kluwer Law International.

Otto, Jan Michiel and Sebastiaan Pompe. 1989. *The Legal Oriental Connection.* Leiden Oriental Connections, ed. W. Otterspeer. Leiden: Brill

Otto, Jan Michiel, Carlisle, Jessica and Suliman Ibrahim. 2013. *Searching for justice in post-Gaddafi Libya. A socio-legal exploration of people's concerns and institutional responses at home and from abroad.* Leiden: Van Vollenhoven Institute.

Pleasance, Pascoe and Nigel Balmer. 2014. *How people resolve 'legal' problems.* Cambridge; PPSR.

Pleasence, Pascoe, Balmer, Niger and Rebecca Sandefur. 2016. Apples and Oranges: An International Comparison of the Public's Experience of Justiciable Problems and the Methodological Issues Affecting Comparative Study. *Journal of Empirical Legal Studies* 13(1), 50-93.

Riggs, Fred Warren. 1961. *The Ecology of Public Administration.* New York: Asia Publishing House.

Riggs, Fred Warren. 1964. *Administration in developing countries: The theory of prismatic society.* Boston: Houghton Miffin Company.

Riggs, Fred Warren. 1980. *The Ecology and Context of Public Administration: A comparative perspective.* Public Administration Review 40 (2): 107-115.

Russell, Bernard. H. 2006. *Research methods in anthropology: Qualitative and quantitative methods.* Fourth Edi. Lanham: AltaMira Press.

Russell, Bernard. 2013. *Social research methods: qualitative and quantitative approaches.* California: SAGE Publications.

Sandefur, Rebecca L. 2019. Access to what? *Daedalus,* 148(1), 49–55. https://doi.org/10.1162/daed_a_00534

Schwartz, Richard. 1954. *Social Factors in the Development of Legal Control: A Case Study of Two Israeli Settlements.* The Yale Law Journal 63 (4), 471-491.

Shehada, Nahda. 2004. Uncodified Justice: Women negotiating family law and customary practice in Palestine. *Development* 47, 103–108.

Strunk, William. 2011. *The Elements of Style.* New York: Harcourt, Brace and Company.

Teeuwen, Gieneke, Ibrahim, Suliman and Fathi Ali. 2025. *A Survey on Access to Justice in Libya: How People in Libya Deal with Justiciable Problems Encountered in Their Daily Lives.*

Ter Voert, Marijke J. & Myrte Hoekstra. 2020. *Geschilbeslechtingsdelta 2019: Over verloop en afloop van (potentieel) juridische problemen van burgers.* WODC: Cahier 2020-18.

Weiss, Robert S. 1995. *Learning from strangers: The art and method of qualitative interview studies.* New York: The Free Press.

World Justice Project. 2019. *Global insights on access to justice.*

World Justice Project. 2021. *Grasping the justice gap: Opportunities and challenges for people-centered justice data.*

Xing, Ying. 2014. "Dissemination of law and access to justice at the village level: A case study of barefoot lawyers in the villages of China" *Positions: Asia critique* 22 (3): 603-633.

إجراء البحوث الاجتماعية القانونية في العالَم العربي حول تيسُّر العدالة: دليل للباحثين المتخصصين في القانون

هذا الدليل هو أحد ثمار مشروع «تيسّر العدالة في ليبيا»، الذي نفّذه مركز دراسات القانون والمجتمع بجامعة بنغازي، ومؤسسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع بجامعة ليدن، بدعم من وزارة الخارجية الهولندية.

نشر:
مركز دراسات القانون والمجتمع، جامعة بنغازي.
مؤسّسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع، جامعة ليدن.

تأليف:
برونو براك، وسليمان إبراهيم، وجان ميخائيل أوتو

أشر إلى هذا الدليل:
برونو، براك، وسليمان إبراهيم، وجان ميخائيل أوتو. 2026. "إجراء البحوث الاجتماعية القانونية في العالَم العربي حول تيسُّر العدالة: دليل للباحثين المتخصصين في القانون". بنغازي وليدن: مركز دراسات القانون والمجتمع ومؤسسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع.

الترجمة والتحرير اللغوي
د. إبراهيم عبد التواب.

التصميم
بول أورام

ردمك: 978-9959-24-489-5
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2026/77

جميع الحقوق محفوظة لمركز دراسات القانون والمجتمع ومؤسّسة فان فولينهوفين للقانون والحوكمة والمجتمع/المؤلفون/ ©2026. دون الإخلال بحقوق الطبع والنشر المحفوظة أعلاه، لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير أو تخزينه أو إدخاله في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقله بأي شكل أو وسيلة (إلكترونية أو ميكانيكية أو عن طريق النسخ الضوئي أو التسجيل أو غير ذلك) دون الحصول على إذن خطي من كلٍّ من مالك حقوق الطبع والنشر ومؤلفي التقرير. الآراء الواردة في هذا التقرير تعبّر عن وجهات نظر المؤلفين ولا تُنسب بأي حال من الأحوال إلى وزارة الخارجية الهولندية.

Van Vollenhoven Institute
for Law, Governance & Society

Universiteit
Leiden